



مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصرة

إشراف: د. يوفان لبيب رزق

مكثرت التحرير: خلف عبد العظيم الميرحي

السَّوْدَانُ فِي الْبِرْلَمَانِ الْمِصْرِيِّ

١٩٢٤ - ١٩٣٦

تأليف
د. يواقيم رزق مرقص

الإخراج الفني : مراد نسيم

تقديم

« لمصر النهضة » عناية خاصة بتاريخ العلاقات المصرية - السودانية التي خصصت لها أكثر من عدد من أعدادها . وتصدر هذه العناية بلاشك من إيمان راسخ بأن تلك العلاقات ذات طابع خاص ، ومن العسير نتيجة لأية ظروف ، أو تحت أية حجج - التخلي عن تلك الخصوصية .

تأكيدا على هذه العناية يصدر العدد الجديد من « مصر النهضة » عن « السودان في البرلمان المصري » .

ولهذه الدراسة التي وضعها الدكتور يواقيم رزق مرقص ، وهو باحث متمرس في الكتابة في تاريخ السودان الحديث على

وجه العموم ، وما اتصل منه بالعلاقات مع مصر على وجه الخصوص • تقول أن لهذه الدراسة أهمية خاصة •

فهى من ناحية تعالج موقف مؤسسة من أهم المؤسسات الشعبية المصرية من التطورات فى الجنوب بكل ما يرتبط بهذه المعالجة من التأكيد على حقيقة مؤداها أن قضية العلاقة مع السودان لم تكن قضية حزب بعينه أو حكومة بذاتها بل كانت ، وفى كل الأوقات قضية الأمة المصرية فى مجموعها •

وهى من ناحية أخرى تمتد لفترة من أهم فترات تاريخ الكفاح المصرى - السودانى المشترك بين عام ١٩٢٤ و عام ١٩٣٦ الثورة السودانية ضد الوجود البريطانى ، وحتى عام ١٩٣٦ حين عقدت المعاهدة المشهورة •

ثم أنها من ناحية أخيرة لم تقتصر على الجانب السياسى من العلاقات المصرية - السودانية بل امتدت الى الجوانب الأخرى الاقتصادية والمالية والإدارية التى شغلت مساحة هامة فى العلاقات بين البلدين •

لكل هذه الأسباب احتلت هذه الدراسة مكانها فى السلسلة كما نرجو أن تحتل مكاتها فى إطار الدراسات المصرية - السودانية •

وعلى الله قصد السبيل ،،،

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

المقدمة

استغرق موضوع تاريخ السودان الكثير من الدراسات والأبحاث ، وجهد الكثيرين من العرب والأجانب ، والحقيقة أن هناك الكثير من الدراسات الجادة في هذا الموضوع ، تضمنت السودان من زوايا مختلفة ، وحقب متباينة ، ألفت الكثير من الضوء على ما ظهر منه وما بطن .

ولم تستطع أي منها أن تغط حقيقة أن السودان هو عبق مصر ، وجزء لا يتجزأ منها ، يرتبط بها أرضا ونيلا وشعبا ، وذن خلال عنصر الانسان يرتبط دينا ولغة .

ومن هنا لم تكن المسألة وحدة بين شعبين ، في جنوبه

وشالاه ، له آماني واحدة وآمال واحدة ، وهذا ما ظهر
بشكل أوضح في تاريخه الحديث •

فعندما دخله المصريون في القرن التاسع عشر دخلوا حلا
في جزء من بلادهم ، أداروه كما أداروا بلادهم ، وتعاملوا مع
أهله تعاملهم مع ذويهم في أي « مديرية » من مديريات مصر ،
فأثروا فيهم وتأثروا بهم •

كما اعتمدت الادارة في السودان على الخبرات المصرية
في عملية بنائها الجديد ، وظلوا كذلك باذلين الدم والمال
المصرى بغير شعور بالفضاضة الى أن جثم الاحتلال البريطاني
على مصر ثم استشرى الى السودان ، وجعل من ادارته قسمة
بينه وبين المصريين في عام ١٨٩٩ •

فظل المصريون يقومون بواجبهم تجاه شعبهم في الجنوب
مشركين في الادارة ، وان كانوا قد شغلوا المناصب الدنيا منها ،
ولعل ذلك قد مكنهم من المزيد من فرص الالتحام مع أبناء
الشعب السوداني أكثر مما كانت تتاح لهم لو كانوا قد شغلوا
المناصب الكبيرة التي تلزمهم الهيبة المطلوبة لها ، فضلا عن
العزلة والابتعاد ، كما أن بعض هذه المناصب الصغيرة كانت
ذات تأثير بالغ في صياغة قالب موحد لثقافة مصرية سودانية
كانت أهم مقومات الوحدة بين البلدين •

ثم كان دور كفاح الشيعين في حركة كفاح وطنى موحد ،
حكمته ظروف واحدة ، ظروف السيطرة البريطانية على مصر
باسم الحماية وعلى السودان باسم « الحكم الثنائى » •

وكان محتما أن يخوض الشعبان معركة واحدة يلتحمان
فيها ، وأن ينخرط السودانيون في تيار الثورة المصرية
عام ١٩١٩ ، عندما كانت متنفس الاثنين ، وأن يظلوا في هذا
الانخراط الى حوادث عام ١٩٢٤ المشهورة التى انتهت بانتهاء
الوجود المصرى في السودان أو على الأقل تقلصه حجما الى أقل
حد ممكن •

ولكن الثورة وان لم تأت أكلها بالقدر المطلوب من ناحية
الكفاح المسلح ، فإن أثرها برز وسطح في البرلمان المصرى منذ
وجوده في عام ١٩٢٤ •

فبداية العمل النيابى في مصر عاصرت أحداث ١٩٢٤ ، التى
أشرنا اليها ، فكان البرلمان في مصر بمثابة أسلوب الكفاح
السياسى ، والتخطيط من أجل الحصول على حق الشعب
بشقيه شمالا وجنوبا •

وقد اختصت هذه الدراسة باظهار نوع من الكفاح من
أجل السودان وحقوقه ، ظهر تحت قبة البرلمان بمجلسيه

ـ الشيوخ والنواب ـ فكثير من الدراسات التى تناولت تاريخ السودان الحديث أخذت مما قاله الأعضاء فى البرلمان المصرى أدلة استدلوها بها على ما يعرضون ، ولكن هذه الدراسة جمعت كل ما قيل حول السودان فى البرلمان المصرى ، وصنفتها واخضعتها للتحليل العملى ، واطته الى « موقف البرلمان المصرى » بصدد قضايا السودان الحديث فى فترة تعتبر حرجة بالنسبة للسودان وبالنسبة للوجود المصرى فيه .

وقد بدأت الدراسة ببداية البرلمان المصرى عام ١٩٢٤ ، ولكنها اتخذت نقطة نهاية واضحة هى اتفاقية ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا .

والدراسة ليست عرضا لتاريخ السودان فى هذه الحقبة ، وإنما اقتصرت على رصد وجود السودان فى وجدان أعضاء البرلمان المصرى ، وما تضمنته مضابطه ، بمعنى أنها تعرضت فقط للموضوعات التى حددها الأعضاء وتناولوها فى مناقشاتهم مع بعضهم البعض ، أو فى استجواباتهم البرلمانية للمسؤولين من رجال الحكومة المصرية ، وبهذا تنتهى بتجسيد الوجود السودانى فى البرلمان المصرى ، ومنه تحكم على مدى العلاقة الحقيقية بين الشعبين . الذى اثبت البرلمان المصرى انهما شعب واحد ، لهما آمال واحدة .

وقد قسمت الدراسة الى ثلاثة أبعاد :

• (أ) البعد السياسى

• (ب) البعد الاقتصادى والمالى

• (ج) البعد الادارى

ولعل فى هذا العرض ما يسهل على من يبحثون فى تاريخ
العلاقات المصرية السودانية أن يجدوا ضالتهم فى هذا المصدر
الهام لهذه الفترة •

وفقنا الله جميعا لخدمة بلادنا

فهو نعم المستعان

دكتور يواقيم رزق مرقص

مارس ١٩٨٨

السودان فى البرلمان المصرى

حصلت مصر بعد كفاح مرير على جزء من حريتها بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وبمقتضى المذكرة الملحقة به والتي بمقتضىها المندوب السامى الى السلطان فؤاد بصدد انشاء « برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية » تألفت لوضع الدستور لجنة من ثلاثين عضوا لوضع مشروع الدستور *

وعلى أثر صدوره أجريت أول انتخابات فى ظلّه ، حظى حزب سعد زغلول (الوفد) بالأغلبية ، واقتنع البرلمان وترأس سعد حكومة الأغلبية *

وكان تشكيل البرلمان المصرى من مجلسين : مجلس
للشيوخ وآخر للنواب ، رأى ورأى آخر ، والملاحظ أنها
كانت معارضة موضوعية فى معظم مواقفها ، تدفعها الوطنية ،
ويحدوها هدف واحد تلتحم فيه مع الأغلبية هو مصلحة
مصر أولا •

فدارت المناقشات ، وقدمت الأسئلة والاستجابات ،
بشكل مدروس ، تنتهى كلها الى متابعة مشروع يكون الاهمال
قد دب فيه ، أو استجواب برلمانى حول موضوع يهم مصر
ولم يجد من يتعرض له •

ومما هو جدير بالذكر أن السودان لم يغب عن وجدان
الأعضاء ، ولم يضعف ذكره فى خضم بقية الموضوعات ، وإنما
أخذ حقه كأي موضوع طرح على موائل الدراسة ، وتحملوا
قضيته بنفس القدر الذى تحملوا به قضيتهم - مصر ذاتها -
وكانت نتيجة ذلك أن ظل فى المفاوضات ، وانتهى الى أخذ نصيبه
فى معاهدة ١٩٣٦ •

الفصل الأول

البعد السياسى

مثل السودان موضوعا هاما من الموضوعات التى ناقشتها لجنة الدستور المصرى عام ١٩٢٣ ، عندما ثار الجدل حول تلقيب الملك « بملك مصر والسودان » مما أقلق الجانب البريطانى ، ورفض هذا الاتجاه ، وأبلغ ثروت باشا رئيس الوزارة فى ذلك الوقت بأن السودان بقى أحد التحفظات الأربعة بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وأن الخديوى عباس حلمى الثانى لم يلقب على أساس اتفاقية ١٨٩٩ بخديوى مصر والسودان ، ومن ثم تخرج موقف عبد الخالق ثروت باشا : بين ملك « يتهم كل من يحاول حرمانه من نصف مملكته بالخيانة » وبين الأغلبية الشعبية التى لم تكن تسكت على التفريط فى السودان كجزء

لا يتجزأ من مصر ، بالإضافة الى جماعة المعتدلين المساندين للوزارة من حزب الأحرار الدستوريين الذين اتخذوا قرارا في ٢٦ نوفمبر ١٩٢٢ بإيقاف مساندة الوزارة اذا هي استجابت لمطالب المندوب السامي الخاصة بمواد الدستور المتعلقة بالسودان (١) •

ففى الوقت الذى رأت فيه السياسة البريطانية ضرورة اصدار دستور تتولى بمقتضاه حكومة تحظى بتأييد البلاد ، وتقوم بتسوية العلاقات المصرية البريطانية على نحو يمكن معه عقد معاهدة بين البلدين ، ومن ثم تعارضت نوايا الملك مع نوايا المندوب السامي البريطانى حول الدستور ، الأمر الذى دعا اللبى الى أن يوضح للملك أن محاولته اللجوء الى نظام الحكم الفردى وعرقلته للدستور سوف لا تحظى بتأييد بريطانيا (٢) •

وذلك يعنى تأييد بريطانيا لعبد الخالق ثروت باشا ومشروع الدستور الذى بدأت حكومته العمل فيه عندما ظهرت قضية تلقيب الملك « بملك مصر والسودان » ، وقضية أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر ، طبقا لما ورد فى المشروع

(١) يونان لبب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ، القاهرة ١٩٧٥ ،

ص ٢٢٧ •
(٢) F.O. 407 — 196 No. 162, Allenby to Curzon May 5 — 1924.

في المادتين (٢٩ ، ١٤٥) وهما اللتان كانتا سببا للخلاف بين ثروت باشا والمندوب السامي ، لأن بريطانيا ربطت تأييدها لثروت بتعديله لهاتين المادتين ، فلما رفض ذلك أصبح لا مبرر هناك لمعوقته أو شد أزره أثناء عمله في الوزارة (٢) .

وكان نص المادة (٢٩) « الملك يلقب بملك مصر والسودان » ، ونص المادة (١٤٥) « تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعها عدا السودان » فمع أنه جزء منها يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص .

وأدرك اللبى أن عبد الخالق ثروت باشا قد خدعه بوضع هاتين المادتين بخصوص السودان ، وكانت النتيجة أن ظلت الحكومة البريطانية تضغط على عبد الخالق ثروت حتى اضطر الى تقديم استقالته ، وهى اقالة ورفض لتغيير الدستور من جانب ثروت (٣) .

وعندما تسلم محمد توفيق نسيم باشا مقاليد الحكم ، أدخل تعديلا على مشروع الدستور كما كانت ترتضى بريطانيا التى فوضت المندوب السامى فى أن يقترح على الحكومة المصرية البديلين التاليين :

F.O. 407 ... 195 Nic. 98 Allenby to Curzon Nov. 28 ... (٢)
1922

(٣) أحمد دياب : العلاقات المصرية السودانية ١٩١٩ - ١٩٢٤ القاهرة

١٩٨٥ ص ١٦٥ .

أولا - يلقب الملك بملك مصر على نحو لا يمس أى حقوق لجلالته فى السودان ، وبذلك تكون قد فوتت على حكومة توفيق نسيم باشا ذلك الاعفال المتعمد من جانبها للتعرض لمسألة ملك مصر والسودان • والواردة بالمادة (٢٩) •

ثانيا - يطبق الدستور على المملكة المصرية على نحو لا يمس حقوق مصر بالسودان ، وفى حالة رفض الحكومة المصرية التعديلات السابق اصدار الدستور بغيرها ، فان الحكومة البريطانية تلفت النظر الى أن ذلك يتعارض مع تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ واتفاقية السودان فى ١٩ يناير ١٨٩٩ (٤) •

كما أن الملك فؤاد نفسه أظهر معارضته للوزارة أيضا ، وأعلن أكثر من مرة أمام ممثلى الدول الأجنبية والأحزاب بأنه يحكم من خلال وزراء خائنين لبلاده وله ، وباعوا أنفسهم للانجليز ، وأكثر من هذا أنه جعل يأخذ جانب الوفدين (٥) •

فشددت صحف الوفد هجمتها على الوزارة أيضا ، بعد أن تخرج موقف الوفد فى تأييد وزارة وصفت بأنها تسلب حقوق البلاد (٦) •

(٤) سامى أبو النور : دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر

١٩٢٢ - ١٩٢٦ القاهرة ١٩٨٥ من ٥٥ ، ٥٦ •
I.C.O. 407 -- 196 No. 162 Allenby to Cuzon May 5 — 1923 (٥)

(٦) السياسة ٢٥ يناير ١٩٢٢ •

وأرسل المندوب السامى فى نفس الوقت الى لندن مقترحات رئيس الوزراء الخاصة بنصوص السودان ، والتي كان مؤداها : أن الدستور الحالى يمكن تطبيقه على كل الأراضى المصرية فيما عدا السودان ، على ألا يتعارض ذلك مع أى حقوق لمصر فى السودان ، ولم يقدم رئيس الوزراء أية مقترحات فيما يختص بلقب الملك ، وفى نفس الوقت يطلب المندوب السامى من حكومته تفويضا فى ابلاغ رئيس الوزراء بأن « حكومة صاحبة الجلالة فى حالة دخولها فى أية مفاوضات مقبلة سوف تعتبر نفسها حرة فى اإهمال أية تشريعات دستورية تصدرها مصر متعلقة بالسودان » (٧) .

وفى ٩ فبراير ١٩٢٣ قبلت استقالة وزارة محمد توفيق نسيم باشا ، وخلفتها وزارة يحيى ابراهيم باشا التى أعلن أثناءها الدستور فى ١٩ ابريل ١٩٢٣ وجاء فيه فيما يختص بالسودان .

المادة (١٥٩) : تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون أن يخل ذلك مطلقا بما لمصر من الحقوق فى السودان .

وهكذا وصلت بريطانيا الى غايتها ، وخروج الدستور

(٧) سامى ابو النور : المرجع السابق ص ٧٥ .

خاليا من تقرير مبدأ وحدة وادى النيل ، وحتى ذكر ان السودان جزء لا يتجزأ من مصر (٨) •

وبصدور الدستور أجريت أول انتخابات برلمانية في مصر ، وانتهت بنجاح حزب الوفد حيث حصل على ١٥٩ مقعدا من مجموع مقاعد مجلس النواب البالغ ٢١٤ مقعدا أى بنسبة تزيد عن ٧٠٪ •

ونعرض الآن أهم الموضوعات التى اختصت بالسودان فى البرلمان المصرى بشقية مجلس النواب ومجلس الشيوخ منذ بداية عملهما (سياسيا) •

السودان فى خطاب العرش :

كانت من المتاعب التى واجهت وزارة سعد زغلول باشا بالنسبة لمسألة السودان ، هى أنه لما أراد أن ينص فى خطاب العرش على الاستقلال التام لمصر والسودان ، حال بينه وبين ذلك عبارة الانذار التى وجهته بريطانيا الى الملك مباشرة فى عهد وزارة نسيم باشا ، وذلك لاشتمال الدستور على اسم ملك مصر والسودان (٩) ، وعلى هذا أصر الملك فؤاد السلامة مع

(٨) احمد دياب : المرجع السابق ص ١٦٥ - ١٦٦ •

(٩) عباس محمود العقاد : سعد زغلول سيرة وتحية ، القاهرة ١٩٣٦

الانجليز ، وعدم الدخول فى مشاكل أخرى ، وجاء فى خطاب
العرش الذى ألقى فى أول افتتاح لأول برلمان مصرى يوم
١٥ مارس ١٩٢٤ •

« ان حكومتى مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية
فى مفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق الأمانى القومية بالنسبة
لمصر والسودان ، مملوءة بالرجاء فى الوصول إليها بقوة حقنا
وعناية الله » •

وكان النواب يقاطعونہ بالتصفيق والهتاف بحياة الملك
تارة وبحياة ملك مصر والسودان تارة أخرى ، وخاصة عند
تلاوة عبارة « لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر
والسودان » (١٠) •

وفى جلسة اليوم التالى حدث أنه بعد تلاوة محضر الجلسة
السابق طلب العضو عبد المجيد اللبان أن يعيد السكرتير عبارة
الهتاف بحياة الملك ، وطلب اثبات أن الهتاف كان بحياة ملك
مصر والسودان ، ووافق على هذا الطلب العضو ، عبد اللطيف
الصوفانى بك (١١) •

وهكذا كان أول مأخذ أخذ على وزارة الشعب أنها

(١٠) مجلس النواب مضبطة ١٥ مارس ١٩٢٤ •

(١١) مجلس النواب مضبطة ١٦ مارس ١٩٢٤ •

أغفلت ذكر السودان صراحة ، وإيرادها العبارة « الأمانى القومية لمصر والسودان » بدلا منه مما عده البعض ضعفا أو إبهاما فى صيغة الخطاب (١٢) .

ولكن سعد زغلول قابل هذا النقد بموقف حاسم ، فأعلن أن أى تعديل فى خطاب العرش معناه حتما استقالة الوزارة ، ثم أزال التواء العبارة بتحليل لفظى للكلمات التى تشتمل عليها فقال « هل فهمتم من الأمانى من القومية معنى آخر غير الاستقلال التام ؟ كلا ، الأمانى لغة جمع أمانة ، والأمانة هى ما يتمناه الانسان ، والقومية نسبة للقوم والقوم هم المصريون والمصريون ما الذى يتمنونه ؟ يتمنون الاستقلال التام ، حينئذ فالأمانى القومية هى عبارة عن الاستقلال التام لمصر والسودان » (١٣) .

وئارت مناقشات كثيرة حول ما رده سعد زغلول باشا حول الأمانى القومية بينه وبين أحمد زكى باشا أبو السعود أنها ما سعد بقوله : « ليس للأمانى القومية غير معنى واحد وهو الاستقلال التام لمصر والسودان » (١٤) .

(١٢) محمد شفيق قربال : تاريخ المفاوضات المصرية القاهرة ١٩٥٢

ص ٨٧٢ .

(١٣) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ، ١٩٦٨

ص ٤٢٦ ، جلسة النواب ٢٩ مارس ١٩٢٤ .

(١٤) مضبطة مجلس الشيوخ بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٢٤ .

وكان سعد قد تعرض لنفس الموقف أمام مجلس الشيوخ حيث ناقش هذا الموضوع ، فاتخذ في رده مدخلا من خلال موقف الشيوخ أنفسهم عندما قال : كانت أول جملة صفتهم أنها هي « الدخول في مفاوضات حرة من كل قيد بقصد تحقيق الأمان القومي بالنسبة لمصر والسودان ، ليس كذلك » أجابوا : نعم ، فقال : حينئذ فالأمان القومي هي عبارة عن الاستقلال التام لمصر والسودان (١٩) .

هذا ما دار في برلمان الشعب حول خطاب العرش وموقف سعد زغلول منه ، إلا أنه كان وراء موقفه هذا أمران :
أولهما - موقف الملك الذي اشرنا اليه من قبل .

ثانيهما - موقف بريطانيا في تلك الفترة ، فعندما تسلمت الأمور في مصر أول حكومة دستورية في ١٩٢٤ ، وصل حزب العمال لأول مرة إلى كراسي الحكم في إنجلترا بزعامة رمزي مكدونالد ، وأرسل رئيس الوزراء في بريطانيا تهانيه لسعد زغلول بمناسبة افتتاح أول برلمان مصري ، متمنيا توثيق روابط الصداقة والود بين البلدين ، وأبدى استعداد بريطانيا للمفاوضات في التخفيضات الأربعة في أي وقت ، من أجل هذا قوى صوت الحكومة في مصر معلنة دخولها في مفاوضات

(١٥) مضبطة مجلس الشيوخ المرجع نفسه .

مع بريطانيا من أجل الحصول على الاستقلال التام لمصر والسودان (١٦) . فأعلن سعد زغلول في جلسة الرد على خطاب العرش « ونحن نشعر بالمسئولية العظيمة التي القيت على عاتقنا .. والتي تتعلق بها مستقبل البلاد مصر والسودان وهي مهمة تحقيق استقلالهما التام بمعناه الصحيح ، وسنعمل في معالجة هذه المهمة بما ارشدتم اليه جلالته من الحزم والحكمة معتمدين على الله ، وانا نتقبل تصريح جلالتهكم باستعداد الحكومة للدخول مع الحكومة البريطانية في مفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق الأمان القومي ، أى الاستقلال التام لمصر والسودان » (١٧) وكانت المعارضة مدفوعة الى هذه الحملة سواء في البرلمان أو في الصحف (١٨) ، باخلاصها أولا للقضية المصرية السودانية ، وبما شاهده من قبل ذلك من أساليب السياسة الاستعمارية التي كانت تحدث في السودان بقصد فصله عن مصر ، الا أن الوقت لم يكن مناسباً خاصة وأن المعارضة في مجلس العموم البريطاني كانت تسعى لاجراج مركز المستر رمزي مكدونالد على حساب القضية المصرية السودانية ، وكان كل من الزعيمين سعد زغلول ومكدونالد مرتبطين بأواصر

(١٦) مكي شبكة : السودان عبر القرون ، ١٩٦٤ ، ص ٢٢٣ .

(١٧) مجلس الشيوخ مضبطة ٢٤ مارس ١٩٢٤

(١٨) الأخبار ١٦ ، ١٧ ، ١٨ مارس ١٩٢٤ ، الوطن ٧ مارس ١٩٢٤ .

الصداقة ، ولا يبعد أن كان ينتظر من وراء الصداقة الشخصية
فائدة للقضية المصرية ، ومن هنا كان تصريحه لهم بأنه لا طريق
للوصول الى تحقيق الأمن القومي الا بالتفاوض (١٩) .

وهكذا فقد كان « ابتداء العهد الدستوري في مصر علامة
على زيادة حركة المطالبة بالدفاع عن حقوق مصر في السودان
لا سيما اذا تجلت حقيقة ما يرمى اليه الانجليز من المطامع في
تلك الديار ، ولم يكن نواب الأمة أقل تنبها الى تلك الحقيقة
من الشعب ، فكانت الأمة كلها شاعرة بما يهدد مصر من الاخطار
اذا تسلط الانجليز على السودان واتحدوا بحكمه (٢٠) .

ورغم هذا فان عدم ذكر السودان بشكل صريح في خطاب
العرش ظل سائرا في دورات انعقاد البرلمان المصري بعد ذلك .

ففي دور الانعقاد الثاني (١٢ نوفمبر ١٩٢٤ - ٢٣ مارس
عام ١٩٢٥) لم يرد ذكر السودان الا في عبارة « ان حكومتى
صرفت - كما وعدت - أكبر همها في السعى لاستقلال البلاد
بجزائها مصر والسودان ، وبناء على دعوة رئيس حكومتى الى
لندرة في شهر سبتمبر الماضى للدخول في محادثات قد تؤدي

(١٩) احمد شفيق : حويلات مصر السياسية ، الحولية الاولى ١٩٢٤

ص ١٩٢ .

(٢٠) مقال للجورنال دى كير مترجم في الاخبار ١٣ ابريل ١٩٢٤ .

الى مفاوضات رسمية ، وذلك بعد أن حصل على التأكيد بأن هذا السعى لا يمس بأى شكل حقوق مصر » ، وقد هتف الجميع بعد ذلك بحياة ملك مصر والسودان (٣) .

وظل ذكر السودان يتقلص من خطب العرش الى أن احتج الأعضاء في دور الانعقاد العادى (١٨ نوفمبر ١٩٢٦ - ١٤ يولية عام ١٩٢٧) على ذلك وطالبوا أن ينوه « في الحصول في أمر السودان على حل ترتضية البلاد » (٣) .

فجاء في خطاب العرش في دور الانعقاد (١٧ نوفمبر ١٩٢٧ - ٢٨ يونية ١٩٢٨) « وقد انتهز رئيس حكومتنا وجوده بلندرة في ذلك الجو المتلى صداقة وولاء فاتصل بوزير خارجية الحكومة الانجليزية في أحاديث عن بعض شئون سياسية رغبة في اقرار حسن التفاهم بين البلدين ...»

كذلك كانت محادثات بينهما قصديها تفهم الحكومتين الانجليزية والمصرية وجهتى نظر احدهما للأخرى في مسألة مصر والسودان ، حتى اذا ما ظهر امكان التوفيق بين وجهتى النظر تيسر الدخول في مفاوضات لعقد معاهدة تستكمل البلاد بعدها استقلالها » (٣) .

-
- (٢١) مجلس الشيوخ مضبطة ١٢ نوفمبر ١٩٢٤ .
 - (٢٢) مضبطة مجلس الشيوخ جلسة ٢٠ نوفمبر ١٩٢٦ .
 - (٢٣) مضبطة مجلس الشيوخ ١٧ نوفمبر ١٩٢٧ .

من أجل هذا رأى عباس العقاد « .. أنه مازالت مسألة السودان مثار السؤال والجدال والاحراج والتعنت من خصوم سعد ، الانجليز والمصريين في آن واحد ، كلا الفريقين يريد أن ينقلب المنصب الوزارى على سعد شركا موريا » (٢٤) .

ولعله قصد بموقف الانجليز هذا ، التصريح الذى أدلى به اللورد بارمور باسم الحكومة العمالية فى بريطانيا فى يونية ١٩٢٤ من « أن الحكومة البريطانية لن تترك السودان بأى معنى كان » (٢٥) .

ولكم ظل السودان هكذا فى خطب العرش التالية ، فقد عاد الجدل يثور حول خطاب العرش عام ١٩٣٠ عندما لاحظ ذلك محمد عزيز أباطة أفندى (مستقل) وقال بأنه لم يكن « أمرا متعمدا من الحكومة وانما جاء سهواً .. خصوصاً وأنا نعلم أن هذه الحكومة حكومة مخلصنة رشيدة ، ترسم خطى الوزارة الشعبية الأولى » .

وكان العضو عبد العزيز الصوفانى بك أكثر صراحة ، فعاب على خطاب العرش خلوه من ذكر السودان بشكل واضح ،

(٢٤) العقاد : الرجوع السابق ص ٥٠ .

(٢٥) أحمد دياب : الرجوع السابق ص ١٦٦

Parliamentary Debates : 26th. June 1924 Vol. OL. XXV

بينما كل من عبد السلام فهمى جمعة وعباس العقاد أن يهدنوا الموقف من ناحية أن السودان جزء لا يتجزأ من البلاد » .

فقال عبد السلام فهمى جمعة « أما عن مسألة السودان ، فتعالوا نتصارع ، من الذى قال ان ذكر السودان لم يرد فى خطاب العرش ؟ نعم انه لم يرد بلفظه ، كما أن مصر لم يرد ذكرها باللفظ أيضا ، ولكن جاء ذكر البلاد ومصالح الأمة ، فان اعترض معترض على هذا التعبير ، فيجب أن يقول السودان منفصل عن مصر ، أما اذا كان يسلم معنا أن السودان جزء من مصر لا يتجزأ فيجب أن يسلم بأن لفظة البلاد تشمل وادى النيل كله » .

فهذا وان كان فيه نوع من الدفاع عن الخطاب الا أنه يحمل أيضا معنى الايمان بوحدة وادى النيل مصره وسودانه .

وجاء حديث العقاد « انى اعترض على تخصيص السودان، ان مسألة السودان لا معنى لتخصيصها بالذكر ، الا اذا كان هناك شك فى الذين يقومون بالمفاوضة فيها ... أما التثبيت بذكر السودان فى مقام الرد على خطاب العرش فليس له معنى الا الشك فيمن يتولون المفاوضة » (٢٦) وفيه اخراج كبير لأى معترض ، عندما يضعه فى أى مواجهة مع هيئة التفاوض فى ذلك

الوقت وكانت تتمتع بثمة جل الشعب ، وبهذا استطاع أن يكمل
الافواه المعترضة ، وسكت الجدل بعد ذلك حول هذا الموضوع
في تلك الدورة .

وفي الدورات التالية كدورة الانعقاد الثالث (١٥ ديسمبر
١٩٣٢ - ٢٧ يونية ١٩٣٣) لم يرد ذكر السودان أيضا في خطبة
العرش في جلسة الافتتاح بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٣٢ ، وكذلك
في دورة (١٥ ديسمبر ١٩٣٢ - ٢٧ يونية ١٩٣٣) مما أثار
دهشة الأعضاء ، وورد في رد لجنة الرد على خطاب العرش
« ان اغفال ذكر السودان كان موضع دهشة في دورات سابقة ،
ومهما حاولت الحكومة فلن تتمكن من اقناعنا بصواب ترك
ذكر السودان في خطاب العرش » .

ثم تكلم العضو الدكتور عبد الحميد سعيد فقال بأنه قد
يجوز أن يقال لنا ما قيل لغيرنا من قبل ، وهو أن من ذكر مصر
فقد ذكر السودان ، ومن تكلم عن استقلال مصر فقد تكلم عن
استقلال السودان ، قد كان هذا التأويل مقبولا قبل تصريحات
الحكومة البريطانية في برلمانها وفي كتبها الرسمية .. قبل أن
يتصرف الانجليز في السودان تصرف المالك في ملكه .. قبل
ان يطرد الجيش المصرى من السودان ويبعد الموظفون المصريون ..
ان السودان بالنسبة لمصر بمثابة الروح للجسد ، نريد الآن أن
تقول الحكومة لنا بصراحة اذا كان ذكر السودان يؤلم الانجليز

كما تؤلهم العناية بالمسائل الهامة الأخرى كالجيش مثلا ،
فلتتركنا اذن واياهم وجها لوجه ، فاما أن يسلموا بحقوق مصر ،
والا فالضحايا على اختلاف أنواعها مقبولة لدينا » (٢٧) •

وقد كان العضو هنا أكثر وضوحا واحراجا للحكومة ،
وكانت حكومة اسماعيل صدقي باشا الثانية (٤ يناير ١٩٣٢ —
٢٧ سبتمبر ١٩٣٣) بعد وزارته الأولى التي اجريت خلالها
الانتخابات وتلى فيها خطاب العرش هذا (١٩ يونية ١٩٣٠ —
٤ يناير ١٩٣٣) وكان الانجليز قد وصلوا الى حد قطع السودان
من مصر — كما سنرى في النواحي الاقتصادية والادارية •

وحتى حلول عام ١٩٣٦ لم يرد أيضا ذكر السودان في دور
الانعقاد (٢٣ مايو ١٩٣٦ — ٢٤ أغسطس ١٩٣٦) فقد ظل
الحزب الوطنى مترعما استنكار عدم ذكره في خطاب العرش •

ففى جلسة ٣ يونية ١٩٣٦ والتي افردت للرد على خطاب
العرش قال عبد العزيز الصوفانى بك ، لم يذكر خطاب العرش
شيئا عن السودان ، وانى — ثقة منى بالحكومة القائمة — أعتقد
ان هذا لم يقصد به أمر من الأمور ، وأقول أن الزعماء
سواء من تولاه الله برحمته ، ومن هم على قيد الحياة ، قرروا

بالاجماع أن السودان ألزم لمصر من الاسكندرية ، ان مصر
والسودان جزء لا يتجزأ » •

وقد صدق على قوله هذا الدكتور عبد الحميد سعيد
وأضاف « ان مصر والسودان كتلة لا تتجزأ غير أن الحكومة
الانجليزية قد استأثرت بالسلطة فيه ، وأصبح السودان يدار
بيد انجليزية •• يعتبرونه مستعمرة تابعة للتاج البريطانى ،
ولا يتورعوا أن يعلنوا ذلك فى مجلس نوابهم وفى مجتمعاتهم ••
فكان الواجب يقضى علينا أن نذكر السودان فى خطاب العرش ••
فهو السودان الذى كان مصريا وسيظل مصريا » ، ثم يضيف
محمد توفيق دياب تساؤله عن عدم ذكر السودان فى خطاب
العرش خصوصا وأن الذين تولوا المفاوضات من المصريين
عام ١٩٣٠ جعلوا السودان محور المفاوضات (٢٨) •

وهكذا فانه على طول خط البرلمان المصرى كانت هناك
الاحتجاجات على عدم ذكر السودان فى خطاب العرش ، وورود
الأدلة على أنه جزء لا يتجزأ منها ، وكم أخذ الأعضاء وخصوصا
أعضاء الحزب الوطنى على الحكومات هذا ، وهم ما بين
اظهارها كمقصرة وما بين من تذرع لها بالاعذار ، ولكن فى كل
مرة لم يتركوا أمره يمر دون تعليق •

(٢٨) مجلس النواب مضبطة ٢ يونية ١٩٣٦ •

تشكيل لجنة السودان في البرلمان المصري :

بعد أن هدأت أزمة السودان في خطاب العرش ، عقد مجلس النواب جلسات اجراءات لتنظيم اللجان البرلمانية ، وانخراط الأعضاء فيها ، وفي جلسة ٢٣ مارس ١٩٣٤ تم تشكيل ثلاث عشرة لجنة برلمانية :

لجنة درى المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالشئون الداخلية والصحة العمومية - لجنة المالية والتجارة والصناعة - لجنة الحقاينة - لجنة المعارف - لجنة الاشغال - لجنة الحرية والبحرية - لجنة الشئون الخارجية - لجنة المواصلات - لجنة الأوقاف - لجنة الزراعة ثم لجنة للعرائض وأخرى للاقتراحات وأخيرا لجنة للمحاسبة •

وتقدم بعد ذلك النائب الوفدى أحمد حمدي سيف النصر - الذى كان قد عمل في السودان من قبل لمدة أربعة عشر عاما - بطلب لتشكيل لجنة للسودان معلنا أن « عدم النص على وجود لجنة خاصة بالسودان يعتبر نقصا كبيرا ، واذا اعترض بأن السودان جزء من مصر لا يتجزأ ، وحكمه كحكم مديرية الغربية مثلا •• فلذلك أقترح ضرورة النص عن لجنة تختص بشئون السودان » وقوبل هذا الاقتراح بالموافقة الالجماعية •

وكان رد مقرر الجلسة ان السودان لم يغيب عن فكرهم
الا أن الرأي قد استقر على « عدم وجود الحاجة الى لجنة
خاصة به بما يشعر بأنه منفصل عن مصر » والسودان في الواقع
جزء متمم لمصر كالعربية والاسكندرية ، بل هو الزم لها منها ،
فايجاد لجنة خاصة به يشعر بأنه منفصل عنا » ♦

ودخل الموضوع في جدل كبير بين صاحب الاقتراح الذي
أصر على رأيه وبين المقرر ودعم صاحب الاقتراح رأيه « بأننا
لا نعلم عن السودان الا ما نصل اليه عن طريق بحثنا الخاص ،
أما حكومتنا فلا يصل اليها شيء ، وتوجد بمصر ادارة تسمى
« وكالة حكومة السودان » رئيسها انجليزى يتناول مرتبا
قدره ألفا جنيه في السنة ، ولا يوجد بين موظفى هذه الادارة
مصرى واحد ، وتدور المخابرات بين هذه الادارة وبين حكومة
السودان بدون علم حكومتنا » ♦

وأضاف العضو في رده على المقرر قوله « ... وكيف
يكون للسودان لجنة خاصة به مع بعده عنا ونقص معلوماتنا
عنه ، وتعلمون حضراتكم أنه تجرى في السودان أعمال هامة
كمشروعات الرى ، فاذا تمت هذه المشروعات - والحال أنه
يوجد في السودان ١٤ مليون فدان - فان مصر تكون بعد ذلك
محروا لا نبات فيها ، فالمسألة غاية في الخطورة » ♦

واحتدم النقاش بعد ذلك فلجأوا الى أخذ الأصوات ،
ووافق المجلس بالأغلبية على تشكيل لجنة للسودان •

وبجلسة الثلاثاء أول ابريل ١٩٢٤ اتخذت اجراءات تشكيل
هذه اللجنة فتقدم للاشتراك فيها ثمانية عشر عضوا اختير منهم
خمسة عشر فقط هم :

احمد حمدي سيف النصر بك
عبد الستار الباسل بك
عبد الصادق عبد الحميد أفندي
عزيز انطون أفندي
كامل تسكلا بك
حسن محمد الوكيل أفندي
بحري حلاوة بك
بهجت السيد أبو علي بك
السيد علي الطحاوي المغازي
مصطفى بكير بك
علي نجيب أفندي
الشيخ حسين صالح خليفة
سليمان زكي العبد بك
اسماعيل عبد الحميد نوار أفندي
محمد عبد الجليل أبو سمرة بك

بعد أن تنازل كل من الشيخ عبد المجيد اللبان ،
ومحمد عبد الرحمن الصباحى والسيد عبد العزيز خضر (٣٩) *

وبهذا أصبحت هناك لجنة خاصة بالسودان اسوة ببقية
اللجان البرلمانية الأخرى المسئولة بمعنى أنه أصبح للسودان
وجود فعلى داخل البرلمان المصرى • وان كانت قد أدمجت
بعد ذلك لتصبح « لجنة الحرية والبحرية والطيران والسودان » •

وحدة الشعيين المصرى والسودانى :

لم تسر الأمور السياسية سهلة فى مصر والسودان فى
مجال علاقتهما بعضهما ببعض ، وانما وضعت بريطانيا العراقيل
فى طريقهما ، فعام ١٩٢٤ هو التاريخ الذى حاولت فيه بريطانيا
انهاء الوجود المصرى فى السودان اداريا وعسكريا مستغلة
أحداثه الشهيرة •

وهى فى سبيل ذلك حاولت كثيرا تقييح وجه المصريين
هناك أمام السودانيين حتى يثيروا الكره فى السودانيين
ضدهم (٣٠) *

ونجح الانجليز فى ذلك كثيرا عندما أسندوا الأعمال

(٢٩) مضبطة مجلس النواب بتاريخ اول ابريل ١٩٢٤ •

(٣٠) عن هذا الأسلوب يمكن الرجوع الى : يواقيم رزق مرقس : تطور

نظام الادارة فى السودان « القاهرة ١٩٨٤ فصل الاداريون المصريون فى السودان •

التنفيذية الى المصريين ، فأصبحوا هم الحياة والامرون المقترون
في نظر السودانيين ، لدرجة ان عقب « الباحث المحزون » على هذا
بقوله « .. اننا لا نقيم في السودان المصرى ، بل في مستعمرة
انجليزية أظهر ظواهرها ، صلف الحاكمين وتفقور المحكومين ،
لا من هؤلاء الحاكمين ، ولكن منا نحن المصريين .. فأصبحنا
أداة تمكن المستعمرين من رقاب السودانيين وآية ذلك أنه كلما
هم السودانيون بخلع نير الانجليز ، أصلتهم النيران أيد مصرية
ورؤوس انجليزية » ويصف الكره الذى أصبح عليه السودانيون
للمصريين بأن أصبحوا لا يردون عليهم تحيتهم ورموهم
بالكفر (٣١) .

وزادت مظاهر تجاهل حقوق مصر في السودان عندما
اشترك السودان مباشرة في معرض ويمبلى دون اذن الحكومة
المصرية ، وبعد احتجاج سعد زغلول كان رد بريطانيا في
١٢ مايو ١٩٢٤ يحمل مجرد أسف من خلال برقية أرسلت
اليه (٣٢) .

كما كانت بريطانيا تقبل الموظفين المصريين من هناك بأعداد

(٣١) الباحث المطلع محزون : ضحايا مصر في السودان وخفايا
السياسة الانجليزية ، اسكندرية ١٩٣٥ ص ٥٢ ، ٥٨ .
(٣٢) يونان لبب رزق : قضية وحدة وادى النيل القاهرة ١٩٧٥

كبيرة ، وبدأ الحاكم العام يستفسر من مديري المديرية في
خطابات وزعها عليهم في ٢٢ ابريل ١٩٢٤ ليعرف رد الفعل على
السودانيين ، ولكن لم تكن الردود التي وصلت تمثل الحقيقة
لأن من السودانيين من ثار ، وسجن من سجن وقتل من قتل
في سبيل الابقاء على اخوانهم المصريين هناك (٣٣) ، بل وحاول
الكثيرون منهم السفر الى القاهرة لاعلان هذه الأمور أمام
البرلمان المصري ، واطهار تأييدهم لمصر في وقوفها من أجل
الحق ولكنهم منعوا من ذلك .

وفي نفس الوقت استكتب الانجليز بعض السودانيين
عرائضا يطلبون فيها بقاء الانجليز ومواقفتهم على قطع صلتهم
بمصر ، وبدأت الأنباء تتواتر عن سوء الحال في السودان ،
وتابعت الصحف هذا الموضوع ، ونهبت المسؤولين الى الخطر
البريطاني المحدق بمصر والسودان ، خصوصا استعمال
مشروعات الرى وقانون ارض الجزيرة وكيف أن بريطانيا
تعاقلت ضحايا مصر في السودان (٣٤)

ومنعت السلطات البريطانية التي كانت تسيطر على ادارة
السودان انذاك وفدا من السودانيين أراد أن يحضر الى القاهرة
لمقابلة أولى الأمر ، كما أنشأوا معهدا دينيا حتى يستغنوا عن

(٣٣) يواقيم دزق مرقص : المرجع السابق ص ٢٢٩ .

(٣٤) الاخبار ١٥ يونية ١٩٢٤ .

تخريج الطلبة السودانين من الأزهر الشريف ، وأرسل الطلبة
السودانيون ممن أرادوا أن يواصلوا تعليمهم الى بيروت وليس
الى القاهرة ومدارسها (٣٥) .

كان هذا بعضا مما كان يدور فى السودان بالنسبة للإدارة
المصرية ، ولم يكن البرلمان المصرى بعيد عنه ، فبدأت موجات
الغضب تهدر بين أعضاء مجلسيه .

ففى مجلس الشيوخ بدأ الهدير بكلمة عضو الوفد
محمد علوى الجزار .

« ظهرت فى هذه الأيام حركات يصطنعها الانجليز فى
السودان ، ترمى الى فصم العلاقة التى تربط القطرين الشقيقين،
فأرغموا السودانين على أن يعلنوا فى اجتماعهم أنهم يفضلون
حكم الانجليز على اشتراكهم مع اخوانهم المصريين ، ومنعوا
السودانيين من الحضور الى مصر ليعلموا شديدا ارتباطهم
باخوانهم المصريين ، ومتين ولائهم للملك مصر والسودان ،
فليعلموا أنهم مهما ارغموا الناس على اغتصاب الثقة فان ذلك
لا يغنى عنهم شيئا ، وقد جربت مثل هذه الطريقة فى مصر نفسها
فلم تثبت لها حقاً ، بل زادت النفوس نفورا ، وليعلموا أن
السودان ككل بلد فى مصر لا يحيا الا بها ولا تحيا الا به ،

وأنا بفضل حقنا وثباتنا واتحادنا سنرى السودانى يشارك أخاه
المصرى فى الحكم ويجلس بجانبه فى البرلمان ، وقد ثارت
بالأمس مسألة السودان فى مجلس النواب فنطق اخواننا برأى
مصر وأحسنوا التعبير احسانا كبيرا ، وأجابهم زعيم مصر
بما فى افئدتهم •

اقترح على اخوانى أن يعلنوا احتجاجهم على ما يجرى
فى السودان بقصد تشويه العلاقات التى تربط القطرين واضعافها،
وأن يعلنوا ائقثهم الكاملة بالوزارة تأييدا لتلك التصريحات
الخطيرة التى بدأها الزعيم فى مجلس النواب لصالح مصر
والمصريين » •

وبلغ من حماس الأعضاء من أجل السودان الشقيق أن
احتج العضو محمد شفيق باشا على قول علوى الجزائر
« ان مصر والسودان قطران شقيقان » وقال بل انهما قطر واحد
واتفق المجلس بعد مناقشات على ارسال الاحتجاج التالى :

« يحتج مجلس الشيوخ احتجاجا شديدا على ما تجريه
السلطات البريطانية فى السودان من أعمال القمع والارهاب
لمنع السودانين من اظهار تعلقهم بمصر ، وولائهم لملكهم صاحب
الجلالة فؤاد الأول ملك مصر والسودان ، ويعلن ثقته التامة

بالوزارة ، ويؤيدها كل التأييد فيما أبدته بلسان رئيسها أمام مجلس النواب من التصريحات الخطيرة في هذا الشأن » (٣١) •

وبدأ المجلس يفتح عقله وقلبه لتبقى السودان والسودانيين، ووقف يقول لا للمستعمر الأجنبي للبلدين •

فمن مراقبة الأعضاء للموقف أعلن العضو ابراهيم نور بك أنه قرأ في الصحف آن صوتا انجليزيا في مجلس اللوردات البريطاني أعلن في ٢٤ يونية نبه الانجليز وحكومتهم في « الاحتفاظ بالحالة الحاضرة في السودان ، أى تريد سلخ السودان عن مصر وبقائه تحت السيطرة البريطانية » ثم أعلن كصوت مسئول عن مصر « إن السودان هو الروح ومصر هي الجسم ، ولا حياة للجسم بغير الروح » ، فاذا فصلوا السودان عن مصر فقد فصلوا روح مصر عن جسمها •• نعم ان أهالى مصر والسودان مرتبطون برابطة المودة والاخاء ، ووحدة الدين واللغة والمصالح •• واستمرت مصر تدير السودان من عهد الفتح الذى تم على يد ساكن الجنان المرحوم محمد على •• وكانت ادارتها للسودان ادارة طاهرة بريئة ، ولم تكن ادارة المستعمر الذى يريد أن يستغل السودان لمصلحته ، بل كانت ادارة الوالد لشئون ولده ، والأخ الأكبر لشئون أخيه الأصغر

أما الذى يريدہ الانجليز من السودان فهو الاستعمار ، هو
استغلال البلاد ، هو الاتقاع بالقطن ، هو تحويل النيل من
مجراه الطبيعى •

ان مصر للسودان والسودان لمصر •• ولا حياة لمصر بغير
السودان ، ومعنى فصل السودان عن مصر ، أن مصر تصبح
بلدا فقيرة جرداء لا زراعة فيها ولا حياة » (٣٧) ان هذا القول
يعكس المام المصرى بموقف المستعمر منه ، وصحته لنيل
حقوقه ، ووقوفه بإمكاناته المحدودة انذاك فى مواجهة الطاغوت،
والعضو عندما أعلن هذا كمستول فى المجلس النيابى أسس
حديثه على ما ورد للمجلس يومها من خلال رسالة من السودان
كان نصها :

رئيس البرلمان المصرى

جاهرنا بقولة الحق فاضطهدنا ، وارسلنا مندوبينا لينوبوا
عندكم عنا ، فقيض عليهم وسجنوا ، وصرحنا سجيننا لبلادنا
ولليكننا المفدى فؤاد الاول فحوكمننا بالسجن ، كيف ذلك ونحن
نلتف حول عرشنا المصرى العظيم مطالبين بحرية وادى النيل ،
فما موقف الشعب المصرى النبيل ، وما موقف رجاله الكرام ازاء
ما نعامل به نحن السودانيين ، وانا نحتج بكل قوانا على القضاء
القبض على اخواننا الملازم اول زين العابدين أفندى عبد التام

(٣٧) مجلس الشيوخ - مضبطة ٢٦ يونية ١٩١٤ •

ومحمد أفندى إبراهيم اسماعيل ومن معهما من أبناء هذه البلاد
التي ما زالت معلقة أمالها في الحياة بكم ٢

صالح عبد القادر على ملاسى باشندى عبد الرحمن (٢٨)

وما كانت هذه الرسالة الا تعيرا ورد فعل لما كان يقوم
به الانجليز في السودان من استكتاب زعماء القبائل ، وأخذ
توقيعاتهم على عرائض الولاء لهم ، والتي تقدم ذكرها ، فأخذ
رجال جمعية اللواء الأبيض - ومنها أصحاب التوقيعات على
هذه الرسالة - في جمع التوقيعات المضادة من نفس الأشخاص
الذين أخذت السلطات الانجليزية توقيعاتهم من قبل ، معلنين
أنهم اكرهوا على التوقيع للمديرية بذلك ، وأنهم لا يريدون
سوى البقاء للأبد في حظيرة الوطن الأكبر +

كما غادر السودان وقد ألى مصر : الملازم أول زين العابدين
كممثل للعبيد السود والسيد محمد المهدي التعايشي ابن
ال خليفة التعايشي كممثل للعرب ، يحملان وثائق ممضاة في
اجتماع بأم درمان من الأشخاص الذين اكرههم الانجليز على
التوقيع بالولاء لهم والثقة فيهم +

كما تحرك وفد آخر للسفر الى مصر في نفس الوقت ،
لعرض وثائق ولاء السود الأعظم من الأهالي لملك مصر ، فمنع

(٢٨) مضبوطة مجلس الشيوخ المرجع نفسه .

الوفد وقبض على على زين العابدين وزميله محمد ابراهيم اسماعيل في حلقة بعد تفتيشهما وأعيدا الى الخرطوم مقبوضا عليهما (٣٩) ولذلك أرسل السودانيون هذه البرقية التي تليت على مسامع المجلس ولم يسكت السودانيون ولم يحبطوا بل استمروا في ثورتهم في شكل مظاهرات يوم ١٩ يونيه في أم درمان وعطبرة وبور سودان ومدني يتقدمهم علم أبيض عليه خريطة وادي النيل هاتفين بحياة ملك مصر والسودان (٤٠) وقابلتها في مصر ثورة في البرلمان *

ففي جلسة مجلس الشيوخ في ٣٠ يونيه ١٩٢٤ أعلن العضو علوي الجزار « اتنا سنحافظ على السودان بأرواحنا ما حيينا .. المستعمرون يريدون بتر أعضائنا بفصل السودان عنا ، لأنهم أقرضوه أموالا لم تكن الا قطرة في البحر الفياض الذي فاض على السودان من جيوشنا .. جمعت بيننا الطبيعة ووحدت العادات وألفت اللغة واتحد الدين ، وضمنا النيل في حظيرة واحدة ... » *

واقترح في النهاية تأييد المجلس لزعيم مصر ورئيس حكومتها في موقفه من السودان (٤١) ، وكان سعد زغلول قد

(٣٩) الباحث محزون : المرجع السابق ص ٧١ ، ٧٢ .

(٤٠) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ٤٤٠ .

(٤١) مضبطة مجلس الشيوخ جلسة ٣٠ يونيه ١٩٢٤ .

قدم استقالته يوم ٢٩ يونيه ١٩٢٤ احتجاجا على ما أعلنه لورد بامور في مجلس اللوردات يوم ٢٥ يونيه الذى جاء فيه :

« ان الحكومة البريطانية لا تترك السودان بحال ، وهى تقدر التعهدات الواجب تحملها والتى لا يمكن تركها من غير أن تصاب سمعة بريطانيا بخسارة عظيمة ، وأستطيع أن أقول من غير تردد أنه لن تسمح بتغيير نظام السودان ولا أن يتم ذلك التغيير دون موافقة البرلمان » (٢٢) •

وأعلن سعد زغلول بعد ذلك « عدلنا عن استعفائنا لنعود الى الاشتراك فى البرلمان فى ادارة شئون البلاد •• معتمدين فى الوصول الى تحقيق غايتنا المنشودة وهى استغلال البلاد بلاد مصر والسودان •• اننا لا نقبل مطلقا أن نساوم فى السودان ، ولا السودان يقبل أن يساوم فى حقوقنا المشتركة ، نحن لا نخشى على السودان من الأساطيل والجيوش ، وانما نخشى أن ينال الانكليز من السودانيين صك عبوديتهم ، اتفقت الأمم على حكم الشعوب بإرادتها ولذلك قرروا مبدأ تقرير المصير •• أى أن لكل شعب أن يختار شكل حكومته فهم لهذا لا يوجهون أساطيلهم وجيوشهم ، انما يوجهون أساليب سياستهم ودهائهم لينالوا من السودان صك العبودية وهو الذى يجب أن نحول بينهم وبينه » وبدأ العضو حافظ عابدين بك

(٢٢) احمد شفيق : الحولية الاولى ١٩٢٤ ص ٢٣٢ •

يعقب على هذا بأن فضح سياسة الاستعمار تجاه السودان منذ وزارة شريف باشا واستقالتها بسبب عدم موافقتها على « سلخ السودان من مصر » واحتجاج الأمة على تنازلات وزارة نوبار بشأن السودان ، وأعلنوا تمسكهم بحقوقهم فيه ، ولما أعيد فتحه « لم يجرؤ الانجليز على المجاهرة بحقوقهم فيه بل أن نفس اللورد كرومر صرح بأن الغرض من هذا الاتفاق (١٨٩٩) هو الا تمتد الامتيازات الأجنبية الى السودان » (٢٣) •

وأصبح مجلس الشيوخ بؤرة ثورية حول هذا الموضوع فخرجت منه التصريحات ، ووردت اليه البرقيات من مصر والسودان معلنة تأييدها لموقفه ورفضها لسياسة الانجليز في السودان : ومظاهرة الاحتجاج على أسلوب القبض على الثوار هناك ، ومعلنة الولاء لملك مصر والسودان •

فقد أعلن بجلسات أول يولييه ٧ ، ٨ ، ٩ سنة ١٩٢٤ برقيات وردت من كثير من الأشخاص والهيئات مثل :

لجنة الوفد المركزية بييت الأمة بينى سويف ، موظفو الحكومة بالدر ، أهالى سنهور ، لجنة الطلبة ببليس ، أهالى الحصاصيصه بالسودان - ركاب الباخرة النيلية بالشلال والقادمين من السودان (٢٤) •

(٢٣) مضبطة مجلس الشيوخ بجلسة ٢٠ يوفيه ١٩٢٤ •

(٢٤) مضابط جلسات الشيوخ من ١ - ٩ يولية ١٩٢٤ •

أما بالنسبة لهدير الثورة في مجلس النواب فلم يكن بأقل منه في مجلس الشيوخ بل قل أكثر ، واتسم بالحماس والتفصيلات والأدلة التاريخية *

وتملك أعضاء الحزب الوطني زمام المبادرة عندما قال العضو عبد اللطيف الصوفاتي : « .. قبل أن يصدر الدستور ، وقبل أن يشكل البرلمان كانت الأمة أفرادها وجماعاتها ساهرة على كل شيء يختص بمصلحتها .. وقد صدر الدستور وتشكل البرلمان فلاشك في أن الأمة قد ألقت علينا المهمة الدقيقة ، مهمة السهر على مصالحها ، فالآن تسمع وتقرأ ما يدور في السودان وما تقوم به حكومته من اغراء أقوام هناك بوسائل شتى بالرغبة تارة وبالرهبة أخرى على أن يقولوا غير الحق ، وأن يفعلوا ويكيدوا للمصلحة المشتركة ، كذلك ظهر أن أقواما ممن تربطنا معهم المصاحبة وتربطنا بهم أواصر اللحم والدم ، أرادوا أن يأتوا لمصر ليرفعوا الى جلالة الملك والأمة المصرية ودولة رئيس الوزراء ما تكنه قلوبهم من المحبة والولاء ، وما يتمنونه من المحافظة على دوام الوحدة التي لا تنفصل .. لهذا اقترح الاحتجاج على هذا العمل الشائن المخالف لوعود كان يظن بعضنا انها حق وصدق » *

ثم قام العضو عبد الرحمن الرافعي بك وهو من الحزب الوطني ، فقدم الأدلة كمحام وأظهر الأصول التاريخية كمؤرخ

فقال : « ان البرلمان كما قال دولة الرئيس هو ضمير الأمة ..
وفي هذه الأيام تدور أحداث خطيرة في السودان ، اذ تقوم هناك
حركتان متناقضتان — حركة طبيعية صادرة من القلب السوداني،
وحركة مصطنعة تقوم بها السلطة الانجليزية .

أما الحركة الطبيعية فهي التي عرفناها من التلغراف الوارد
على المجلس من جماعة من رجالات السودان ألفوا وفدا بقصد
الحضور لمصر لاطهار ولائهم لمصر ولملك البلاد (٤٥) فمنعتهم
القوة من اجتياز بلادهم .

أما الحركة المصطنعة فتديرها السلطة الانجليزية ، فقد
أوعزت الى صنائعها وبعض موظفي السودان بعقد اجتماع
صوري يتظاهرون فيه بالولاء للحكم الانجليزي .. فازاء هذه
الحركة يجب ان نحتج ونعلن للعالم أجمع رأينا صراحة بان
الحركة يديرها الانجليز .. يجب أن نعلن للعالم أننا أول من
يهمه عمران السودان وتقدمه ، وان التاريخ شاهد عدل على
أننا كنا على الدوام عوناً للعمران في السودان .. لأن المصريين
هم الذين مدوا السكك الحديدية وشيدوا القصور والبنيات ،
وفتحوا المدارس وشقوا الترع وأقاموا السدود والجسور .

وقد دل الاحصاء على أن الذين قتلوا منا في أنحاء

(٤٥) وهو ما سبق ان اشرنا اليه من قبل في مجلس الشيوخ .

السودان ١٩٩٠٠٠ رجل ، كما اتفقت مصر عشرات الملايين من
الجنيهات من يوم ان فتح محمد على السودان ، وقد اتفقتا من
عهد استرجاعه الى الآن ٢٦ مليون جنيه مصرى ، كل ذلك لنقيم
دعائم العمران فى تلك البلاد .. لاننا بذلك انما نعمر مصر
اذ لا نفرق بين مصر والسودان ، وأما العمران الذى يدعيه
الانجليز فهو عمران مصطنع بل هو استغلال محض لأن كل
الناس يعلمون أن الشركات الانجليزية الاستعمارية فى تلك
البلاد تنزع الأراضى من يد الأهالى لنحل محلهم وتجعل
السودان مزرعة قطنية لمعامل لانكشير .. واطلب من حضراتكم
أن تحتجوا على هذا العمل كما احتجت الأمة المصرية فى
عام ١٩٢٢ عندما أقام الانجليز حركة مصطنعة شبيهة بهذه الحركة
كان من جرائها محاكمة الضابط السودانى على أفندى
عبد اللطيف .. وأعوانه الذين أعلنوا عن عواطفهم وأعلنوا
بفسكهم بسحر بالولاء لعرش مصر .. ان معالى مرقس حنا باشا
وقت أن كان نقيبا للمحاميين تطوع للدفاع عن عبد اللطيف
وعزم على السفر الى الخرطوم ، ولم يمنعه الا أن فوجيء بتلغراف
ينبئه بصدور الحكم على الضابط « وطلب الرافعى فى النهاية
اصدار احتجاج على موقف الانجليز فى السودان ، ووافقه بعد
ذلك حمد الباسل باشا فى كلمة حماسية وكذلك محمود علام
أفندى الذى وضع فى كلمته أن كل الهيئات الحزبية متضامنة

في موقفها من الاستعمار البريطاني وشجبت أعماله في السودان
» ... وقت حتى لا يقال أن فريقا من المجلس فقط يذكر
السودان والسودانيين ، بل المجلس بأجمعه ، بل كلنا نذكرهم
ونرجو من صميم قوادنا أن نراهم يبتنا ممثلين في هذا المجلس
كالمديريات الأخرى ، ولا شك أننا عاملون على ذلك مؤيدون
للوزارة كل التأييد ولكن هذا لا يمنع أن يثبت على الأقل
في مضبطة الجلسة وأن ينقل على لساننا الى العالم أجمع
اننا نحتج بكل قوانا على كل اجراء ظالم مخالف للعدل والشرع
والقانون « (٤٦) »

وفسر أحمد حمدي سيف النصر بك النائب الوفدي الموقف
أكثر فقال :

« ان الضابط الذي قبض عليه (٤٧) كان معه مترجم وكان
هذا سببا في القبض عليه واعادته الى الخرطوم ، وقد علمت من
وثائق بيدي الآن أن المترجم هو ابن الخليفة عبد الله التعايشي ،
وكانا حاضرين لمصر لتقديم ولائهما للمليك البلاد ويحملان وثائق
مضادة في اجتماع بأم درمان من الأشخاص الذين ألزمهم
الانجليز بتوقيع عرائض بالثقة بهم .. وسأعرضها على لجنة
السودان لعمل محضر بها وعرضها على المجلس وكان الضابط

(٤٦) مضبطة مجلس النواب يوم ٢٣ يونية ١٩٢٤

(٤٧) على زين العابدين الذي سبقت الاشارة اليه .

زين العابدين حاضرا بالنيابة عن العيد السود وابن التعايشي
عن العرب .. والوثائق الموجودة تحت يدي والتي ستقرأ عليكم
يوما من الأيام » وهنا طلب الأعضاء طبعها وتوزيعها عليهم *

وبعد هذا العرض الأكثر شمولاً للموضوع عما عرض
عليه في مجلس الشيوخ تكلم سعد زغلول ، وكان حاضرا تلك
الجلسة مظهرا رأى مصر في اجتزاء السودان منها والاجراءات
التي اتخذها الاداريون الانجليز تجاه المواطنين السودانيين ،
كما ظهر أيضا تلاحم الحكومة مع المجلس في وقفته المعارضة
لهذه السياسة وكانت كلمته : « تحركت مسألة السودان اليوم
ولم تكن الحكومة مستعدة لأن تقول رأيا فيها ، ولكني يمكني
أن اصرح لحضراتكم بان الحكومة تشارككم كل المشاركة في
شعوركم بالنسبة للسودان ، بل تنظر بعين المقت لكل عمل من
شأنه أن يفصل السودان عن مصر ، والاجراءات تتم الآن في
السودان كما قال الرافي بك على نوعين :

الأول - وثائق تكتب واجتماعات تعقد لاطهار الولاء
للحكومة الانجليزية والرغبة عن الحكومة المصرية *

الثاني - منع الذين يريدون أن يقدموا ولاءهم للحكومة
بالحضور الى مصر *

فأما القسم الأول وهو عقد الاجتماعات أو اختلاس الثقة لأجل اعلان الامتنان من الحكومة الانجليزية ، فاننا نصرح هنا وفي كل مكان بأنه باطل ولا يعتبر حجة علينا .

إذا قدمت هذه الوثائق أمام أى محكمة أو هيئة ، وحصل التمسك فلسان مصر يقول أنها أوراق باطلة لأنها لم تؤخذ بالحرية المطلقة وأنه يجب قبل التمسك بها أن يكون السودان خاليا من كل حكومة أجنبية ، وأنا فى تصريحى هذا منضم اليكم فيما أعلنتم من أن هذه الوثائق وهذه الأوراق وهذه الاجتماعات لا قيمة لها مطلقا .

وأما فيما يتعلق بالقسم الثانى وهو منع السودانين المخلصين وكلهم فيما أظن مخلصون لنا راضون عن حكمنا راغبون فى بقائنا فى السودان كاخوان لهم معتقدون أن بلادهم جزء لا يتجزأ من مصر ، أقول أن هذه الاجراءات مستنكرة ، ونعلن لجهات الاختصاص بصفتنا حكومة وبصفتنا مجلس النواب استنكارنا لما يكون صحيحا منها واحتجاجنا عليها .

وانى لغتبط بأن لكم فى هذه الوزارة ثقة تامة ، وأن تتخذ ما فى وسعها لحفظ حقوق مصر فى السودان » (٤٨) .

(٤٨) مضبطة مجلس النواب جلسة ٢٣ يولية ١٩٢٤ .

وكم قوبلت هذه الكلمة بالاستحسان وقوطعت مرارا بالتصفيق وكانت بمثابة دفعة لجهود الأعضاء التي اجتمعت على استنكار أعمال إنجلترا في السودان ، وتمخضت عن اعلان احتجاجيين تقدم بأولهما عبد الرحمن الرافعي بك ، بينما تقدم بالثاني كل من حسين هلالى بك وراغب أسكندر بك ونالا موافقة اجماعية •

وقد نص الأول على :

« على أثر التلغراف الذى ورد الى مجلس النواب من الوفد السودانى الذى عزم على الحضور الى مصر للاعراب عن ولاء السودانين لمصر وتمسكهم بالارتباط بها ، وعلى أثر الالباء الواردة من السودان عن المناورات المصطنعة التى يقصد بها الاعتداء على حقوق مصر والسودان ، يعلن المجلس عطفه السودانين جميعا لتمسكهم بارتباطهم الوثيق بمصر ويعلن استنكاره للمناورات المصطنعة التى يقوم بها دعاة الاستعمار في السودان ، ويعلن تمسك الأمة المصرية بمبادئها الخالدة وهو أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر » (٤٩) •

ونص الثانى :

بعد سماع التصريحات الحكيمة التى أبدتها حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء بخصوص الاجراءات غير الشرعية

(٤٩) مجلس النواب مضبطة جلسة ٢٣ يونية ١٩٢٤ •

القائمة في السودان للسعى في فصل السودان عن مصر يكرر المجلس ثقته التامة بالوزارة ويطلب الانتقال لجدول الأعمال .

وهكذا وقتت مصر من خلال ممثليها الشرعيين في البرلمان وحكومتها الشعبية ، وأظهرت مشاعرها وأبرزت شخصيتها تجاه أحداث السودان ، مما كان له أطيّب الأثر في شعب السودان وثواره ، وأحسوا هم بها ، فتوالت البرقيات من السودان على مجلس النواب .

((تظاهر الشعب أمس سلميا هاتفا للمليك البلاد وسعدها (٥٠) حاملا صورتيهما ، فأوسعهما البوليس ضربا بالسيوف ، وجرح أحد عشر وسجن خمسة ضمنهم ضابط ، وأمس الأول سجن الشيخ دفع الله زعيم التجار بأم درمان بينما كان يهتف بحياة الملك ملك مصر والسودان ، فليعلم الملا وليشهد التاريخ)) .
الامضاء بالنيابة / على عبد اللطيف

وقد أبدى المجلس احتجاجه على هذا وأعلن رئيس الوزراء تضامن الحكومة معهم (٥١) .

وفي اليوم التالي وردت للمجلس البرقية التالية من الخرطوم بامضاء خمسة عشر شخصا وكان نصها :

(٥٠) يقصد سعد زقارول .

(٥١) مجلس النواب مضبطة جلسة ٢٤ يونية ١٩٢٤ .

« نحتج باسم الضباط والمستخدمين السودانيين على القاء القبض على المتظاهرين الهاتفين بحياة ملك مصر والسودان ، بعد أن أوسعوهم ضربا بالسيوف ، وزجوا خمسة منهم في السجن ، ونؤكد لكم أن السودانيين أجمع غير مسئولين عن تبعة أى حادث تثيره السياسة الخرقاء » (٥٢) •

ومن بور سودان وردت البرقية التالية ونصها :

رئيس مجلس النواب بمصر

نحتج باسم الأمة السودانية على حجز الوفد السودانى المرسل لعرض وثائق الثقة ، ورفع ولاء أبناء هذه البلاد لمليكها ، كما واننا نحتج أيضا على سياسة البطش والتنكيل المتبعة اليوم فى معاملة اخواننا الذين جاهدوا بولائهم واخلاصهم لمليكهم ، فكان نصيبهم السجن وكثرة الاضطهاد » •

محمد هدية أحمد على الطيب عابدين (٥٣)

ومن واد مدنى وردت للمجلس البرقية التالية بتاريخ ٢٨ يونية ١٩٢٤ :

« صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وحضرات النواب المحترمين بمصر

(٥٢) مجلس النواب مضبطة جلسة ٢٥ يونية ١٩٢٤ •

(٥٣) مجلس النواب مضبطة جلسة ٢٧ يونية ١٩٢٤ •

باسم الملك والأمة السودانية ونواب الأمتين والحقوق
الشرعية والقانون نحتج على الادارة الانجليزية لاعتقالها
زين العابدين أفندى ومحمد أفندى الخليفة التعايشى والشيخ
عمر والشيخ دفع الله واخوانهم المتظاهرين بالطرق السلمية ،
وحيث أن رأى العام لعموم الأهالى وجميع المصالح الأميرية
عسكريا وملكيا من السودانيين فى عموم المديرات عاقدون
العزم دواما على المظاهرات السلمية بالطرق الكمالية ضد الادارة
الانجليزية المفترية عليهم ، لأنهم موالون لها ونحتج أيضا على
الادارة الانجليزية لاستعمالها السلاح الأبيض ضد جمعية
اللواء الأبيض المخلصين لوطنهم العزيز ، وبما أن هذه
المظاهرات كالسيل الجارف غير أنها منظمة ، فتكون تبعة أى
حادثة والحوادث التى حدثت على عاتق الادارة الانجليزية
المدججة بالسلاح .

ونرجوكم اعتماد هذا كأعلان منا لجميع سفراء الدول
الموجودين بمصر وبالأخص انجلترا ونرجو نشره بالجرايد
المصرية والسودانية ، فليجأ الملك » .

نائب رئيس جمعية اللواء الأبيض بالنيل الأزرق

أحمد عمر باخرية

ووافق المجلس على نشرها بالصحف ومواصلة
الاحتجاج (٥٤) *

وهكذا يظهر من البرقيات مدى تمسك الشعب السوداني
بمصر وملكها ، وأنهم مصرون على اظهار كراهيتهم للانجليز
في شكل مظاهرات سلمية رغم الضغط الواقع عليهم ، مما كان
سببا مهما من أسباب تحريك قضية استقلال وادى النيل من
خلال المفاوضات التى بدأت على يد سعد زغلول في تلك الفترة *

واننا سوف لا نتعرض لموضوع المفاوضات ذاتها فهى خارجة
عن دراستنا وانما وضعها بالنسبة للبرلمان المصرى ودور
البرلمان تجاهها *

وأول ما نلاحظه أن أعضاء مجلس النواب من الحزب
الوطنى كانوا أصحاب المبادرة في بسط موضوع التفاوض مع
الانجليز ، ومدى جدواه ، وكعادتهم كانوا متشددين في عرضهم ،
ومتشددين فيما طلبوه من أسلوب التعامل مع المستعمر ، فقد
تطرق الحديث في جلسة ٧ يونية ١٩٢٤ من مناقشة ميزانية
السودان الى الأحوال فيه ثم الى التفاوض بشأنه ، وحضر
سعد زغلول رئيس الوزراء هذه الجلسة وكان صاحب الحديث
هو الصوفانى بك الذى حاصر فيه الحكومة وسط أدلة ساقها

(٥٤) مجلس النواب مضبطة جلسة ٢٨ يونية ١٩٢٤ .

من تجاهل الادارة البريطانية في السودان لها ، واتتهى الى قوله
« وأملنا فيكم الا تقولوا ماذا نصنع ؟ فان الأمة من ورائكم
وهذه قوة عظيمة ، فاذا قلتكم تقدمت واعلموا أن قوة الحق فوق
كل قوة » .

وهنا رد عليه سعد زغلول : هل تريد ان تتفاوض معهم
على ذلك لنقول لهم أن هذه حقوقنا ، واني معك في أن السودان
ملكنا ويجب أن نحوزه ، وأن نسعى الى ذلك وأنا أعرف الطريق
التي توصلنا الى أغراضنا وأود سلوكها ، وهذه الطريقة هي
المفاوضة فهل عندك طريقة أخرى ؟ !

ورد الصوفاني بصيغة التشكك : وهل يثق دولة الرئيس
بنتيجتها ؟ . سعد زغلول : ليس عندي طريقة لأدلى بحجتي
ولأحافظ على حقوقى بل لأرزعخ خصمى عن مكانه الا بمناقشة
ذلك الخصم واقناعه بأنه مستول على السودان بغير حق ، وأن
السودان من حقنا . هذا طريقى وهو واضح فهل هذا
يضيرنا ؟

وبعد نقاش حول احراج كل منهما للإخر غاد الصوفاني
ليعلن « أعتقد أن المفاوضة غير منتجة لأننا جربناها ، وكان رد
سعد » . ماذا أصنع اذا لم أتكلم معهم ولا أخطبهم وهم
واضعوا اليد على السودان وهم الذين يضعون ميزانيته وحاكم

السودان ينفذها وأنت تريدها ، فكيف أحضرها لك بدون
مفاوضتهم » •

وهنا تحدث الصوفاني بأكثر وضوحا « رجالك هناك
والقوة المصرية أيضا ، ولك أن تتصل بالشعب السوداني •
لا تخرجوني ولا توجهوا مجهود الأمة الى الخيال بل وجهوه
الى العمل ، لأنى أعتقد أن المفاوضة لا فائدة منها •

وأنتهى سعد حديثه وأنهى الجلسة كذلك بقوله « ... نحن
نريد حقوقنا وزيد الوصول اليها وأنا أولكم • أنا فى
مقدمتكم فى كل ما فيه خير بلادى ، وعلى قدر فكرى أرى أن
الطريق المفتوحة أمامى لتحقيق غرض الأمة وغايتها هى المفاوضة
فان كان عندك أو عند غيرك طريق آخر لاستخلاص حقوق الأمة
فوضعه •• أما أن تطلب منى أن أفعل شيئا ولا تدعنى حرا فى
أن أسلك الطريق الذى أراه فذلك فوق مقدورى •• المسألة
جد وعلينا أن نصدر قرارا يختص بهذه المسائل الهامة ••
أنا لا أسعى فى سياسة غير سياسة الأمة •• وفيما يتعلق
بالسودان فاختر لك أحد أمرين : أما أن تأمرنى بالمفاوضة
أو لا تأمرنى ، وفى هذه الحالة الأخيرة يجب عليك أن تترك
السودان وتكتفى لأن تتكلم معا » (٥٥) •

وفى هذا وضع الأسلوب الذى اتتهجته الحكومة وهو
التفاوض بينما لم يؤمن المعارضون من الحزب الوطنى به ،
واستمروا فى مهاجمة الحكومة .

ففى جلسة ٢٣ يونية ١٩٢٤ استنكر العضو أحمد رمزى
هذا الأسلوب بقوله « ماذا تفيد المفاوضات فى هذا الجو
المضطرب ؟ وأجاب سعد .. نعم ان المفاوضات فى جو مضطرب
ربما لا تفيد ، ولكن يجب علينا الا نكتفى بالكلام فيما بيننا ،
يجب أن نعلن أمام كل انسان سواء كان انجليزيا أم غير
انجليزى بأن لنا حقوقا فى السودان نريد استخلاصها ..
أنا لا أخشى المفاوضة فهى محادثات كسائر المحادثات إياشها
واثقا بنفسى ، واثقا بأنى لا أقبل نتيجة من نتائجها الا اذا كانت
متفقة مع حقوقكم وامانيكم » (٥٦) .

فسعد كان يبنى مع التفاوض الاعلام للعالم كله ليشهده
على افتراء الانجليز وحق مصر فى سودانها ، ولذلك كانت لهذه
الاحاديث رد فعل فى حكومة العمال ببريطانيا ، فسأل اللورد
« ريجلان » عما اذا كانت الحكومة ستشير بشئ لسياساتها
العامة فى أمر مصر والسودان ، وعما اذا كانت تعترم استشارة
البرلمان قبل البت فى أى تغيير بشأن نظام الحكم فى
السودان ؟ »

(٥٦) مجلس النواب مغبطة جلسة ٢٣ يونية ١٩٢٤ .

تم وقف اللورد جراى فى البرلمان الانجليزى فى نفس اليوم (٢٥ يونيه) وطلب من الحكومة أن تحدد موقفها أزاء السودان « وأن تفهم الحكومة المصرية بوضوح أننا لا نترك السودان فان مصر ما كان لها أن تصل قيد أصبع فى السودان لو لم تسترد انجلترا السودان » وأعرب عن أمله فى الا تدع الحكومة البريطانية مجالاً للشك فى أن مسألة السودان إنما هى مسألة بين البريطانيين والسودانيين وليس لمصر أن تتداخل فيها بكلمة واحدة لأن احساس المصريين اليوم بأننا لأن عودنا ، وذلك هو النسب فى ذهابهم انى أننا اذا لم نسحب من السودان لا يناقشون معنا أية مسألة من المسائل .. ومن الواجب علينا أن نزيل كل شبهة وكل شك لأول فرصة ممكنة أن فى مقدورنا تنفيذ سياستنا تماما » *

وأجابه لورد بارمور بالنيابة عن الحكومة « ان الحكومة البريطانية لا تترك السودان بحال وهى تقدر التعهدات الواجب تحملها والتي لا يمكن تركها من غير أن تصاب سمعة انجلترا بخسارة عظيمة ، وأستطيع أن أقول من غير تردد أن نظام السودان لن يسمح بتغييره » (٥٧) *

وبهذا يكون غرض سعد زغلول من أن فى المفاوضات

(٥٧) احمد شفيق : جولات مصر السياسية الحولية الاولى ١٩٢٤

أو الحديث عنها عملية اعلامية قد تحقق ، ووصل الأمر الى
هذه الثورة في البرلمان البريطاني •

أما في مصر فقد قبل تصريح بارمور بموجه من الاستياء
والاحتجاج عبرت عنها المظاهرات التي ازدحمت بها شوارع
القاهرة في ٢٧ يونية ١٩٢٤ • ووقف سعد زغلول على أثرها في
البرلمان يوم ٢٨ يونية ليشرح الموقف في اسهاب ! « أيها
السادة لابد أن تكونوا قد اطلعتم على المناقشات التي دارت
في مجلس اللوردات الانجليزى بخصوص السودان
والمفاوضات •• وليس أمرا جديدا ولكنها خطة رسمت من قبل
في ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، •• وانما الجديد هنا هو ان وزارة العمال
اولئك الذين لهم مبادئ غير مبادئ الاستعماريين عرفت
بالجزية والاتصار للشعوب الضعيفة آقرت هذه الخطة •••
وانى بالنيابة عن الشعب المصرى جميعه ، وفى حضرتكم
الموقرة اصرح بأن الأمة المصرية لا تتنازل عن السودان
ما حيت •• لا لأنه مستعمرة بل لأنه جزء من كيانها ، فلا يمكن
مطلقا وهذه حالتنا بالنسبة للسودان أموالا بذلتها ودماء
سفكنها ومتاعب تحملناها ، لا يمكننا بحال من الأحوال أن
تترك السودان الا اذا كنا قوما أمواتا لا حياة لنا » (٥٨) •

(٥٨) مضبطة مجلس النواب جلسة ٢٨ يونية ١٩٢٤ •

أما فيما يتعلق بالمفاوضات فقد جاء في هذه التصريحات
« انها ستكون على أساس تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وقد حرصت
غير مرة بأننى استنكر هذا التصريح » •

وبعد هذا وقف الصوفانى ليؤيد موقف سعد زغلول
وبعد حديث عن أعمال الانجليز فى السودان ومحاولة الضغط
على السودانين لاطهار غير الحق حتى انتهى الى قوله : « أنا
معكم وخاضع لأمركم ولكن اقترح أن نحتج ونحمل سياسة
الاستعمار الانجليزى نتائج ما هم سائرون فيه » ووافق الجميع •

ثم وقف عبد الرحمن الرافعى وهو من الحزب الوطنى
أيضا فتكلم كمهتم بتاريخ السودان ليعرض الخلفية التاريخية :
من جهود مصر فى السودان من اجل تحضره - ثم قدم الأدلة على
امتلاك مصر للسودان وعرض كم صرفت مصر عليه من الأرواح
والأموال وانتهى الى قوله « أنا لا أقول اننا نلجأ الى العنف
والثورة ، ولكن فى يدنا قوة سلبية أمضى سلاحا من طرق
العنف ، وقد تكون هذه القوة هى السر فى تلك الحقيقة التاريخية
« ان وادى النيل مقبرة الفاتحين من قديم الزمان » وأعلن
المجلس ثقتة التامة لسعد زغلول (٥٩) ، الا أن سعدا قدم استقالته
فى ٢٩ يونية ١٩٢٤ وكان من الطبيعى أن يقف البرلمان خلفه

(٥٩) مجلس النواب جلسة ٢٨ يونية ١٩٢٤ •

مما اضطر الملك الى رفضها مما علق عليه النبي أن هدف سعد من تقديم استقالته هو أن يعود الى الحكم في مظاهرة يشترك فيها الملك والبرلمان والشعب ليعلم الانجليز أن الأمة كلها وراءه (١٠) .

وبعد وفاة سعد لم تتوقف المفاوضات وظهر ظلها في البرلمان المصري في جلسة ٦ فبراير ١٩٣٠ وكانت وزارة النحاس الثانية في الحكم (أول يناير ١٩٣٠ - ١٩ يونيو ١٩٣٠) وذلك في تفويض البرلمان لها في التفاوض مع الانجليز ، وكان أعضاء الحزب الوطني غالية من تكلموا في هذه الجلسة ، معلنين أن « ما نريده ويريده المفاوض المصري هو استقلال مصر والسودان استقلالا كاملا » (١١) .

السودان ومعاهدة ١٩٣٦ :

ظهر السودان بعد ذلك في البرلمان المصري في اطار مفاوضات ١٩٣٦ عندما انعقدت في دورة غير عادية لنظر معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا في نوفمبر ١٩٣٦ ، ففي جلسة ١١ نوفمبر عرض « تقرير لجنة الخارجية عن مشروع

(١٠) طارق البشري : سعد زغلول يفاوض الاستعمار القاهرة ١٩٧٧

ص ١٤٧ .

(١١) مجلس النواب مضبطة جلسة ٦ فبراير ١٩٣٠ .

قانون معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى»
بتوقيع « رئيس اللجنة بالنيابة محمد حلمى عيسى » بتاريخ
١٠ نوفمبر ١٩٣٦ ، ويحوى تعليقا على نصوص الاتفاقية ، خص
السودان منها جزء كبير بدأ بتناول أكثر من الماضى فبينما
اخفقت جميع المفاوضات السابقة دون الوصول الى حل لمسألة
السودان أو إبراز حقوق مصر فيه ، فإن أحكام هذه المعاهدة
تظهر أن هناك تقدما محسوسا ملموسا فى حقوق مصر فى
السودان . فانها تقرر لمصر نصيبا عمليا فى ادارة السودان
لم يكن مرعيا من قبل ، وتشركها فى هذه الادارة اشراكا فعليا ،
فأصبح حق مصر فى ادارة السودان بارزا اذ نصت المعاهدة على
أن يباشر الحاكم العام السلطات المخولة له بمقتضى اتفاقتى
السودان بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين ، وعليه أن يقدم
الى الحكومتين الانجليزية والمصرية تقريرا سنويا عن ادارة
السودان ، وأن يبلغ التشريع السودانى الى رئيس مجلس
الوزراء المصرى مباشرة .

ومن مظاهر الشركة فى الادارة (م ١١) أن يختار الحاكم
العام المرشحين الصالحين للوظائف الخالية فى السودان من بين
البريطانيين والمصريين على السواء . اذا لم يتوافر لها سودانيون
اكفاء .

وبدا التقرير يعرض بعد ذلك حقوق الموطعين المصريين فى

السودان وحقهم في الترقية ، فضلا عن عدم التمييز بين الرعايا المصريين والرعايا الانجليز في شئون التجارة والمهاجرة أو الملكية •

وتعرض التقرير للواجبات : فبالنسبة للدفاع عن السودان فقد نصت الفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة على أن يقوم بها جنود بريطانيون ومصريون وسودانيون تحت تصرف الحاكم العام •

وتطبيقا للمادة ١٦ ترسل مصر ضابطا عظيما ليعمل مستشارا للحاكم العام كما ترسل ضابطا آخر يعمل سكرتيرا حريبا له ، وندب خير مصري اقتصادي للعمل على توثيق الروابط الاقتصادية بين مصر والخرطوم وأن يقوم مفتش عام الرى في مصر بالاشتراك في مجلس الحاكم العام •

كما تناول مسألة الديون ومحاولة تسويتها •

وانتهى التقرير بخاتمة جاء فيها « تناولت هذه المعاهدة جميع نقط الخلاف وحلت جميع المسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا وشملت مسألة السودان ، وقامت بيننا وبين بريطانيا العظمى عهد صداقة وتحالف » •

كما عرض بنفس الجلسة ملحق بهذا التقرير تناول
المادة (١١) وفقرتها ثم ملحقا آخر تعليقا على نفس المادة *
وشملت الأوراق التي عرضت أيضا « محضر متفق عليه »
تناول تفسير بعض نصوص الاتفاقية وهي المادة (١٥)
وموقع عليه من كل من مصطفى النحاس رئيس مجلس
الوزراء واثنوني ايدن وزير خارجية جلالة الملك بتاريخ
٢٦ أغسطس ١٩٣٦ *

أما ما دار في جلسات هذا الدور غير العادي بالنسبة
للسودان بالذات ، أن تحدث محمد عزيز أباظة الذي أراد أن
تكون كلمته « مسك الختام » وفيها أشار الى المذكرتين
المنشورتين في كتاب السودان لداود بركات وكاتنا لحسين
رشدي باشا والوقد المصرى وقدمتا لمؤتمر فرساي حول حقوق
مصر في السودان ، وكيف أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر
ولا بد أن يعود اليها *

ثم علق على ما ورد في المعاهدة وفي التقرير السابق الاشارة
اليه من أن الحاكم العام قد جمع خيوط السلطة في يده من
خلال المادة (١١) فهو الذى يحكم ويعين الموظفين ويقود
الجيش « وأكبر ظنى أنه غير مسئول مسئولية كاملة أمام
الحكومة المصرية لأنها لا تعينه أو تقيله ، فالقول اذن بأن

المعاهدة قد صححت الحكم الثنائي في السودان هو قول مدفوع لأنها انما تركت الأمر كله في يد الحاكم العام » (١٣) .

وخلص الى أنه بذلك لا يمكن القول بأنه موقف مصري .

وعلق بعده عبد العزيز الصوفاني فتحدث - كعادته - باستفاضة بادئا حديثه بنقد موقف بطرس غالى في موافقته على اتفاقيتي ١٨٩٩ (لأنهما ممقوتين في مصر كل المقت) ، ثم نقد موقف المفاوضين المصريين « اذا كنا نراهم قد جادوا عما ارتأوه في ١٩٣٠ » وتساءل عن هذا الاختلاف ، وأضاف أنه « كان لنا مركز ممتاز في السودان قبل الاحتلال باعتباره جزءا من مصر .. أما بعده فقد تبدلت الأحوال .. وتعلمون أنها انتهت بالكارثة سنة ١٩٢٤ » .

ثم انتقل الى أسلوب الحكم في السودان ، وكيف ان هذه المعاهدة أعطت للحاكم العام حرية التصرف في السودان ، وتساءل عن الضمانات والوسائل لمراقبة سير عمله من ناحية مصر ، وانتقل الى الجيش المصري في السودان وتساءل عن قيادته .

(٦٧) مجلس النواب مضبطة الجلسة الثالثة للدور الثماني العاشر

١٢ نوفمبر ١٩٣٦ .

وإذا كان سيخضع لمجلس الحاكم فهل مضر ممثلة في هذا المجلس ، وأبدى خشيته من أن يستغل جيشنا في السودان لمصالح إنجلترا ، وانهى بمناقشة ديون السودان وكيفية تسويتها وآراء الانجليز في ذلك .

وتولى الرد عليه وزير المالية .

وتحدث بعد ذلك النائب محمد فكرى أباطة فبدأ بالرد على وزير المالية واستنكر الاتفاق الباهظ على السودان وتقد كذلك سلطات الحاكم العام وما خولته له الاتفاقية ، منضما في ذلك الى الصوفاني وانهى الى أن بريطانيا لا تريد أن تعترف بالسيادة المصرية على السودان ، كما انتقد النظام الادارى في السودان ، ووضع الجيش المصرى هناك ، وكيف أنه يمكن لانجلترا أن تستخدمه في تنفيذ أغراضها الاستعمارية هناك ، « كدرع يتقى به الجيش البريطانى الخطر اذا ما قامت حرب في السودان أو في الحبشة على حدود السودان ، أو في الكونغو أو في السودان الفرنسى أو في أى منطقة أخرى تجاور السودان » واستمر لوقت طويل ينتقد الاتفاقية في كل بنودها (٣) .

وفي جلسة ١٤ نوفمبر ١٩٣٦ تحدث بهي الدين بركات باشا

(٦٣) مذيعة الجلسة الثالثة من الدور غير المادى ١٢ نوفمبر ١٩٣٦ .

فانضم الى سابقيه من حيث سلطات الحاكم العام ومحاولات
انجلترا فرض ارادتها على السودان من خلال أساليبها
الملتوية (١٤) ♦

ويتضح من هذا أنه رغم تهليل الحكومة للاتفاقية الا أنه
قد وجه اليها كثير من النقد خصوصا من جانب أعضاء
الحزب الوطنى ♦

مقتل السردار وما دار بشأنه في البرلمان المصرى :

قتل السردار سيرلى ستاك الحاكم العام للسودان وسردار
الجيش المصرى في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ في القاهرة ، وكان الحكومة
البريطانية كانت تنظر هذا الحادث اذ اتخذته قتيلا فجرت به
مطامعها في السودان : فاستثمرته أيما استثمار بأن طلب فورا
سبعة مطالب خص السودان منها الخامس والسادس والسابع
على النحو التالى :

خامسا - أن تصدر خلال ٢٤ ساعة الأوامر بارجاع جميع
الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحتة من السودان ،
مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التى ستعين بعد ذلك ♦

سادسا - أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان

(١٤) منبصلة ١٤ نوفمبر ١٩٣٦ نواب .

ستزيد مساحة الأطياف التي تزرع في الجزيرة من ٣٠٠٠٠٠٠ فدان
الى مقدار غير محدود تبعاً لما تقتضيه الحاجة •

سابعاً - أن يعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة جلالة
الملك في الشؤون الميينة بعد المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية
في مصر •

واذا لم تلب هذه المطالب في الحال تتخذ حكومة حضرة
صاحب الجلالة على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها في
مصر والسودان (٦٥) •

هذه هي المطالب البريطانية بالنسبة للسودان في هذا
الحادث ، وسوف لا تتناول الحادث أكثر من هذا فليس مجاله
هنا الآن ، انما سنقصر العرض على ما دار في مجلس النواب
المصري بشأنه •

ففي جلسة ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ أنبأ سعد زغلول الأعضاء
بأن وزارته رفعت استقالتها الى الملك فؤاد وقبلها ، وشرح
موقفه بأنه كان سيسحب هذه الاستقالة بناء على طلب الملك
ولكنه بعد أن تلقى من اللورد اللنبي كتاباً يخبره فيه بأنه أمر

(٦٥) ابراهيم امين غالى : مقتل السردار والمؤامرة البريطانية في
السودان - دراسة في مجلة السياسة الدولية العدد ٣٣ سنة ١٩٧٣ ص ٨٠ •

حكومة السودان بتسريح الضباط المصريين ، وان تتخذ ترتيبات
خصوصية بشأن الجيش في السودان فضلا عن تحديد موعد
لدفع الفدية (٥٠٠.٠٠٠ جنيه) ويستمر سعد زغلول في
سرد الخطوات التي اتخذها اللبى تجاه السودان وينتهى الى
أن كل هذا زاده اصرارا على الاستقالة « لأنه ربما كان في هذه
الاستقالة وفي قبولها ما يقى البلاد شر الاضرار المتوالية » وقد
قبلها الملك ، وفي هذه الجلسة اقترح كل من عبد الرحمن فهمي
وراعب اسكندر وحسين هلال رفع احتجاج لجميع برلمانات
العالم ولسكرتير عصبة الأمم على اعتداء انجلترا المخالف لكل
قانون ولكل عدالة على حقوق مصر المقدسة وتشكيل لجنة
في الحال لوضع صيغة هذا الاحتجاج وعرضه على المجلس ،
كما تقدم كل من وليم مكرم عبيد وسينوت حنا ومحمد كامل
حسن الأسيوطى وحسن نافع وحامد محمود باحتجاج هذا
نصه :

« يعلن المجلس باسم الأمة المصرية أن مصر والسودان
مستقلان استقلالاً تاماً ، وأن اعتداءات الحكومة الانجليزية
لم تنقص من حقوق البلاد شيئاً » ♦

وبعد مناقشة بين الأعضاء أصدر مجلس النواب الاحتجاج
التالى :

« احتجاج مجلس النواب المصرى على تصرفات الحكومة
البريطانية ازاء الاعتداءات الأخيرة الى وقعت من الحكومة
البريطانية ضد حقوق الأمة المصرية وسيادتها ودستورها ، يعلن
مجلس النواب :

أولاً - تمسكه بالاستقلال التام لمصر والسودان اللذين
يكونان وطننا واحدا لا يقبل التجزئة .

ثانياً - أنه بالرغم من استنكار الأمة ومليكتها وحكومتها
وبرلمائها للجرم الفظيع الذى ارتكب ضد المأسوف عليه
السيرلى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان
العام ، وبالرغم عما قدمته الحكومة من الترضية وما اتخذته من
الوسائل الفعالة لتعقب الجناة وتقديمهم الى العدالة فانه
لما يؤسف له كل الأسف أن الحكومة البريطانية رأت أن تستغل
هذا الحادث المحزن لقضاء مطامعها الاستعمارية والاعتماد على
قوتها المادية للانتقام من أمه بريئة تعتمد على قوة حقها وعدالة
قضيتها ، فلم تقتصر على مطالبتها البالغة حد الارهاق فيما يتعلق
بالجريمة نفسها بل تعدت هذه الدوائر وذهبت الى المطالبة
بسحب الجيوش المصرية من السودان والزام الوحدات السودانية
من الجيش المصرى بحلف يمين الولاء لحاكم السودان ،
والتصريح بزيادة مساحة الأطيان التى تستغلها الشركات

الاستعمارية البريطانية في السودان من ٣٠٠٠٠٠٠ فدان الى ما لانهاية ، وعدول الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فيما تدعيه من حماية المصالح الأجنبية في مصر الى آخر ما جاء من التبليغات الانجليزية .

ثم نفذت فعلا ما توعدت به وزادت عليه احتلال جمارك الاسكندرية معلنة أنه أول التدابير التي تنوى اتخاذها ، ولما كانت هذه التصرفات منافية لحقوق البلاد لما فيها اعتداء على استقلالها والتدخل في شؤونها والعبث بدستورها وتهديد حياة البلاد الزراعية والاقتصادية فضلا عن ان هذه الاعتداءات ليس لها أى علاقة بالجريمة ولا ظير لها في التاريخ .

فلذلك يعلن مجلس النواب المصرى على ملأ العالم شديدا احتجاجه على هذه التصرفات الجائرة الباطلة ويشهد الأمم المتمدينة على فداحة تلك المظالم الاستعمارية التي لا تتفق مع روح هذا العصر وحقوق الأمم المقدسة ، ويبلغ احتجاجه الى برلمانات العالم ويرفع الأمر الى مجلس عصبة الأمم طالبا اليه التدخل في الأمر لرفع الحيف عن أمة بريئة تترك بحقوقها المقدسة في الحياة والحرية ولا تبغى عن استقلالها بديلا » (١٦) .

(١٦) مضبطة مجلس النواب جلسة ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ .

ولقد صدقت توقعات أعضاء البرلمان فرض بريطانيا سيطرتها على مصر والسودان عندما أبرمت اتفاقا مع إيطاليا بشأن الحبشة في يونية ١٩٣٦ وناقش البرلمان المصرى هذا الوضع المتردى •

فقد تقدم العضو مصطفى الشوربجي باستجواب لوزير الخارجية حول ما نشرته الأهرام بعددها الصادر في ٢٩ يونية ١٩٣٦ من ان اتفاقا ابرم بين انجلترا وإيطاليا بشأن الحبشة كانت فيه انجلترا بمثابة الوصية على مصر والسودان ونالت به تعضيد إيطاليا لها فيما يتعلق بإنشاء خزان لبحيرة تانا التي هي مصدر النيل الأزرق •

وتساءل العضو كيف انتحلت بريطانيا لنفسها هذه الولاية على مصر والسودان وكان هذا بمثابة تنبيه للحكومة المصرية التي أعلنت على لسان وزير خارجيتها في الرد في البرلمان أنها ستتخذ الاجراءات نحو هذا التعدي •

الفصل الثاني

البعد الاقتصادي والمالي

لم يكن السودان في وجدان المصريين فقط من الناحية السياسية بل راقبوا أعماله من الناحية الاقتصادية والمالية كما سنعرض في هذا الفصل ، وكان من حقهم ما دامت هناك اتفاقية تقضى باشتراك مصر في حكم السودان (اتفاقية ١٨٩٩) *

ومن هذا المنطلق نعرض مواقف البرلمان المصري من أمور السودان ماليا واقتصاديا ، ونبدأ بمناقشات ميزانية السودان السنوية في البرلمان ، ولا شك أنها تعكس وجود السودان في مصر ووجود مصر في السودان *

الميزانية :

عندما بدأت الادارة الثنائية في السودان كانت المالية

فيه تعاني عجزا بلغ في عام ١٩٠٠ مبلغا قدرة ١٧٠ر٠٠٠٠ جنيهها
مصريا تحمّلته مصر ، بل وظلت تتحمّله حتى عام ١٩١٣ ، وبلغ
في مجموعة حتى سنة ١٩١٢ ١٥٢١٥ر٣٥٣ر٥ جنيه مصرى كما
دفعت مصر للسودان قروضا ودعما حتى عام ١٩١٣ بلغت حوالى
عشرة ملايين جنيهها (١) •

هذا بخلاف نفقات الجيش المصرى الذى كان موجودا في
السودان آنذاك ومرتبات الموظفين المصريين والبريطانيين
العسكريين ، التى كانت تدفع من ميزانية قطارة الحرية
المصرية ، مما كان عبئا ثاءت به مالية مصر ، كما اعترف بذلك
كرومر نفسه (٢) •

ولما لم تكن مصر قادرة على الاستمرار فى الصرف نظرا
لظروفها المالية الصعبة آنذاك ، بالاضافة الى عدم تمكنها من
احكام قبضة الاشراف المالى الذى كان مفروضا لها على
السودان ، توقفت عن الدفع فى عام ١٩١٣ ، وسكتت انجلترا
تجنبيا للأصوات التى ارتفعت فيها تطالب بالمشاركة فى حكم
السودان ، على اعتبار أن الجانب المصرى تحمل الغرم ولم
يشارك فى الغنم •

(١) يواكيم دىق مرفص : المرجع السابق ص ١١١ •
Sanderson, G.N. : England in the Upper Nile, 1883 (٢)

— 1899 — Edenberugh P. 168.

طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ص ٨٦ •

ولجأت - من ناحية أخرى - الى تعويض هذا الدعم في مصر
بأسلوب آخر هو تحميل مصر رسوم الجمارك (كما سنرى)
على بضائها في السودان ، وهو ما لم يحدث من قبل حيث بلغت
قيمة هذه الرسوم ٢٥٠.٠٠٠ جنيه في السنة (٣) .

كل هذه التحركات المالية ضد مصر كانت تجرى في
في الواقع بينما في الصورة كانت مصر تختص في ادارة
السودان بالاشراف المالي تفتيشا ومراجعة ، كما كان من حقها
أن تراجع الميزانية السنوية للسودان لاعتمادها ، فضلا عن
ضرورة الحصول على موافقة اللجنة المالية بمجلس النظار
على أى تغيير في بنودها أو أى اضافة تطراً عليها ، وكان الحاكم
العام ملزماً بعد ذلك بما يرد في الميزانية بعد التصديق عليها
من الحكومة المصرية ، والموظف الذي كان يباشر الشؤون المالية
هو المستشار المالي الانجليزي للحكومة المصرية (٤) .

ومن هنا كان البرلمان المصرى يتدخل بحقه في مناقشة
موضوع ميزانية السودان السنوية وما يطلب من مصر في بنود
أخرى ، كالجمارك والجيش وحجم التجارة كما سيرد في مكانه .

وكان النواب - خصوصا المعارضة - التي اضطلع بها
نواب الحزب الوطنى - يقظين لكل هذا ولكن أمام الضغط

(٣) مفبلة مجلس النواب جلسة ١٨ يوتية ١٩٢٤ .

(٤) يواقيم دؤق مرقص : مرجع سابق ص ١١٢ .

الاستعماري لم يكونوا ليصلوا الى أهدافهم بالكامل ،
خصوصا وأنهم كانوا يحسون بأن السودان مهما كان موقف
الاستعمار منه جزء لا يتجزأ من مصر كما كانوا يعلنون •

ومنذ بداية عمل البرلمان المصري وهو يعلن موقفه من
هذه المسألة المالية ويثير جوانبا كان الاحتلال يغط حق
مصر فيها •

ففى جلسة مجلس الشيوخ بتاريخ ١٢ مايو ١٩٢٤ أثار
اللواء موسى فؤاد باشا أثناء مناقشة الميزانية موضوعات :

تحمل مصر عجز حكومة السودان سنويا ، تحملها الصرف
على انشاء المدن الهامة هناك كبورت سودان ومبانيها ،
والخرطوم ومبانيها ، فضلا عن الصرف على الجيش هناك ،
وكلها تستعمل آنذاك لمصلحة الانجليز دون أى نفع يعود
على مصر •

وكان رد ناظر المالية حول القروض والعجز بأرقام
- سبقت اشارتنا اليها - وأضاف أنه صرف على انشاء
بورت سودان منذ عام ١٩٠٥ - ١٩١٣ مبالغ وصلت
٩١٤٣١٨ جنيها ، وأضاف أن المبالغ التى دفعتها مصر الى
حكومة السودان نظير المرافق الحيوية كالسكك الحديدية

أو الوابورات النيلية أو انشاء الموانى وما الى ذلك معتبرة
كدين لمصر على السودان *

أما تفصيلات الصرف على التجريدات والأعمال العسكرية
فيطلب بيانها من وزارة الحرية (٢) ولم تكن تفصيلات الميزانية
تعرض على البرلمان على اعتبار أن مصر شريك فعال في
حكم السودان ، إنما كانت تطلب الموافقة على صرف مبلغ
٧٥٠,٠٠٠ جنيه سنويا تدعيما لمالية السودان ، ومن ثم كانت
معارضة البرلمان المصرى على عدم عرضها الميزانية وتمثلت في
موقف مجلس النواب المصرى في جلسة ٧ يونية ١٩٢٤ عندما
قدم هذا الاعتراض محمد شوقى الخطيب وطالب المجلس أن
يوضح موقفه من هذا « لأن السودان جزء لا يتجزأ من مصر »
موضحا أن هناك أمرا عاليا يعطى المصرفين الحق في استعراض
مالية السودان من كافة نواحيها (١) *

» * * * ومن اللزوم أن تكون الحكومة عالمة بطاقة أموال
السودان اجمالا وتفصيلا * وبالمثل أنواع الضرائب والعوائد
وسائر الأموال المقررة والجارى تحصيلها * * وأن ترسلوا

(٥) مضبطة مجلس الشيوخ ١٢ مايو ١٩٢٤ *

(٦) وهو الأمر العالى الصادر في ٣ ربيع الآخر ١٢٩٧ - ١٤ مارس ١٨٨٠.

لسماعة حكمدار السودان ونصه وارد في مضبطة هذه الجلسة *

صورة من هذه الميزانية الى نظارة المالية واستمرارا ذلك سنويا » •

وطالب العضو بأن تكون ميزانية السودان جزءا من ميزانية مصر حيث كان العمل جاريا حتى عام ١٨٨٩ على أن تقدم ميزانية السودان مع ميزانية مصر ، ولكن الحال تغيرت بعد ذلك ، فكانت تعرض ميزانية السودان على المستشار المالي فقط بصفته موظفا مصرية ، وسبب هذا التغير هو اتفاقية السودان المعروفة •• ولا يمكن أن تغير اتفاقية السودان الباطلة شيئا من ضرورة عرض ميزانية السودان مع ميزانية الدولة المصرية لأنه لم ينص فيها عن ميزانية السودان فيكون الأمر العالي السابق ذكره لا يزال باقيا ويجب العمل به » •

وانتهى العضو في خطابه الى اقتراحه بأن يقرر المجلس طلب ميزانية السودان طبقا للأمر العالي وقد انضم الى رأيه العضو عبد اللطيف الصوفاني بك محتجا على عدم عرض ميزانية السودان ، وأن أجمال المطلوب في مبلغ مقدّر بـ ٧٥٠٠٠٠٠ جنيه دون تفصيل فيه اقتتات على حقوق مصر الشريك في ادارة السودان ، وذلك على طلبه بأنه عندما كان عضوا في مجلس شورى القوانين والجمعية التشريعية كانت ميزانية السودان تعرض عليهم كل عام مفصلة البنود واضحة الأهداف ، ولنت النظر في هذا الى موقف حاكم السودان العام من أنه لا يستجيب

لطلبات الحكومة المصرية فيه ، في ارسال البيانات المطلوبة رغم أنه موظف مصري يتقاضى راتبه من مال مصر ، وطالب الحكومة بتحديد موقعها منه (٧) .

ولذلك وعد سعد باشا رئيس الحكومة آنذاك ، في جلسة ١٨ يونية ١٩٢٤ بأنه سيبحث أسباب وقف تنفيذ اتفاقية ١٩١٠ بين حاكم عام السودان وبخت باشا والمستشار المالي المصري هارفي باشا بشأن عرض ميزانية السودان على مجلس الوزراء (٨) .

وكانت الادارة المالية في السودان تتلقى مبلغ ٧٥٠.٠٠٠ جنيه سنويا من مصر على أنه مصاريف الجيش وقوة الدفاع السودانية ، الا أنه لم يكن يتخذ هذا المسار في الحقيقة ، انما كان يدخل كجزء من الايرادات العامة لحكومة السودان (٩) .

ولذلك كانت مناقشات أعضاء البرلمان من ناحية أخرى حول هذه التفاصيل حيث أحسوا بسوء نية الانجليز في السودان

(٧) مضبطة مجلس النواب جلسة ٧ يونية ١٩٢٤ .

(٨) مضبطة جلسة النواب ١٨ يونية ١٩٢٤ .

(٩) عبد الله حسين : السودان من التاريخ القديم الى رحلة البعثة

المصرية ١٩٣٥ ص ٢٥٧ .

وذلك بصرفهم هذه الاعتمادات على مرافق يفيدون هم منها
هناك .

فنجند العضو فخرى عبد النور يكشف وزارة الحرية في
هذا عندما اتفقت مع لجنة المالية بمجلس الشيوخ والنواب
عام ١٩٢٤ على حذف مبلغ ١٤٤٧ جنيه من وفورات ومرتبات
الجيش باب أول ومبلغ ١٩٠ من الباب الثاني ليخصصا لصيانة
التلغرافات اللاسلكية بالسودان .

وكذلك مبلغ ٢٥٠٠٠٠ جنيه للمدارس الحربية ولا توجد
غير مدرسة حربية واحدة في مصر ، وهنا يرد وزير الحرية
بأنه في الخرطوم أكثر من مدرسة حربية تستوعب هذا المبلغ .

ويشير العضو أحمد حمدي سيف النصر بك مسألة تخصيص
مبلغ ٢٦٣٠ جنيه لأركان حرب السودان واحد بالخرطوم
واثنان ببحر الغزال وثلاثة بالنيل الأزرق واثنان بالسوبات
وجميعهم انجليز لا عمل لهم يستاهل الصرف عليهم بهذا
المبلغ الكبير .

كما كشف أيضا تزويرا في توزيع بنود أخرى عرضها وزير
الحرية فمثلا البند الذي يقضى باعتماد ٨٠٠ جنيه رسوم «ذبيح»
حيوانات للجيش في حين ان اللحوم تصل الجيش في السودان
مذبوحة ومعفاء من رسم الذبيح ، وطالب بعدم دفع مصر رسوما

جمركية على امدادات الجيش في السودان حيث أن مصر تدفع للجيش المصرى في السودان اعانة سنوية قدرها ١٨٠٠٠٠٠ جنيه فكيف تدفع كذلك رسوما جمركية لما يرسل اليه من مهمات، وطالب بحذف مبلغ ١٤٠٠٠٠٠ جنيه جمارك على مهمات وذخائر الجيش المصرى في السودان ووافقته الأغلبية على ذلك .

والملاحظ أن وزير الحريسة كان في ردوده يظهر الصلف وكأنما يجب على من ليس حق لهم في استجوابه ، ويصر في النهاية على اعتماد المبلغ المطلوب كاملا (١٠) .

وقد وافق البرلمان على اعتماد الميزانية - رغم كل هذا النقاش - على اعتبار مهم كان يحس الانجليز أنه هو المحرك للموافقة وهو « أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر » الا أنه يظهر من هذا نقطة البرلمان المصرى لحقوق مصر في السودان ومحاولاته المرة بعد المرة رغم اخفاقه في سبيل الوصول اليها ، كما أنه يظهر مركز السودان في قلوب المصريين وتحمل مصر أعباءه المالية ايمانا بوحدة الوطن ، مصر والسودان .

وكان لهذه المناقشات والاعتراضات والاستجوابات البرلمانية أثرها أيضا في تحرك الحكومة بعد ذلك واستجابتها للموقف .

(١) مطبوعة مجلس النواب جلسة ٢٢ يونية ١٩٢٤ .

فأصدرت وزارة زيوار بجلستها المنعقدة بتاريخ
٤ فبراير ١٩٢٥ القرار التالي :

« بعد الاطلاع على كتاب وزير الحرية الى وزير المالية
بتاريخ ٢١ يناير ١٩٢٥ متضمنا الاستفهام عن الكيفية التى تحرر
بها ميزانية وزارة الحرية للسنة المالية المقبلة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ ،
فهل تكون حسب وصفها وترتيبها الحاليين أم توضح على
قسمين :

احدهما للجيش المصرى والآخر للقوة السودانية ؟

وهل فى هذه تبين مصروفات القوة الأخيرة كالمتبع الآن
أم جملة واحدة ؟

وعلى مذكرة وزارة المالية الى مجلس الوزراء المؤرخة
أو فبراير ١٩٢٥ وهى تتضمن اقتراحات هذه الوزارة فى
الموضوع المشار اليه •

وعلى كتاب فخامة المندوب السامى البريطانى الى حضرة
صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٢٥
الذى يذكر فيه أن ثغقات قوة الدفاع السودانية ستحملها
حكومة السودان •

ولما كانت الحكومة المصرية تعتبر أن الجيش الموجود فى
السودان انما هو جزء من الجيش المصرى مكلف بالدفاع عن

الاقاليم السودانية ، وتلك الاقاليم التى مازالت مرتبطة بمصر ارتباطا لا انفصام له ، أوضح ذلك رئيس مجلس الوزراء بكتابه الى المندوب السامى البريطانى بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٢٥ •

قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٤ فبراير ١٩٢٥ أن تبقى ميزانية وزارة الحرية للسنة المالية المقبلة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ كما كانت فى السنة الحالية ١٩٢٤ - ١٩٢٥ تماما من غير زيادة على أن يبين فى الميزانية تفصيلا ما يخص الجيش الذى فى مصر وما يبقى من المبلغ المدرج فى الميزانية يخصص جملة واحدة للجيش الذى فى السودان (١١) •

وفى أثناء نظر مجلس النواب عام ١٩٢٦ ميزانية وزارة الحرية قامت ضجة فى المجلس حول طلب الموافقة على اعتماد مبلغ ٧٥٠٠٠٠٠ جنيه لمصروفات الجيش فى السودان وطلب لجنة الميزانية بالمجلس الموافقة على هذا الاعتماد « تمكينا للعلاقة الدائمة بين مصر والسودان » وقد كان كالعادة - أعضاء الحزب الوطنى أشد الأعضاء معارضة •

وبدأت المناقشات حول النقطة الأولى وهى ، ديون مصر على حكومة السودان ، والتى طلبت لجنة المالية فى عام ١٩٢٤ انشاء حساب خاص بها •

(١١) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية ج ٢ ١٩٢٥ ص ٢٥١ •

ولفت العضو عبد الرحمن عزام النظر الى هذه الديون الجسيمة ، وبالرغم من ذلك « لا يؤخذ عنها فائدة » وطالب بأن تقدم الوزارة في العام التالي بيانا بهذه الديون « ووافق رئيس الجلسة على ذلك (١٢) » .

أما العضو عبد الحميد سعيد (حزب وطنى) فطالب بصراحة عدم الموافقة على اعتماد هذا المبلغ ، على أساس عدم وجود جيش مصرى فى السودان بعد أن طردت الوحدات المصرية والضباط المصريون والموظفون العسكريون والمدنيون من السودان . وأن القوات الموجودة هناك ، إنما هى جيش منفصل تحت قيادة الحاكم العام تدين له بالقيادة والولاء .

بينما المادة ٤٦ من الدستور تنص على أن الملك هو القائد الأعلى وهو الذى يعزل ويولى الضباط . . الخ ، وبذلك يصبح هذا المبلغ جزية تدفعها مصر خصوصا وأنه مساو لمبلغ الجزية التى كانت تدفعها مصر لتركيا ، وأنهى خطابه بأن مصر والسودان برغم كل هذا جزء لا يتجزأ ، وطالب المجلس بالموافقة على رفض هذا الاعتماد المالى اذا لم يرجع الجيش المصرى الى السودان كما كان .

(١٢) مجلس النواب مضبطة جلسة ١٤ يولية ١٩٢٥ .

ثم تبعه محمد فكرى أباطة (حزب وطنى) فوجه ثلاثة أسئلة
لوزير الحرية :

هل لدى وزارة الحرية بيان بتفصيل الأوجه التى يصرف
فيها هذا المبلغ ؟

وهل فى وسع وزير الحرية أن يقرر أن له الاشراف التام على
حركات الجيش وقيادته وما يوقع على أفراده من جزاءات ،
حتى نعرف فى أى سبيل يصرف مبالغ هائل كهذا ، أم الأمر بعكس
ما تقدم ، فيصرف فى شىء مجهول تمام الجهل ؟

وأجاب وزير الحرية بقوله : ليس لدينا تفصيل للأوجه
التى يصرف فيها مبلغ ال ٧٥٠٠٠٠٠ جنيه ، كما أنه ليست لنا
السلطة على حركات قوة الدفاع السودانية ولكن اذا اردتم
حضرانكم معرفة الكيفية التى تقرر بها دفع هذا المبلغ ، فانى
على استعداد لبيان حقيقة الموضوع •

فقد ورد الى فى أوائل ١٩٢٥ خطاب الى زيوار باشا من
دار المندوب السامى يخبره فيه بأن قوة الجيش المصرى
السودانية « لأن جيشنا كان قبل ذلك الوقت ينقسم الى قسمين ،
هما الجيش المصرى الأسمى وجيش آخر يقال له الجيش المصرى
السودانى ، أى أنه مكون من فرق سودانية ولو أنه مصرى

ستحل ويحل محلها قوة الدفاع السودانية ، وستقوم الحكومة
في السودان وحدها بالاتفاق عليها ، وقد رد زيوار باشا في
مارس ١٩٢٥ بالخطاب التالي :

« حضرة صاحب الفخامة

أخبرتوني فخامتكم في كتابكم المؤرخ ٢٦ يناير ١٩٢٥
أن الحكومة السودانية ستتحمل نفقات قوة الدفاع السودانية .

وقد سبق لفخامتكم في ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ أن أبلغكم سلفي
أن الوحدات السودانية بالجيش المصري ستحول الى قوة مسلحة
سودانية ، وأرسلتم الى مع كتابكم المؤرخ ٢٥ يناير نص منشور
أصدره حاكم السودان العام بتأليف تلك القوة .

ولم يفتنى في هذه المناسبة أن أقرر أن جوابي المرسل
الى فخامتكم في ذات اليوم يوضح تحفظات مصر القانونية ،
وأن أؤكد في الوقت نفسه بصفة خاصة أن الحكومة المصرية
تعتبر أن الظروف العارضة التي قضت بعودة الجنود المصرية
البحثة ، وكذلك الظروف الخاصة بتأليف قوة الدفاع السودانية ،
هذه لا يمكن أن تؤثر في حل مسألة نظام السودان النهائي ،
تلك المسألة المحتفظ بها للمفاوضات المقبلة ، كما أنها لا يمكن
أن تضعف ما بين مصر والسودان من الروابط التي لا انفصام لها .

تلك هي وجهة نظر الحكومة المصرية لذلك اتشرف بأن
أحيط فخامتكم علما بأنه لما كانت الحكومة مصممة على صيانة
تلك الروابط القوية ، ولما كان لا يسعها التخلي عن مسئولية
الدفاع عن السودان فهي ترغب في اثبات مصلحتها الدائمة في
تأدية هذا الواجب باستمرارها على الاشتراك في الدفاع عن
الأراضي السودانية •

ولهذا الغرض كان مجلس الوزراء قد قرر أن يخصص
للتنفقات العسكرية في السودان كل ما يتي من ميزانية وزارة
الحربية بعد خصم المصروفات العسكرية في القطر المصري •

ولما كان مشروع ميزانية الحكومة المصرية للسنة المالية
١٩٢٥ - ١٩٢٦ قد تم اعداده فيما يتعلق بمصروفات وزارة
الحربية ، وظهر أن الباقي مبلغ ٧٥٠,٠٠٠ جنيه قرر مجلس
الوزراء أن يضعها جملة بعد موافقة البرلمان تحت تصرف
الحكومة السودانية لحساب النفقات العسكرية السابق
ذكرها • «

وقد وصل هذا الخطاب الى المندوب السامي في ١٢ مارس
عام ١٩٢٥ فرد عليه المندوب السامي بالآتي :

« اتشرف بأن أعلم دولتكم أنني تسلمت الكتاب المرسل

الى بتاريخ اليوم والذي تكرمتم فيه باخبارى عن رغبة الحكومة المصرية فى الاشتراك فى نفقات حكومة السودان •

وقد احطت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية علما برغبة الحكومة المصرية ، وبالرغم من الاجراءات التى اضطرت الحكومة البريطانية الى اتخاذها بحكم حوادث السنة الماضية، فانها أبقت السيادة المشتركة التى أوجدها الاتفاق المعقود فى عام ١٨٩٩ بين بطرس باشا واللورد كرومر ، ولذلك فهى تقرر أن قيام الحكومة المصرية بهذه المشاركة فى النفقات انما هو حق وعادل وتوافق على أن يحدد قيمة ما تدفعه لهذا الغرض بمبلغ ٧٥٠,٠٠٠ ر. جنيها » •

واتمى فكرى أباطلة فى مناقشاته الى رفض الموافقة على اعتماد وهذا المبلغ رغم ما قدمه وزير الحرية - لأنه وجد فيه استكانة وضعف أمام قوة المندوب السامى •

وبعد مناقشات أخرى اشترك فيها عبد الحميد سعيد وأحمد رمزى بك تم التوصل الى الاقتراح التالى :

« ان المجلس يصدق على مبلغ الاعتماد مؤقتا - من غير أن يعتبر هذا التصديق قبولا بما حدث فى نظام السودان من التغيير ولا اعترافا بحق السودان على مصر •

أنا نريد بدفع هذا المبلغ مؤقتاً اثبات حسن نيتنا وعدم إقامة أى عقبة فى سبيل التفاهم الودى ، ولذلك يجب أن تصحب موافقتنا بكل تحفظ يصون حقوق مصر فى السودان » •

وأمام هذا الضغط من جانب المعارضة - التى أظهرت يقظتها لكل ما يدور حول هذا الموضوع ، أظهر المجلس اقتناعه بكل ما قيل ، وعلل وقوع اللجنة المالية فى خطأ طلب موافقة المجلس على هذا المبلغ ، بأن ما جرى فى المفاوضات من الجانب الانجليزى أن حكومة السودان ستتحمل نفقة قوة الدفاع السودانية ، ولكن حقيقة الأمر أن ميزانية حكومة السودان لم تستطع أن تقوم بدفع هذه النفقات ، وانتهى الأمر بالموافقة على اعتماد صرف هذا الاعتماد (٧٥٠٠٠٠ جنية) (١٦) •

وفى برلمان ١٩٢٧ قدم فكرى أباطة اقتراحا لدى عرض الميزانية تضمن حذف بند اعتماد مبلغ ٧٥٠٠٠٠ جنية للسودان من الميزانية ، وعدم الموافقة على صرفه ، ولكن المجلس قرر الآتى : « المجلس يصدق على مبلغ هذا الاعتماد مؤقتاً من غير أن يعتبر هذا التصديق قبولا لما حدث فى نظام السودان من التغيير ولا اعترافاً بحق للسوان على مصر ، ولا اقراراً ببراءته من

(١٢) مجلس النواب مفضطة جلسة ٦ سبتمبر ١٩٢٦ . •

الديون التي لها عليه وبشرط أن يكون لها الحق دائما في مناقشة
أساس هذا المبلغ ومقداره ومدته » •

وأضاف أن اللجنة توافق على هذا المبلغ في السنة الحالية
بالتحفظ الذي اتخذته المجلس في عام ١٩٢٦ مع لفت نظر الحكومة
الى وجوب تحديد الديون الطائلة التي للدولة على السودان
ومعرفة الطريقة المجدية لسدادها •

وترى اللجنة أيضا عدم تكرار دفع مبلغ الـ ٧٥٠,٠٠٠ جنيه
في المستقبل قبل ان يعرف كل ذلك جليسا ، وبشرط أن يقف
المجلس على الوجوه التي سيصرف فيها (١٤) •

وهكذا أتت المعارضة الموضوعية بشار الى حد كبير ظهرت
في الاقتناع بعدم جدية منافذ صرف هذا الاعتماد ، واتخاذ
المحاذير مستقبلا ، وطلب اللجنة المختصة ما طلبه المعارضون
من ضرورة ايضاح بنود صرف هذه المبالغ — وان كان ذلك نم
ينفذ ، ولكن يكفي أن المجلس كشف ضعف الحكومات أمام
السلطات البريطانية وكان دعما لها ولكنها لم تعتمد عليه •
وحدث عند عرض الميزانية في برلمان ١٩٢٨ ومناقشتها أن بدأ
العضو الدكتور محجوب ثابت يدعو بموافقة على اعتماد المبلغ

(١٤) مجلس النواب مقبلة جلسة ١٤ يولية ١٩٢٧ •

المطلوب ٧٥٠.٠٠٠ جنيه !! على هذا أن هذا يؤيد حق مصر في السودان ، ويضمن لها حقها فيما اتفقته من ملايين الجنيهات وما يذل من دماء •

بينما استمر أعضاء الحزب الوطنى على موقفهم من رفض الموافقة على المبلغ وهذا هو العضو عبد الحميد سعيد يعلل الرفض بأن حكومة السودان لم تنصع لتوصيات العام الماضى ولم ترسل ما سبق أن طلب من ايضاحات لمنافذ صرف هذا المبلغ •

وتبعه أعضاء آخرون من الحزب الوطنى محمد حافظ رمضان بك وعبد العزيز الصوفانى بك ومحمد فكرى أباطة •

ولكن استطاع وزير المالية أن يخرج من المأزق بأن هذا المبلغ سيكون مقسما على دفعات ثلاث •• كما أنه اذا لم يوافق المجلس فان وزارة المالية سوف تخصصه مما لدى الحكومة المصرية من أموال للسودان فى الجمارك ، وان الحكومة ستتابع حكومة السودان فى تنفيذ ما سبق طلبه فى العام الماضى •
واقبل باب المناقشة بالموافقة على صرف المبلغ (١٥) •

وأعيد الموقف فى برلمان ١٩٣٣ حيث وقف الدكتور محجوب ثابت نفس الموقف مناديا بالموافقة على اعتماد المبلغ ،

(١٥) مضبطة مجلس النواب جلسة ٤ يونية ١٩٢٨ •

ودخل الى الموضوع هذه المرة بالتباكى على ما ينال الجيش من اهمال وتقصير اذا لم يعتمد هذا المبلغ ، وهو أمر يؤلم المصريين ثم أن هذا المبلغ مازال ثابتا رغم ارتفاع تكلفة الجندي : طعاما ولباسا وسلاحا .

بينما ظلت المعارضة في موقفها من الرفض وتمثلت في كلمة الدكتور عبد الحميد سعيد الذى دلى على طلبه الرفض بسوء معاملة الانجليز للمصريين وما نالهم منهم من مهانة ، ولكن في النهاية حدثت الموافقة (١٦) .

أما في برلمان ١٩٣٤ فقد اختلف الأمر بعض الشيء ، ولكنه انتهى الى نفس النهاية ، فقد التى وزير البحرية والبحرية المصرية في مجلس النواب في أثناء نظر المجلس ميزانية وزارة البحرية والبحرية للسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ يانا حول مبلغ ال ٧٥٠٠٠٠٠ جنيه .

« أما عن مسألة مبلغ ال ٧٥٠٠٠٠٠ جنيه فأظنها لم تعرض على حضراتكم بالتفصيل قبل الآن ، وسأفصل هذه المسألة وأتناول كل ما شمله بحث هذا الموضوع ، وللإكلام عن هذا المبلغ يجب أن نتكلم عن العلاقة المالية بين مصر والسودان ثم عن أساس الالتزام بدفع هذا المبلغ .

(١٦) مضبطة مجلس النواب جلستى ١٢ ، ١٤ ، ملوس ١٩٣٣ .

تنقسم المبالغ التي كانت تدفعها الحكومة المصرية لحكومة السودان الى ثلاثة أنواع :

١ - السلف المعطاة لحكومة السودان من أجل الأعمال المتعلقة بنمو السودان *

٢ - الاعانة الممنوحة لحكومة السودان لسد عجز الإيرادات أى لموازنة الموازنة *

٣ - مصروفات الجيش في السودان *

وليست كل المصروفات التي تنفق على الجيش تلزم بها حكومة السودان ، ولكن الجيش عندما كان جميعه في السودان سواء كان الجيش المصرى البحث أو الأورط السودانية الملحقه به كانت له نفقات تزيد على نفقاته لو كان في مصر ، فكانت الحكومة المصرية تحسب على نفقتها كل النفقات التي يتكفلها الجيش في السودان لو كان في مصر ، أما الفرق بين نفقاته في مصر وبينها في السودان فكانت تتحمله حكومة السودان ، وقد بلغ عام ١٩٢٤ مبلغ ٣٧٤٩٢ر٤٩٢ جنيها ، أما النفقات العادية فكانت تتكفل بها الحكومة المصرية *

ولما وقعت أحداث السودان عام ١٩٢٤ كتب المندوب السامى الى سعد زغلول بأن الوحدات السودانية للجيش المصرى ستتحول الى قوة سودانية مسلحة *

وبعد هذا البيان الذى ظن الأعضاء أنه سيكون مفصلا
مقنعا بدأوا رفضهم الموافقة على المبلغ المطلوب •

فتكلم اسماعيل صدقى باشا « لقد تكلم بعض حضرات
الخطباء عن مساع بذلت عام ١٩٣٢ لاجراء تخفيض فى هذه
المنحة التى تمنحها مصر للسودان •

فيينا للأمر ، أقرر ان هذه المساعي بذلت فعلا وكانت
المبررات التى تقدمت بها الحكومة فى ذلك العهد الى دار المندوب
السامى هى هذه الاعتبارات التى شرحتها لحضراتكم مجملة
فى الأزمة التى أصابت ميزانيتنا ، وخطة الاقتصاد التى الجأتنا
هذه الأزمة الى اتباعها ، لا بد أن يكون لها أثرها فى تخفيض
مبلغ ٧٥٠,٠٠٠ جنيها ، كما شمل التخفيض جميع اعتمادات
الميزانية ، وقد أجاب المندوب السامى بأنه يخشى الا تحتمل حالة
السودان ادخال أى نقص فى هذا المبلغ ، ووعدنى بأنه سيتصل
بحكومة السودان ليعرف منها المقدار الذى يمكن تخفيضه •

فسافر فخامته الى السودان ثم عاد منه وقال لى أنه بحث
مع جناب الحاكم العام فوجد أن الحالة فى السودان سيئة
لأن محصول القطن كان قليلا جدا فى تلك السنة فلا يتسنى
للحكومة هناك - والحالة هذه - أن تخفض من ميزانية
الارادات شيئا مطلقا ، ومصر باعتبارها الشقيق الأكبر للسودان

مصر تلك الأمة التي عظفت دائما على السودان لا تقبل أن تقوم بأجراء كالأجراء الذي عرض على دار المندوب السامي وقت محنته .

وبعد مناقشات وافق المجلس على اعتماد الـ ٧٥٠.٠٠٠ ر. جنيه كالعادة (١٧) .

أما في عام ١٩٣٦ فلم تجر مناقشات مطولة كالسابقة حول هذا الموضوع ، وإنما وافق المجلس مع تحفظات مجلس النواب في دوراته السابقة « وان كانت ترى في المحادثات السياسية الجارية الآن بين مصر وانجلترا ما يشر بزوال الظروف التي أوجبت التمسك بهذه التحفظات » (١٨) .

الجمهورية :

ثارت بشأنها مشكلات في طريق العلاقات المصرية السودانية، عندما أرادت حكومة السودان أن تفرض رسوما على البضائع المصرية ، أو الواردة من مصر الى السودان ، وقد بلغت نسبة هذه الرسوم ١٠٪ على الماشية المصدرة الى مصر ، وبهذا أرادوا أن تعامل مصر كبلد أجنبي عن السودان ، الا أن كرومر تصدى

(١٧) مجلس النواب مضبطة ١٤ مايو ١٩٣٤ .

(١٨) مجلس النواب مضبطة ٢٤ أغسطس ١٩٣٦ .

لهذا رأى ، مراعاة لشعور المصريين المشتركين فى ادارة السودان (١٩) .

ووصلت المشكلة أعتاب مجلس النواب المصرى فتناولها أحمد حمدى سيف النصر بك فى جلسة ١٨ يونية ١٩٢٤ فى حديث مفصل ، بأن مصر دفعت للسودان ٢٥٠.٠٠٠ جنيهها جمارك ، وأن هناك مبلغ ١١٦٠٠ جنيهها معلق بين الحكومتين ، وعلى الحكومة المصرية أن تدفع أيضا بعد أسبوع من ذلك التاريخ مبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيهه أخرى الى حكومة السودان .

وسرد تاريخ العلاقات الجمركية بين البلدين ، بأن كانت البضائع ترسل من مصر الى السودان بدون دفع أى رسوم جمركية ، وكان التاجر الذى ترد اليه بضاعة من أوروبا يدفع عنها الرسوم فى جمارك مصر ويأخذ عنها ماسمى (بالرجعة) فاذا أرسلها الى السودان لا يدفع عنها رسوما أخرى .

ثم عين بعد ذلك موظفان ، فى حلقة لفحص البضائع ، فاذا كان فيها بضائع واردة من أوروبا يدفع عنها رسوما أخرى لحكومة السودان ، وهذا يخالف اتفاقية مصر مع الدول الأوربية فى شأن تحصيل الجمارك ، فضلا عن أن اتفاقية ١٨٩٩ لم تتناول هذا الموضوع .

(١٩) يواقيم رزق مرقص : المرجع السابق من ١٢٠ .

ثم تناول عبد الرحمن الرافعي بك هذا الموضوع من زاوية أن الحكومة المصرية تدفع للسودان إعانات سنوية ، وتقرضه قروضا سنوية ليقوم بأعمال التعمير .

ولعل حكومة السودان أرادت في سنوات قطع المعونة المصرية فبدأت تحصل رسوما جمركية بلغت ٢٥٠,٠٠٠ جنيه لتغطية هذا العجز التي كانت مصر تدفعه كقروض للسودان ، وهذا أمر لا يتفق وقولنا أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر ، ولكن المسألة لم تقف عند حد الجمرك على البضائع بل وصلت الى حد تحصيل الجمارك على مهمات وعتاد الجيش في السودان الموجود أصلا للدفاع عن السودان ، والمحافظة عليه ، فلا يجوز أن تدفع مصر نفقات الجيش ثم تدفع جمارك على مهمات ترسلها اليه .

واقترح الرافعي في النهاية إلغاء الرسوم الجمركية التي تدفعها مصلحة الجمارك المصرية الى حكومة السودان عن البضائع والواردات التي ترد من مصر الى السودان واضافة قيمة هذه المبالغ الى إيرادات مصلحة الجمارك (٢٠) .

وقد أجال المجلس هذا الاقتراح الى اللجنة المالية ، وقد طلبت هذه اللجنة مدة لدراسته (٢١) .

(٢٠) مضبطة مجلس النواب جلسة ١٨ يونية ١٩٢٤ .

(٢١) مضبطة مجلس النواب جلسة ١٠ يولية ١٩٢٤ .

ولم يظهر هذا الموضوع بعد ذلك الا في عام ١٩٣٦ عندما انتهت المناقشات الى « أن المحاصيل المحلية المتبادلة بين مصر والسودان لا يحصل عليها رسوم لتصديرها من جهة الى أخرى، وفيما يتعلق بالبضائع الأجنبية الأصل ، فما يرد منها الى القطر المصرى عن طريق السودان يحصل عليه الرسم التكميلى ، والرسم التكميلى عادة عبارة عن الفرق بين مجموع رسم الوارد والرسم القيمى والرسم التعويضى ورسم الاتاج المفروض من مصر وبين مجموع رسم الوارد ورسم الاستدلال المفروضين في السودان (٣) » .

كما أثبت مسألة مشابهة وهى رفع رسم الطرود الواردة من مصر الى السودان عما يحصل على الطرود الواردة من أوروبا (٣) .

وهذا بلاشك جهد لأعضاء البرلمان كشف الكثير من الأعياب الانجليز لفصل السودان عن مصر غطته الحكومات بسكوتها ، وهو وان لم يكن أثره الايجابى الكامل الا انه جهد كان أساسا لجهد مصر فى نيل مصر حقوقها فيما بعد .

(٢٢) مضبطة مجلس النواب جلسة ٩ سبتمبر ١٩٣٦ .

(٢٣) مضبطة مجلس النواب جلسة ١٨ يولية ١٩٢٦ .

حجم التبادل التجارى بين مصر والسودان :

لم ينس البرلمان المصرى فى غمرة مناقشاته الأمور الاقتصادية والمالية عن السودان موضوع التجارة معه ، على اعتبار أنها من أهم العلاقات التى تربط البلدين ليكونا واحدا ، فقد قاسوا بحجم التجارة حجم العلاقات بين البلدين •

وظهر من قياسهم لهذا أن هناك هبوطا ملحوظا فى صادرات مصر للسودان فى الفترة بين عامى ١٩٢٩ - ١٩٣٢ ، فقد كانت قيمة ما استورده السودان من السلع المصرية خلال هذه الفترة بالجنية المصرى •

١٩٢٩	١٣٦٣٠٠٠
١٩٣٠	١١٧٠٠٠
١٩٣١	٦٣٤٠٠٠
١٩٣٢	٥٦٥٠٠٠

أى أن قيمة ما استورده السودان من مصر عام ١٩٣٢ بلغ ١/٣ ما استورده عام ١٩٢٩ •

كما هبطت واردات مصر من السودان فى نفس الفترة بالشكل التالى بالجنية المصرى •

١٩٢٩	٥٣٣٠٠٠
١٩٣٠	٥٥٢٠٠٠
١٩٣١	٣٩٢٠٠٠
١٩٣٢	٣٣٤٠٠٠

وأوصى البرلمان بدراسة هذه الظاهرة لأنها تعكس تحكم
الانجليز في العلاقات الاقتصادية بين البلدين (٢٤) .

وتابعوا هذا الموضوع في العام التالي وظهرت النتيجة في
برلمان ١٩٣٤ بأن هناك زيادة بسيطة في صادرات مصر
للسودان ، وكذلك في وارداتها منه :

السنة	صادرات مصر للسودان	واردات مصر من السودان
١٩٢٩	١٣٦٣٠٠٠	٥٣٣٠٠٠
١٩٣٠	١١٧٠٠٠	٥٥٢٠٠٠
١٩٣١	٦٣٤٠٠٠	٣٩٢٠٠٠
١٩٣٢	٥٦٥٠٠٠	٣٣٤٠٠٠
١٩٣٣	٦٨٣٠٠٠	٣٥٢٠٠٠ (٢٥)

أما في عام ١٩٣٥ فقد صدرت مصر الى السودان ما قيمته
٩٠٠٠٠٠ جنيها مقابل ٨٠٠٠٠٠ جنيها في عام ١٩٣٤ .

كما صدرت له من الدخان ما قيمته ٦٨٠٠٠٠ جنيها مقابل
٦٠٠٠٠٠ جنيها في عام ١٩٣٤ .

بينما هبطت واردات مصر من السودان من ٨٧٣٠٠٠ جنيها

(٢٤) مقبلة مجلس النواب جلسة ١٥ فبراير ١٩٣٣ .

(٢٥) مقبلة مجلس النواب جلسة ١٨ يونيو ١٩٣٤ .

فى عام ١٩٣٤ الى ٥٩٥٠٠٠٠ جنيها عام ١٩٣٥ ، وكان أكثر هذا
النقص فى الذرة الرفيعة ، فقد بلغ النقص فيها وحدها ما يزيد
على ٣٠٠٠٠٠٠ جنيها (٣١) .

مشروعات الري والخزانات :

إذا كانت الأمور المالية قد مثلت ضغطا من الحكومة
البريطانية - من خلال حكومة السودان - على مصر ، لناوأتمها
فى إدارة السودان ، فإن مشروعات الري مثلت أسلوب لى
الذراع بشكل أوضح .

فكلما كانت مصر تطلب نصيبها فى حكم السودان كان
الرد البريطانى دائما أن مصر لا تحتاج الا لىاه النيل ، وان
بريطانيا تضمنها لها ، وعندما قام مشروع الجزيرة حددت
المساحة المنزرعة ، وحددت المدة التى يسمح فيها للسودان
بسحب مياه من النيل الا بقدر معلوم لتطمئن مصر على أن
حاجتها الضرورية لأراضيها المنزرعة وللتوسع الطبيعى المعقول
تصلها بانتظام وفى مواعيدها (٣٢) .

كما اعترف ملنر فى تقريره - فيما يختص بالسودان - أن
لمصر مصلحة عظيمة جدا فى السودان ، وانه لتجاوز مصر

(٣١) مضبطة مجلس النواب جلسة ١٠ أغسطس ١٩٣٦ .

(٣٢) مكى شبكة : السودان عبر القرون ، بيروت د٠٢٨ ص ٢٣٨ .

والسودان واشتراكهما في المصلحة في النيل يحسن أن يكون بينها رابطة سياسية على الدوام (٢٨) *

هذا من ناحية نظرة بريطانيا السياسية لهذا الموضوع ، ولكن كانت لها منفعة اقتصادية بالنسبة لمشروعات الري في السودان يصرف نظرها عن منفعة مصر منها ، بل واردة أن تصل منه كذلك الى الضغط الاقتصادي عليها *

فكان الاهتمام بزراعة القطن في السودان جزءا من سياسة انجلترا في مصر من أجل توفير المواد الخام لمصانع لانكشير ولتجد فيه بديلا للقطن المصري الذي كان اعتمادها عليه ، فبدأت تجاربها على زراعته في السودان منذ عام ١٩١١ ، وارتبط هذا المشروع بمشروعات الري ، فانشأت محطة للطلبية في بركات لري ستة آلاف فدان ، ثم انشأت محطة أخرى لري ١٦٥٠٠ فدان في ناحية الحوش ١٩٢١ ثم محطة في وادي النور ١٩٢٢ لري ٢٠ ألف فدان *

ذلك في وقت بدأت الأبحاث والدراسات من أجل انشاء خزان على النيل الأزرق لتحويل أرض الجزيرة الى أرض تروى

(٢٨) محمد مصطفى صفوت : مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة ، القاهرة ١٩٥٩ ص ٢٠٦ *

ريا دائما ، ووقع عقد التنفيذ في ٢٧ يولية ١٩٢٢ ، وبدأت
الشركة في العمل فيه .

وفي فبراير ١٩٢٤ قدم الى البرلمان البريطاني (مشروع
التسهيلات التجارية) الذي قدمت بمقتضاه الحكومة البريطانية
مبلغ ٣٥ مليون جنيه من أجل اتمام مشروع الجزيرة ،
فكان أن تعاقبت نقابة زراع القطن البريطانية مع الحكومة
على تأجير الأراضي الزراعية وتقسيم أرباح المشروع بنسبة
٤٠٪ للحكومة السودانية ، ٤٠٪ لزراع الأرض ، ٢٠٪
للقابة (٢٩) .

وهكذا دخلت بريطانيا بثقلها وبشكل واضح في التصرف
في اقتصاد السودان دون أن يكون لمصر وجود ، ولم يعد عليها
ربح ، مما أثار المعارضة المصرية في البرلمان ، وبدأ البرلمان
يشير قضية مشروعات الري من عدة زوايا .

بدأت بتنبيه المسؤولين لخطورة الوضع في السودان من
هذه الناحية ، فتحدث العضو أحمد حمدي سيف النصر بك
بجلسة ٢٣ مارس ١٩٢٤ « انه تجرى في السودان أعمال هامة
كمشروعات الري ، فإذا تمت هذه المشروعات — والحال أنه

(٢٩) زاهر رياضي : السودان المعاصر منذ الفتح المصري حتى الاستقلال
١٨٢١ - ١٩٥٣ ، القاهرة ١٩٦٦ ص ٢٤٣ .

يوجد بالسودان ١٤ مليون فداناً - فان مصر تكون بعد ذلك صحراء لا نبات فيها ، فالمسألة غاية في الخطورة (٣٠) فرغم أن المسؤولين لم يقدموا ما شفى الغليل ولم يبدوا تحركا ايجابيا . الا أنه كان ناقوس خطر دق في أذن الأعضاء ، فبدأت الاستجابات والمتابعة للموضوع .

فقدم عبد الرحمن الرافعي بك استجوابا برلمانيا طويلا بجلسة ١٣ ابريل ١٩٢٤ حول هذا الموضوع مكونا من ست أسئلة وجهها الى وزير الاشغال (تذكر ما خص السودان منها) .

طلب في السؤال الأول : رأى وزارة الاشغال في مشروعات الري في السودان وبالأخص مشروع سد النيل الأبيض ومشروع ري الجزيرة ... وذلك بالنسبة لتأثيرهما على مصالح مصر الحيوية « وهل يرى معالى الوزير بعد ما قطع كثير من المهندسين الاختصاصيين بضرر هذه المشروعات على مصر ، أن تؤلف لجنة من الفنيين لبحث هذا المشروع وبيان أوجه نفعها أو ضررها لمصر واختيار أحسن المشروعات التى عرضت حتى الآن لزيادة المياه لمصر مع توسيع الري في السودان بحيث لا يضر ذلك مصلحة مصر .

الا أن الوزير المسئول رد في فتور : أن هذه المسألة

(٣٠) مضبطة مجلس النواب جلسة ٢٣ مارس ١٩٢٤ .

من أهم المسائل التي تعنى بها الحكومة ، فإذا تبين من البحث ضرورة تعيين لجنة فنية فهي لن تتأخر عن تشكيلها ، وحتى تم البحث فإن الوزارة ستبدي رأيها » .

وفي السؤال الثاني تناول مشروعى سد النيل الأبيض ومشروع رى الجزيرة ورى ٣٠٠٠٠٠ فدان بها كما هو مقدر لها منها ١٠٠٠٠٠ فدان فإذا جاءت سنة كسنة ١٩١٣ - ١٩١٤ فهل يقع تأثير بالعجز فى كمية المياه اللازمة لمصر ٠٠ وما هى نتائج هذا العجز فى خزان أسوان وعلى الزراعة فى مصر .

ثم تناول الموقف بأكثر وضوحا عندما سأل :

أليس من الخطر على مصر سياسيا واقتصاديا وحربيا إقامة سدى مكوار وجبل الأولياء فى مجتمع كل مياه مصر الصيفية ، وعلى الأخص اذا لاحظنا أن المشروعين وضعا بكيفية يمكن بها قطع المياه عن مصر كلية ثمانية أشهر من السنة كما قرر ذلك مستر كورى فى تقريره سنة ١٩٢٠ ضمن تقرير لجنة مشروعات النيل .

وكان قد علق الوزير المختص على السؤالين اجابته على السؤال السابق لهما فطلب الرافعى فى سؤاله الثانى وقف العمل فى مشروعات رى الجزيرة الى أن تعرض هذه المشروعات

على البرلمان بعد فحصها بمعرفة لجنة من الفنيين لمعرفة مبلغ تأثيرها على مصالح مصر الكبرى •

وهنا أجاب الوزير في شرح واف ، بأن مشروع سد مكوار قد بدىء في تنفيذه في عام ١٩١٤ ، واستمر العمل فيه الى ذلك الوقت على حساب السودان وقد عرض هذا الأمر على مجلس الوزراء فأصدر بشأنه قرارا نصه :

« بما أنه يتضح من مذكرة مرفوعة من وزارة الاشغال العمومية أن اتمام خزان جبل الأولياء وتنفيذ ما يحق به من مشروعات الري اللازم عليها في مصر يقتضى من المال ١٢ مليون جنيه •

وبما أن الأحوال المالية الحاضرة لا تمكن الحكومة من تدبير مبلغ طائل كهذا المبلغ الا اذا التجأت الى الاقتراض ، الأمر الذى لا ترغب فيه الآن ، ونظرا الى أن الحكومة السودانية قد أخذت على عاتقها تفقات أعمال خزان مكوار وترعة الجزيرة ، وقدمت لهذا الغرض مبلغ أربعة ملايين وتسعمائة ألف جنيه من جملة القرض المعقود ١٩١٩ والبالغ قدره ستة ملايين جنيه •

وبما أنه سواء فيما يختص بخزان جبل الأولياء أو بخزان مكوار وترعة الجزيرة لا يستطيع مجلس الوزراء أن يصدر

قراراً حاسماً بشأن هذه الأعمال مثل الوقوف على نتيجة
المفاوضات المزمع إجراؤها بين مصر وبريطانيا .

لهذه الأسباب

يقرر مجلس الوزراء :

١ - إيقاف الأعمال التجارية في جبل الأولياء مع المحافظة
على ما تم فيها إلى الآن .

٢ - يرى إيقاف أعمال خزان مكوار وترعة الجزيرة غير
أنه إذا رأت حكومة السودان مواصلة الأعمال على مسئوليتها
الخاصة فليكن من المعلوم أن هذه الأعمال لا يجوز الانتفاع بها
لدى أكثر من ٢٠٠.٠٠٠ فدان حسب الاتفاق السابق في هذا
الشأن .

٣ - أن الحكومة المصرية تحتفظ لنفسها بحرية في تقرير
ما تراه ازاء هذه الأعمال وقرارها هذا يتوقف على نتيجة
المفاوضات .

رئيس مجلس الوزراء

على يكن

٢٥ مايو ١٩٢١

وبعد هذا وصلت برقية من حاكم عام السودان يطلب
مواصلة العمل في خزان سنار حتى شهر يولية للمحافظة على

الأعمال التى سبق اجراءؤها ، فطلبت الوزارة تقريراً وافياً •
عما تم من عمل ، وأنه سيكون محل دراسة لدى وروده •

ورغم بسط الموضوع بهذا الشكل الا أنه لم يحدد مواقف
أو نتائج ، وهذا ما شعر به العضو عبد الرحمن الرافعى
« لأن الذى نطلبه صراحة وبكل اخلاص ولمصلحة البلد أن
تقدم الوزارة رأيها صراحة فى عرض مشروعات رى السودان
على البرلمان •• وأن الأمة سبق أن أبدت رأيها عام ١٩٢٠
بصرامة عندما عرضت هذه المشروعات على البرلمان الانجليزى
بمناسبة عقد قرض السودان ، وأتذكر أن الوفد المصرى طلب
ايقاف تنفيذ هذه المشروعات لحين عرضها على الهيئة البرلمانية
لابدء رأيها فيه •

ثم بدأ يخرجه عندما قال بأنه - أى الوزير - كان ضمن
هذا الوفد المصرى ، وأن الجمعية التشريعية التى اجتمعت
خصيصاً فى ٩ مارس ١٩٢٠ بناء على طلب كثير من أعضائها وبينهم
وزير الزراعة فى هذه الوزارة فتح الله باشا بركات وقررت
الاحتجاج على البدء فى مشروعات رى السودان •

فازاء هذا كان من واجب الوزير استعجال تأليف هذه
اللجنة الفنية وايقاف المشروعات ، الا أنه رغم احراج الوزارة

بهذا الشكل من جانب المعارضة فإن الوزير ظل على موقفه
لا يبدى اجابة الا بعد تشكيل اللجنة وابدائها رأيها (٣١) *

ويرعلق أحمد شفيق على هذا الموقف بأن المعارضة كانت
مدفوعة الى هذه الحملة باخلاصها ، أولا لقضية مصر والسودان
وبما شاهده قبل ذلك من أساليب السياسة الاستعمارية التي
كانت تبذل في السودان بقصد ابعاده عن مصر على أن الظرف
لم يكن مناسباً كل المناسبة لاثارة هذه المسألة ، خاصة وأن
المعارضة في مجلس العموم البريطاني كانت تسعى لاجراج
ماكندونالد على حساب القضية المصرية السودانية ، وكان الزعيمان
مرتبطين بالصدقة ، وانه لا يستبعد ان كان ينتظر من هذه
الصدقة الشخصية فائدة للقضية المصرية اذا أبعدت عنها
تلك المؤثرات (٣٢) *

ولعل هذا كان وراء فتور اجابات وزير الاشغال كما رأينا *

وتبنى الرافي هذا الموضوع فنجده بجلسة ٢٤ مايو
من نفس العام يقدم استجوابا آخر لوزير الاشغال من سنة
أسئلة تناولت أكثر من زاوية :

(٣١) مضيفة مجلس النواب جلسة ١٢ ابريل ١٩٢٤ *

(٣٢) حوليات مصر السياسية ج ١ ص ١٩٢ *

ففى سؤاله الأول : سأل عن الضمانات والاحتياطات التى اتخذتها الوزارة حتى لا يتجاوز ارتفاع أراضى الجزيرة المقدار الذى حدد لها وهو ثلاثمائة ألف فدان فقط .

ثم تساءل عن مدى رقابة وزارة الاشغال الفعلية على مشروع رى الجزيرة بما فيه مكوار ومقدار المياه التى تؤخذ من أمامه .

وطالب فى سؤاله الرابع الوزير باطلاع المجلس على العقد الذى تم مع شركة مزارعى السودان الانجليزية والمؤرخ ١٧ أكتوبر ١٩١٩ .

وكشف فى سؤاله الخامس خبث الانجليز فى أن مشروع الجزيرة يرمى الى استثمار ثلاثة ملايين فدان وليس ثلاثمائة ألف فدان فقط ومدى خطورة هذا على الحياة والزراعة فى مصر .
وانتهى فى سؤاله الأخير بالاستفسار عن الوسائل التى اتخذتها الوزارة لاتقاء هذا الخطر .

وقد رد الوزير بأن الاحتياطات لعدم تعدى رى ٣٠٠.٠٠٠ فدان بأرض الجزيرة هى :

١ - سد العيون الزائدة من فم ترعة الجزيرة بالبناء وان التربة نفسها أنشئت بشكل لا تكفى معه الا لنقل الكمية المطلوبة فقط .



٢ - وان وزارة الاشغال هي القائمة بأعمال الري في السودان ولها حق المراقبة بواسطة عمالها .
وقدم للمجلس ترجمة العقد المطلوب الذي طالب به العضو .

أما عن مشروع ري الجزيرة فانه لا يرمى الى أكثر من ٣٠٠٠٠٠ فدان ، وأنه لا ضرر هناك ما دام المالك واحد ، وأنه يخشى من حصوله اذا اختلف المالك (٣٣) .

وسؤال الرافعي هنا حول الموظفين في السودان ومدى رقابة الوزارة في مصر على أعمالهم انما هو سؤال استكاري في الواقع ، اذ انه كيف يكون لمصر موظفون هناك وتجري أعمال خلسة تضر بمصلحة مصر ودون علمها .

والحقيقة أنه حتى عام ١٩٢٣ كانت مصلحة الري في السودان تعتبر قسما تابعا لوزارة الاشغال في القاهرة ، تسرى عليها النظم المصرية والاشراف المصري ، الا أن غالبية هؤلاء كانوا من الانجليز ، واختار مستر توتنهام وكيل وزارة الاشغال بمصر ذلك وعقد الوظائف الكبرى هناك لهم بينما اختص المصريون بالوظائف الكتابية الصغرى ، ومن هنا كان ولاء المختصين فيها للانجليز ولمصلحة الانجليز دون مصر (٣٤) .

(٣٣) مضبطة مجلس النواب جلسة ٢٤ مايو ١٩٢٤ -

(٣٤) راجع رزق مرقص: التجميع السابق ص ١٩٢٥ .

ولذلك لم يكتفى الرافعى بهذا بل ظل يضرب على هذا
الوتر ويتابع بالأسئلة ليخرج المختصين ليعيروا من هذا الوضع •

ففى جلسة ١٨ يولية ١٩٢٤ تعرض صراحة لهذا عندما
استجوب وزير الاشغال فى حدود الميزانية (الباب الأول) بأن
مرتبات مستخدمى الرى فى السودان ومرتبات الذين يأخذون
مقاييس النيل ٩٣٥٥ جنيها ، وأن مفتش عام رى السودان
يتقاضى فى السنة ١٧٥٠ جنيها •

وطالب الوزير ، بأن يفيدہ عما يقوم به موظفو الرى فى
السودان ، وهل يقومون بأعمال تفيد المصريين والسودانيين
أيضا أم أن أعمال هؤلاء الموظفين لصالح الشركات الاستعمارية
الانجليزية •

وأما هذا الحرج كان رد الوزير :

ان المصاريف التى تصرفها وزارة الاشغال على الرى فى
السودان هى من مصلحتنا اتفاقا للأسباب :

أولا - لا يمكن لوزارة الاشغال أن تتخلى عن ادارة الرى
فى السودان للحكومة السودانية بل يجب أن تظل هذه الادارة
فى قبضتنا وهذا يستدعى أن يكون لنا هناك موظفون كبارا
وصغارا تقوم بالاتفاق عليهم •

ثانياً - يوجد هناك بعض أعمال يجب أن يباشرها مفتش عام رى السودان •

ثالثاً - هناك أعمال عدة تفيد مصر كالرصد والقياس ، وهذا يستلزم وجود تفاتيش للرى عليها •

ولكن لما لم يجب الوزير على ما اذا كان هؤلاء الموظفون يعملون لحساب الانجليز اعاد عليه السؤال اذ هو صلب الاستجواب ورد الوزير بأنه ما دام هناك مفتش رى تابع للوزارة ، ولم يظهر أنه يعمل أعمالاً لصالح الشركات الانجليزية فلا يمكن اتهمه •

ووعده الوزير - ويبدو أنه أفاق - بأن يكون مفتش الرى مصرى مستقل حتى يطمئن المصريون وذلك عند اجراء أول حركة تنقلات (٣٥) •

ولكن لما لم ينفذ هذا حتى عام ١٩٢٧ ظهر من يشير هذا الموضوع من جديد وهو العضو السعيد سبع فوضح أن الموظفين يتلاعبون فى البيانات لصالح الانجليز فى حين أن من يظن انهم يستطيعون أن يقدموا البيانات الصحيحة وهم المصريون فلا حول لهم ولا قوة لانهم أصحاب المناصب الدنيا فى مصلحة

(٣٥) مجلس النواب مضبطة جلسة ١٨ يونية ١٩٢٤ •

الرى فى السودان ، يجأرون بالشكوى من سوء أوضاعهم
وقلة دخولهم واحتقار الانجليز لهم •

ووعد الوزير بالنظر فى هذه الأوضاع (٣١) •

ونعود لأعمال الرى ذاتها وما دار حولها فى نهاية ١٩٢٤
كرر فعل لمقتل السردار السيرلى ستاك باشا ، فقد استعملت
انجلترا هذا السلاح للاضرار بمستقبل مصر الزراعى ، عندما
هددت بالتوسع فى الرقعة الزراعية فى الجزيرة الى ما لا نهاية •

وحدث انه فى نوفمبر ١٩٢٤ أن أعلن سعد زغلول قبول
استقالته أمام هذه الضغوط ، وتولت بعده وزارة زيوار الأولى
(٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ - ١٣ مارس ١٩٢٥) وكان الأعضاء فى
البرلمان فى ثورة لما وقع على مصر من ضيم الاحتلال وتأثره
لمقتل السردار ، فخص الرى من هذا الاحتجاج على اتساع
الرقعة المنزرعة فى الجزيرة وطالبوا الحكومة الزبورية بموقف
تجاه الانجليز (٣٧) •

ولما كانت الوزارة قد قدمت كل تنازل ممكن لانجلترا
تحت شعار « انقاذ ما يمكن انقاذه » فأخلت القوات المصرية

(٣٦) مجلس النواب مضبطة جلسة ٣٠ مايو ١٩٢٧ •

(٣٧) مجلس النواب مضبطة جلسة ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ •

من السودان ومولت قوة الدفاع السودانية التى حلت محل الجيش المصرى وغير ذلك (٣٨) .

وازاء هذا أحست بضعف موقفها واراقت أن تظهر حماسا نحو تخفيف الانذار البريطانى فيما يختص لمياه النيل وتوسيع نطاق الرى فى أرض الجزيرة ، فنشرت فى نفس اليوم المكاتبات التى دارت بينها وبين المندوب السامى البريطانى فى هذا الشأن ، وكان ضمن الرد البريطانى .

» ... ان الحكومة البريطانية عندما أصدرت التعليمات المشار اليها الى حكومة السودان لم تكن تقصد أن تفسر تلك التعليمات بغير هذا المعنى .

على أن الحكومة البريطانية مراعاة لهذه الاعتبارات واثباتا لنياتها مستعدة لإصدار تعليمات الى حكومة السودان بالا تنفيذ ما سبق ارساله اليها من التعليمات فيما يتعلق بتوسيع نطاق رى الجزيرة توسيعا لا حد له ، على أن تؤلف لجنة ، وتجتمع هذه اللجنة من ١٥ فبراير ١٩٢٥ لتدرس وتقترح القواعد التى يمكن اجراء الرى بمقتضاها ، وأن تقدم تقريرها حوالى ٣٠ يونية ١٩٢٥ « (٣٩) .

(٣٨) يونان ليبب وذك : تاريخ الوزارات المصرية ص ٢٨٣ .

.. (٣٩) حوليات مصر السياسية ج ٢ ص ٦٢ .

والملاحظ أنه لم يظهر لهذه اللجنة أثر بعد ذلك في البرلمان
المصرى ، الا أنه يبدو أن انجلترا بدأت تتصرف بعد ذلك في
أمور السودان بشكل عام بانفراد دون الرجوع الى مصر .

فيشير العضو مصطفى الشوربجي بجلسة ٦ يولية ١٩٢٦ ،
أنه علم من الصحف (الأهرام والسياسة) خبرا منقولاً عن
الصحف الفرنسية بعقد اتفاق بين انجلترا أو إيطاليا بشأن الحبشة
(وقد سبق الإشارة إليه في فصل البعد السياسى) ويوجه سؤاله
هذا وزير الخارجية مستكراً ولاية انجلترا على مصر والسودان .

ورد وزير الخارجية بعد أن وصلته الأنباء بأن الحكومتين
ابلغتا مصر بالاتفاق وتقى الوزير مسألة الوصاية التى قال بها
العضو وأنه لا ضرر من انشاء الخزان (٤٠) .

وكان البرلمان المصرى بالنسبة لموضوع مشروعات الرى
فى السودان بعد ذلك يقوم بدور المتابع للحكومة ، فكان ذا عين
فاحصة ربما أكثر من الحكومة ذاتها ، وكانت عينه على هذه
الموضوعات من ناحيتين :

— من الناحية المالية : بدأ البرلمان تضيق الخناق على
المستولين لمعرفة منافذ صرف الاعتمادات ، ومحاسبتهم عليها ،

(٤٠) المعلقة : مجلس الوزراء السودان مشروعات على النيل محطة ١/٣
المضبطة بتاريخ ٦ يولية ١٩٢٦ مجلس النواب .

فبجلسة ٢٤ مايو ١٩٢٧ طرح استنكار من البرلمان لصرف ميزانية الري في السودان والتي قدرت بمبلغ ٦٠٠.٠٠٠ جنيهها « لمسح ودرس وتصرفات مقاس النيل » ويدخل في هذا المبلغ ١٥٠٠٠ جنيهها لمستخدمين مؤقتين ولم يعرف بالضبط العمل الذي أسند اليهم ، وكان العمال والموظفون هناك قليلي الأعمال بسبب توقف أعمال المشروعات هناك ، وتبين من فحص الموضوع أن الموظفين الانجليز يستهلكون هذا المبلغ في بناء ملاعب ومنازل لهم ، ليعيشوا عيشة مرفهة دون زملائهم من المصريين (٤١) .

ومن ناحية أخرى ناقشوا بدقة تكاليف المشروعات وكيفية الصرف عليها مما يعتمد لها من أموال (٤٢) ، ومن الناحية الفنية تولى البرلمان المصري دراسة المشروعات بأكثر تغطية عن ذي قبل .

ففي جلسة ١٨ يناير ١٩٣٣ رد رئيس مجلس الوزراء على سؤال من النائبين عبد المجيد محمود وحسن حسنى اللذان استنكر مشروع بحيرة تسانا ومشروعات النيل الأبيض طالما يصل النيل في مصر الى المنسوب المطلوب ، وأن هذا المشروع سيكون لصالح الانجليز بالدرجة الأولى .

(٤١) مشيطة مجلس النواب بتاريخ ٢٤ مايو ١٩٢٧ .

(٤٢) مشيطة مجلس الشيوخ بتاريخ ١٥ يونية ١٩٣٢ .

فشرح رئيس الوزراء أهمية تخزين المياه في بحيرة تسانا، وكذلك مشروعات النيل الأبيض وهي خزان جبل الأولياء ، وأن البرلمان قد وافق على انشائه هو ومشروعات السدود والبحيرات الاستوائية ، وأن الحكومة مهتمة بهذه المشروعات منذ أمد بعيد منذ أرسلت بعثة ديبوى عام ١٩٠٤ وبعثة براود عام ١٩١٥ وبعثة جرابهام ومستر بلاك عام ١٩٢٠ .

كما تناول بالشرح موقف الجبشة عام ١٩٢٧ ، وكيف دعا امبراطور الجبشة شركة هوايت الهندسية الأمريكية لدراسة مشروع بحيرة تسانا ، وعندما عقد الامبراطور الجبشى مؤتمرا في ١٩٢٩ حضره مندوب حكومة السودان بعلم وموافقة الحكومة المصرية وبعدها تقدمت الشركة بتقريرها ، ولكن حكومة الجبشة عادت واستبدلت مشروع الخزان بمشروع انشاء طريق داخل البلاد الى البحيرة (٤٣) واستكمل وزير الاشغال الحديث فيما يخصه هو وذلك بجلسة ١٣ يونية ١٩٣٣ مستذكرا موقف المعارضة بقوله « ومن الغريب أن المعارضة لا يروقها عناية الحكومة بالأمر في حين أنها كانت في كل مناسبة تدفع الحكومة الى التدخل في أمر الخزان » .

وأشار الى ما أثاره مصطفى الشوربجى من قبل من عدم

(٤٣) مضبغة مجلس النواب بتاريخ ١٨ يونية ١٩٣٣ .

علم الحكومة في ١٩٢٦ بما يجرى بين إيطاليا والانجليز واستنكر هذا الكلام (٤٤) .

الا أن المعارضة ظلت على موقفها بل افردت جلستي أول مايو ، ١٢ يونية ١٩٣٣ لمناقشة وزيرى المالية والاشغال حول انشاء خزان جبل الأولياء ، حيث دار حوار طريف بين الوزارة والمعارضة التى كان يمثلها الحزب الوطنى ، فقد تقدم هؤلاء المعارضون باستجواب برلمانى بتوقيع ثلاثة عشر عضوا حول هذا الموضوع .

وتحدث الصوفانى في بداية الجلسة قائلا « يقولون أن المعارضة ابرلمانية هى التى تسير دفة الأمور ، وان لها الكلمة القيمة فى كل ما يعرض من شئون المجالس النيابية . ولكن جرت العادة عندنا فى مصر ، وفى مجلسها النيابى على النقيض من هذا . . ويلوح لى أن حب الاستثثار بتصرف الأمور تملك زعماء الأغلبية .

وأجاب الوزير المختص على استجوابهم بأن مشروع جبل الأولياء قد أقرته الأغلبية (١١٦ عضوا) بينما عارضه (١٦) غالبيتهم هم الموقعون على الاستجواب وبدأ يشرح كيف ستسد مصر التزامها المالى قبل المشروع بشكل تقسيط .

(٤٤) مضبطة مجلس النواب ١٣ يونية ١٩٣٣ .

وانتهى الى رفض اقتراحهم بتأجيل تنفيذه لأن أسلوب
التقسيط لا يضر بميزانية مصر (٤٥) .

وكذلك بجلسة ١٢ يونية ١٩٣٣ استمرت المناقشات حول
مشروع خزان بحيرة تانا حيث تركزت حول المنصرف عليه ، وهل
سيعود بفائدة تساوى المبلغ الذى سيصرف عليه ، كما تابع
الأعضاء موضوعين :

(أ) هل الخزان المزمع انشاؤه على بحيرة تانا يكون حلقة
في سلسلة المشاريع المائية اللازمة لمصر .

(ب) هل كمية المياه المنتظر الحصول عليها تبرر فتح
الاعتماد المطلوب .

وانتهى النقاش المطول الى عرض مشروع قانون بفتح اعتماد
في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بمبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيها
لأعمال المباحث والمساحة التكميلية الخاصة بمشروع تانا .

وأعلنت الحكومة بأن حقوقها في مياه النيل مازالت محافظ
عليها طبقا لاتفاقية المياه عام ١٩٢٩ (٤٦) .

وهكذا تساوى الأمور في مشروعات الري بما كان يعتمد

(٤٥) مضبطة مجلس النواب أول مايو ١٩٣٣ .

(٤٦) مضبطة مجلس النواب جلسة ١٢ يونية ١٩٣٣ .

للجيش فى السودان فثور المناقشات وتنتهى بالموافقة تحت ضغط
الاحتلال وتهديده *

زراعة القطن فى السودان :

بدأ الاهتمام بزراعة القطن على نطاق واسع فى السودان
بعد موقعة أم درمان حيث بدأ ادخال أصناف من الخارج وخاصة
من مصر *

ومع أن التجارب الأولى لم تكن مشجعة تشجيعا كافيا ،
الا أن المحاولات استمرت دون توقف ، ومما شجع على زراعته
مد الخط الحديدى الذى ربط السودان بالبحر الأحمر ، وأن
من أخصب المناطق لزراعته هى أرض الجزيرة (٤٧) *

من أجل هذا عملت إنجلترا على العناية بهذه البقعة من أجل
تحسين القطن فيها لتضرب القطن المصرى ، فأنشأت المحطات
لريه - كما سبق وأوضحنا - وسعت الى تنفيذ مشروعات رى
الجزيرة ، وسعت بعد ذلك الى احتكاره لمصانعها فى لانكشير عن
طريق ميناء بور سودان *

وكانت سنة ١٩١١ علامة فى تاريخ زراعة القطن وإنتاجه فى

(٤٧) محمد محمود الصياد ، محمد عبد الغنى سمودى : السودان ،

القاهرة ١٩٦٦ ص ٢٥٢ .

السودان حيث حصلت شركة زراع القطن في السودان على ألفي فدان من أرض الجزيرة ، وقرض بضمان الحكومة ، وابتعت القطن وجمعت الباقي من بقية الزراع لتصدوره الى انجلترا (٤٨) مما جعل مصر تحس برد فعل لذلك .

فتشور قضية احتكاره لمصلحة الانجليز في جلسة مايو ١٩٢٤ حيث كثرت المزاومة التجارية على القطن في جميع أنحاء العالم ، خصوصا عندما رأت انجلترا أن الأمريكيين أخذوا يحتفظون بمعظم انتاجهم منه لمصانعهم .

وتطرق السائل الى استنكار هذا على أساس أن السودان ومصر جسم واحد فلا يخل عليه بقطنه (٤٩) .

وقد تولى الرد توفيق نسيم باشا وزير المالية آنذاك ونفى علم الحكومة بهذا الاحتكار وأن تجارة القطن حرة ، ويجمعه التجار ويبيع لأعلى سعر يطرح .

وردا على سؤال أن القطن لم يرد لمصر بعد عام ١٩١٥ رد الوزير بأن مصر كانت تستورد القطن غير محلول من السودان وتقوم هنا بحلجه ، ولكن لما دخلت المحالج السودان فان

(٤٨) زاهر وباض : مرجع سابق ص ٢٤٣ .

(٤٩) مضبطة مجلس الشيوخ جلسة ١٢ مايو ١٩٢٤ .

السودانيين أصبحوا يقومون بحلجه هناك ، وأضاف أن قطن السودان مصاب بحشرة يخشى منها على قطننا (٥٠) •

وان كان النواب قد استنكروا واستخفوا بادعاء وجود حشرة بالقطن مظهرين أنه سبب منتحل من الحكومة لعدم قدرتها على الوقوف في وجه الانجليز في هذا الشأن •

وهكذا نرى كيف أن البرلمان المصرى عاش السودان وعاش مشاكله وعاش ميزانيته واقتصاده ونرى الآن كيف يعيش مشكلاته الادارية •

١٥٠: مضبطة مجلس الشيوخ جلسة ٢١ ابريل ١٩٢٤ •

الفصل الثالث

البعد الإدارى

رأينا فى الفصلين السابقين كيف كانت محاولات الانجليز لفصل السودان عن مصر ، وأسلوب انفرادها بالسيطرة عليه من الناحية السياسية والناحية الاقتصادية والمالية ، والآن نكشف - من خلال السودان فى البرلمان المصرى - كيف مدوا ذراع الادارة للعمل على نزع السلطة المصرية من السودان، وكيف استتب لهم الأمر فى صورة تكاد تكون نهائية فى عام ١٩٢٤ ، عندما استغلوا حادث مقتل السردار ، وأجبروا السلطة المصرية على سحب قواتها من هناك عنوة واقتدارا .

فاخلى السودان من الضباط والجنود المصريين واتبعتهم حكومة السودان بالمدرسين وبعض الموظفين المصريين ، واقترح

الحاكم العام ونائب السودان متعاونين انزال العلم المصرى
والقضاء على أية صفة قانونية لمصر فى السودان (١) •

ولعلها نقطة متميزة أن تكون سنة ١٩٢٤ هى سنة بداية
البرلمان المصرى وسنة بداية هذه الدراسة •

فكان خروج الجيش المصرى والعدد من الموظفين المصريين
من السودان ضربة كذلك فى صميم الاقتصاد السودانى ذاته ،
ظل يعانى منها أكثر من عشر سنوات ، وقد قدر « كوفى
ميخائيليدس » رئيس الغرفة التجارية فى الخرطوم آنذاك أن
الخسائر التى تجمعت آنذاك تقدر بمليون جنيه على الأقل
سنويا (٢) •

بينما أن الانجليز نجدهم يركبون رؤوسهم فحملوا
السودان كل هذه الخسائر فى سبيل أن يصفو لهم الجو فى
النهاية •

وملاحظ أن الحكومات فى مصر قد ألزمت السكوت
حيال هذا الموقف • مكثفة بالاحتجاج وكان البرلمان المصرى
له القدح العلوى فى هذا أكثر منها •

(١) مكى شبكة : الرجوع السابق ص ٥٣١ •

(٢) زاهر رياض : الرجوع السابق ص ٢٤٥ •

على أية حال فإن هذه السياسة البريطانية لم تكن وليدة حادث ١٩٢٤ وإنما هي منذ بداية مشاركتها في إدارة السودان ١٨٩٩ ، ولم يظهر هذا التقاعس من جانب مصر إلا البرلمان المصري في مناقشاته المتتالية ، والتي وإن كانت في الحقيقة - لم تسفر عن نتائج ايجابية - وإنما كانت بمثابة اعلام للمسؤولين وللعالم بما كان يعمل الانجليز في الخفاء .

والمزاحمة الادارية في السودان لم تكن أقل من تلك السياسية والاقتصادية ، فظل الانجليز يزاحمون الاداريين المصريين حتى انتهى الأمر بازاحتهم تماما كما أشرنا .

وفي هذه الدراسة سوف لا تتعرض لهذه المزاحمة ، اذ قد عرضنا لها بالتفصيل من قبل في دراسة متخصصة أخرى (٣) ، وإنما سنقصر الحديث على التعليق على ما دار حول هذه الخصوصية (الادارة في السودان) في البرلمان بعد أن نعرض جهد البرلمان نفسه بالنسبة لها .

فقد تناولها الأعضاء من زوايا محدودة وليس كل الادارة :

كضعف السيادة المصرية على السودان - وأوضاع العاملين المصريين هناك بشكل عام بالنسبة لأوضاع العاملين الانجليز - ثم موضوع الجيش المصري في السودان .

(٣) للاستزادة يمكن الرجوع الى يواقيم دزق مرقص المرجع السابق .

ولنبداً بالسيادة المصرية — في حدود ما تعرض له أعضاء البرلمان المصرى — على السودان ، فمنذ بداية عهد البرلمان فى مصر بدأ الاحساس بالغبن فى صور استتكار وفضح للادارة البريطانية فى السودان ، فاستنكر الأعضاء وجود قيادة الجيش فى مصر والسودان فى يد ضابط أجنبى ، وأن ابقاء ضباط بريطانيين فى الجيش المصرى لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة ، وقد تضامن سعد زغلول رئيس الحكومة آنذاك وزعيم الأغلبية معهم فى هذا الرأى ، مما جعل السردار « لى ستاك باشا » فى موقف حرج ، اذ كان هو المقصود بهذا •

وكان نص ما أعلنه فى هذا الشأن « نعم لا يتفق مع كرامة الدولة المصرية أن يكون الرئيس الأعلى لقواتنا أجنبيا ، بل ولا الرئيس الأدنى أيضا ولكن هذا كان من قبل ، ويجب علينا أن نمحوه ، كما أن اقامة السردار بالسودان لا يتفق مع مصلحة العمل ، وهذا واقع من قبل أيضا ، ويجب أن تتخذ الوسائل لازالة ذلك » (٤) •

وكانت هذه التصريحات بمثابة انتفاضة مصرية فى وجه الانجليز اتبعتها انتفاضات أخرى ، كاستنكار موقف الحاكم العام فى السودان من عدم موافاة الحكومة المصرية بالبيانات

(٤) مجلس النواب جلسة ١٧ مايو ١٩٢٤ •

الادارية والمالية » مع أنه موظف مصرى يتقاضى راتبه من الخزانة المصرية دون أن يأخذ قرشا واحدا من لندرة ، حتى اذا ما طلبنا شيئا أو معلومات سكت ، وكان سكوته أبلغ من الجواب » .

ويدفع الصوفانى بك هذه الثورة فى رجال الحكومة « أملنا فيكم يا حضرات الوزراء أن تفعلوا هذا ، وأن تقولوا ماذا نضع ، فان الأمة من ورائكم وهذه قوة عظيمة » (٥) . . . ما كان له رد فعل واضح فى الحكومة البريطانية ذاتها فعندما أذاعت الكتاب الأبيض فى ٧ أكتوبر ١٩٢٤ خصت السودان بالآتى :

« أما فى مسألة السودان فأتى ألفت النظر الى بعض البيانات التى فاه بها سعد زغلول باشا بصفته رئيس مجلس الوزراء أمام البرلمان المصرى فى الصيف فى ١٧ مايو ، ويؤخذ مما علمته فى هذا الصدد أن زغلول باشا قال أن وجود قيادة الجيش العامة فى يد ضابط أجنبى ، وإبقاء ضباط بريطانيين فى الجيش لا يتفق وكرامة مصر المستقلة » .

فابدأ مثل هذا الشعور فى بيانات رسمية من رئيس الحكومة المصرية المسئول لى يقتصر على وضع السردار

(٥) مضبطة مجلس النواب جلسة ٧ يولية ١٩٢٤ .

لى ستاك باشا فى مركز صعب بل وضع جميع الضباط البريطانيين
الملحقين بالجيش المصرى أيضا فى هذا المركز .

ولم يفتنى أيضا أنه قد نقل لى أن زغلول باشا أدعى لمصر
فى شهر يونية الماضى (١) بحقوق ملكية السودان العامة ووصف
الحكومة البريطانية بأنها غاصبة .

فقال زغلول باشا بأن هذه الأقوال السابقة التى قالها لم
يكن مرددا فيها صدى رأى البرلمان فقط بل رأى الأمة
المصرية أيضا ، فاستتجت من ذلك أنه مازال متمسكا بذلك
المركز ، على أن الأقوال التى من هذا النوع لا بد أنها أثرت
فى عقول المصريين المستخدمين فى السودان ، وفى عقول السودانيين
فى الجيش المصرى ، فكان من جراء ذلك أنه أصبح يلوح أن
الاخلاص للحكومة المصرية أمر يختلف عن الاخلاص لإدارة
السودان الحالية ولا ينطبق عليه .

إن الحكومة البريطانية لا ترغب فى تشويش الاتفاقات
الحالية ، ولكن يجب عليها أن تصرح بأن الحالة الحاضرة التى
تسمح للموظفين الملكيين والضباط العسكريين أن يتآمروا ضد
النظام المدنى حالة لا تطاق ، « (٢) » .

(١) وهو ما أعلنه قنلا سعد زغلول بجلسة ٧ يونية ١٩٢٤ .
F.O. 407 ... 188 ... Incl No. 2 Fo to Cairo, oct. 8

وهكذا احتج البرلمان المصرى على عدم بسط مصر سيادتها على الادارين فى السودان بقدر حقها القائم بالاتفاقية الثنائية ، وأمام قيامها بالتزاماتها المالية الكاملة .

فأمام هذا كان الحاكم العام فى السودان يصادر حق مصر فى الاشراف المالى ، ويمتنع عن أن يزود الحكومة المصرية - صاحبة الحق - فى الاشراف المالى على السودان بأية بيانات تطلبها ، وإذا سئل عن شيء من هذا لا يرد (٨) .

بل أصدر من التعليمات التنفيذية ما يخالف الاتفاقيات المبرمة بين البلدين ، وتحذى الحكومة المصرية ، فعندما أحست بثقل عبء السودان على مالىتها دون عائد ، حتى ولا سريان حقها فى الاشتراك فى ادارته أثار النواب فى مجلسهم هذه القضية ، وطلبوا عدم تقديم أى عون مادى فى شكل معونة أو قرض طالما كان الوضع هكذا (٩) .

كما أثاروا نقطة حق مصر فى الاشراف والتفتيش المالى على السودان بموجب اللائحة المالية الصادرة عام ١٩١٠ والتي وقعها ريجنالد وينجت عن حكومة السودان ومستر هارفى

(٨) مجلس النواب مضبطة ١٧ مايو ١٩٢٤ .

(٩) مجلس النواب مضبطة ٧ يونية ١٩٢٤ .

المستشار المالي للحكومة المصرية في ذلك الوقت ، والتي جاء
في البند الرابع منها :

« أنه يجب على حكومة السودان أن ترسل ميزانيتها كل
عام الى نظارة المالية لتعرض على مجلس النظار في ٢٠ نوفمبر
من السنة السابقة » وتبين للأعضاء ان هذه الاتفاقية قد توقف
العمل بها منذ عام ١٩١٣ (١٠) •

هذا موقف استقلال الحاكم العام عن مصر ماليا ، أما عن
بقية أحوال الادارة الأخرى فقد أصبحت علاقته بمصر علاقة
اسمية عندما كانت الحكومة في السودان ترجع في الحقيقة الى
المندوب السامي البريطاني في مصر مباشرة ، وذلك في ظل
حكومات مصرية لم تظهر أى تضرر من هذا •

واستمر الحاكم العام في تجاهل مصر كشريك في ادارة
السودان ، فرغم ان القوات المصرية والسودانية كانت كلها
تحت رئاسة وزير الحرية المصرى من خلاله ، وأن مصر هي
التي تتولى الاتفاق عليها ، الا أنه - في تحد - جعل القيادات
كلها في يد الانجليز - بل كان يقوم بحملات عسكرية ضد بعض
القبائل وحروب على الحدود دون علم مصر (١١) •

(١٠) مجلس النواب مضبطة ١٨ يونية ١٩٢٤ •

(١١) يواقيم رزق : المرجع السابق ص ٥٢ •

ثم يستمر الأعضاء في البرلمان يفضحون هذا التجاهل عندما يستنكر العضو محمد عبد الجليل أبو سمرة عدم استعمال الحكومة لحقوقها في الاطلاع على الاتفاقيات التي أبرمت بين حكومة السودان والشركات الانجليزية العاملة هناك ، وأخرج رئيس الوزراء بطلبها واطلاع المجلس عليها ، ولما لم يجر جوابا طالبه بمطالبة حكومة السودان بهذه الاتفاقيات •

ثم تعرض الى جمل الحكومة المصرية لمساحة الأراضي التي تستخدمها هذه الشركات التي لا تعرف مصر عنها شيئا في السودان ، وكيف أنهم في السودان يغمطون حق مصر والسودانيين في الأمور الزراعية : كالإيجار والضرائب بعكس الانجليز •

كما بين كيف يحرم المصريون القاطنون في السودان أو الراحلون اليه ما يتمتع به الأجانب هناك من حقوق •

وكيف أن الصحافة المصرية محظور دخولها السودان الا بتصريح واذن من الحاكم العام بعكس الصحف الأجنبية(١٢) •

وظلت هذه الأمور في ضمير أعضاء البرلمان المصري الى أن قاربت المفاوضات على أن تتمخض عن اتفاقية ١٩٣٦ ، فثاروا

(١٢) مجلس النواب مضبطة جلسة ٢٤ مايو ١٩٢٤ •

مرة أخرى في مجلس الشيوخ في نوفمبر ١٩٣٦ عندما طالب
حسن صبرى باشا النحاس باشا رئيس الحكومة بالمقصود
بمسألة بسط السيادة المصرية على السودان ، ويرد النحاس
بقوله :

« المقصود من ذلك الاحتفاظ بمسألة السيادة على
السودان الى أن تسوى مسأله نهائيا ، والمسألة الآن الاشتراك
في الادارة ، ولذلك وضع النص في معاهدة ١٩٣٦ بأوضح
مما كان عليه في مشروع ١٩٣٠ ، فبدلا من أن تقول النظام
المستمد من اتفاقتى ١٨٩٩ قلنا : نظام الادارة في السودان
مباشرة .

أى أنه يؤكد اشتراك مصر المباشر في ادارة السودان
وليس افراد انجلترا بذلك .

ولما كان الجيش هو عماد الادارة المصرية في السودان ،
وهو رمز السيادة المصرية هناك فكان التركيز عليه وعلى مدى
خضوعه لقيادة الحاكم العام ، وهذا ما كانت تستغله انجلترا في
السودان عندما كانت تخضع قيادة كل شئ للحاكم
العام - الذى كان بريطانيا باستمرار - حتى الجيش من أجل
هذا نرى حسن صبرى يقاطعه ويبرز هذه النقطة وكانت قد
وردت في مشروع الاتفاقية في البند (٣) من المادة (١١)

« ٠٠٠ جنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام » ، فهل يكون الحاكم العام قائدا عاما لهم ، وما معنى أن يكونوا تحت تصرفه ؟ وماذا تكون علاقتهم وهم في السودان بالقائد العام للجيش المصرى أو بوزارة الحرية المصرية ؟

فأوضح النحاس هذا بأن علاقتهم وهم في السودان بالقائد العام للجيش المصرى ووزارة الحرية المصرية لا تنقطع ، وأن وجودهم في السودان هو للدفاع عنه ، والحاكم العام هناك يعمل باسم الحكومتين المصرية والانجليزية ، ويجب توحيداً للدفاع أن يكون هؤلاء الجنود تحت تصرفه ، وفيما عدا ذلك فهو من اختصاص وزير الحرية المصرى ، والقيادة العامة المصرية •

وأضاف تأكيدا للسيادة المصرية في السودان قوله « بما أن مصر ترغب في أن ترسل جيشا للسودان بعد نفاذ المعاهدة فسترسل ضابطا عظيما هناك ليتفق مع الحاكم العام على عدد القوات وعلى التسهيلات اللازمة ولاقامتهم ولرافقتهم ، يكون ملحوظا في ذلك مصلحتهم وحدهم » (١٦) •

من أجل هذا كان المفاوض المصرى في سنة ١٩٣٦ حريصا على عرض ما توصل اليه على البرلمان المصرى ، ففى جلسة

(١٦) مجلس الشيوخ مضبطة ١٨ نوفمبر ١٩٣٦ •

١١ نوفمبر ١٩٣٦ ضمن الجلسات الطارئة لدور الانعقاد غير العادي للبرلمان المصري لنظر معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى عرضت مذكرة وزارة الخارجية تبين حقوق مصر في السودان ومدى سيادتها عليه جاء فيها :

بينما اخفقت جميع المفاوضات السابقة دون الوصول الى حل لمسألة السودان أو إبراز حق مصر فيه ، فإن أحكام هذه المعاهدة تظهر ان هناك تقدما محسوسا ملموسا في حقوق مصر في السودان •

فبينما تحتفظ نصوص المعاهدة الحالية بمسألة السيادة على السودان وبحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي ١٨٩٩ ، فانها تقرر لمصر نصيبا عمليا في ادارة السودان بارزا وواضحا ، اذ نصت المعاهدة على أن يباشر الحاكم العام السلطات المخولة له بمقتضى اتفاقيتي السودان بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين ، وعليه أن يقدم الى الحكومتين الانجليزية والمصرية تقريرا سنويا عن ادارة السودان ، وأن يبلغ التشريع السوداني الى رئيس مجلس الوزراء المصري مباشرة •

وقد أشارت الفقرة ١٦ من المضر المتفق عليه الى أن الحكومة المصرية ترسل فورا بمجرد تقاذ المعاهدة ضابطا مصريا عظيما يستطيع الحاكم العام استشارته في الأمور الخاصة بعدد

الجنود المصرية اللازمة للخدمة في السودان والأماكن التي يقيمون فيها والشركات اللازمة لهم واتفق على تعيين ضابط مصري سكرتيراً حريياً للحاكم العام •

كما اتفق أيضاً على ندب خير مصري اقتصادي للخدمة في الخرطوم لتوثيق الروابط الاقتصادية بين القطرين المصري والسوداني •

والحق بهذا التقرير ملحق خاص بالمادة (١١) من الاتفاقية جاء فيه :

المادة (١١) ١ - مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي ١٩ يناير ، ١٠ يولية ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ، ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين •

والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى لادارتها في السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين •

وليس في نصوص هذه المادة أى مساس بمسألة السيادة على السودان •

٢ - وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذي يختار المرشحين الصالحين من البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة التي لا يتوفر لها سودانيون اكفاء .

٣ - يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين .

٤ - تكون هجرة المصريين الى السودان خالية من كل قيد الا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام .

٥ - لا يكون هناك تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين في شئون التجارة والمهاجرة أو الملكية .

٦ - اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام الواردة في ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التي تصبح بها الاتفاقات الدولية سارية في السودان (١٤) .

ملحق للمادة الحادية عشر :

« ما لم والى أن يتفق الطرفان المتعاقدان على غير ما يأتي تطبيقا للفقرة الأولى من هذه المادة يتعين أن يكون المبدأ

(١٤) مضبطة جلسة النواب جلسة ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٦ غير اعتيادية
الجلسة الثانية .

العام الذي يراعيه في المستقبل بالنسبة للاتفاقات الدولية هو أنه لا تطبق على السودان الا بعمل مشترك تقوم به حكومة المملكة المتحدة ومصر ، وأن مثل هذا العمل المشترك يكون لازما كذلك اذا أريد انهاء اشتراك السودان في اتفاق دولي منطبق عليه » ♦

والاتفاقات التي يراد سريانها في السودان تكون على العموم اتفاقات ذات صفة فنية أو انسانية ، ومثل هذه الاتفاقات تكاد تشمل على الدوام حكما خاصا بالانضمام اليها فيما بعد ♦

وفي مثل هذه الأحوال تتبع هذه الطريقة لجعل الاتفاق ساريا في السودان ويجرى الانضمام بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وعن المملكة المتحدة كل فيما يخصه شخصان مفوضان في ذلك تفويضا صحيحا ، وتكون طريقة ايداع وثيقة الانضمام في كل حالة موضع اتفاق بين الحكومتين ♦

وفي حالة ما اذا أريد أن يطبق على السودان اتفاق لا يحتوى على نص خاص بالانضمام تكون طريقة تحقيق ذلك موضع تشاور واتفاق بين الحكومتين ، واذا كان السودان بالفعل طرفا في اتفاق وأريد انهاء اشتراكه فيه فتشترك المملكة المتحدة ومصر في اصدار الاعلان اللازم لهذا الانهاء ♦

ومن المتفق عليه أن اشتراك السودان في اتفاق ما وانهاء ذلك الاشتراك لا يكونان الا بعمل مشترك يجرى خصيصا بالنسبة للسودان ولا يترتبان على كون المملكة المتحدة ومصر طرفين في الاتفاق ولا عن نقضهما لهذا الاتفاق .

وفي المؤتمرات الدولية التي تجرى فيها المفاوضات في مثل هذه الاتفاقات يكون المندوبان المصري والبريطاني بطبيعة الحال على اتصال دائم بالنسبة لأي إجراء قد يتفقان على أنه مرغوب فيه لصالح السودان .

مصطفى النحاس - أحمد ماهر - محمد محمود - رأفت بطرس غالي عثمان محرم - مكرم عبيد .

انتونى ايدن - رمزي ماكدونالد - جون سيمون - هاليفاكس مايلز لامبسون (١٥) .

وجاء في مذكرة لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ المصري تعليقا على هذا :

« ... وترى اللجنة من الواضح أن المعاهدة قد جعلت الشركة في ادارة السودان بين مصر وبريطانيا شركة حقيقية الى

(١٥) المرجع السابق .

حد كبير ، وأعادت للمصريين جانباً غير يسير من الحقوق التي لهم على ذلك القسط ، وبخاصة ما هو متفق عليه بين الدولتين في اتفاقية ١٨٩٩ مما ستكون له مظاهر شتى كوجود الجنود المصرية في السودان لتشارك في الدفاع عنه باسم مصر ووجود الضابط المصري العظيم والخير الاقتصادي وإشراك مفتش الرى المصرى في مجلس الحاكم العام ، وفتح وظائف السودان للموظفين المصريين وإطلاق المعيشة فيه لجميع من يشاءون ذلك من المصريين والتملك فيه ومزاولة الأعمال من زراعة وصناعة وتجارة وغير ذلك في مساواة تامة بينهم وبين رعايا بريطانيا العظمى .

يضاف الى ذلك ما هو معلوم من أن أرض السودان هي أرض مصرية لم تنقطع الراية المصرية عن ان ترفرف عليها في أى وقت بصرف النظر عن العوائق التي عاقت مزاولة ما لمصر من السلطة على ذلك القطر ردحا من الزمن تلك القوانين التي تكفل المعاهدة ازالة قسم كبير منها ويكفى أنه قد نص في المعاهدة نص صريح بناء على طلب مصر على أن ما ورد في هذه من تنظيم الشركة في حكم السودان لا يحدث أى مساس يعوق السيادة عليه .

ومعلوم ان مطالبة الجانب المصرى بإيراد هذا النص في مواد المعاهدة هو استمسالك بسيادة مصر على القطر السودانى ،

ليس هذا فقط بل هناك احتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي ١٩ يناير ، ١٠ يولية ١٨٩٩ ، ومن الواضح أن مصر لن ترضى بأى تعديل لهاتين الاتفاقيتين لا يكون منظوريا على استكمال حقوقها على هذا القطر وضمان سيادتها عليه قايما بما عليها من الواجب نحو سكانه الذين هم وسكان مصر اخوان لا يمكن ان ينقسم ما بينهم من العرى •

وعلى هذا ترى اللجنة أن ما ورد في المعاهدة بشأن السودان كإقل لصيانة ما لمصر من الحقوق فيه « ، رئيس اللجنة حسن نبيه المصرى (١٦) •

هذا عن موضوع السيادة المصرية على السودان ومدى مشاركتها فى ادارته الا أنه من البعد الادارى أيضا والذي نال حقه فى البرلمان المصرى استخدام الجيش المصرى كأفراد فى السودان على مدى فترة الدراسة وما دار بشأنه فى البرلمان المصرى فى شكل •

استغلال الجيش المصرى فى السودان :

قامت سياسة الانجليز فى السودان فى الأساس على أزاحة السيادة المصرية من الادارة فى السودان ، وكان من أهم المستهدفات فى هذا المجال الجيش المصرى هناك ، اذ كان أكبر

(١٦)ملحق جلسة الاثنين ١٦ نوفمبر ١٩٣٦ •

عقبة في وجهها في تلك الفترة ، وكان ضمن خطة كين بويد التي أشرنا إليها ، مذكرة تفصيلية تتناول توزيع قوات هذا الجيش في السودان ومشروع مفصل للتخلص من الفرق المصرية المشتغلة بهذا الجيش على نحو تدريجي من خلال عمليات تنقلات مستمرة ، وإحلال القوات السودانية محلها ، ثم مشروع آخر لتسريح الفرقتين ١٦ ، ١٧ منه ، وأخيرا مشروع متكامل لتكوين جيش للسودان يكون تحت إمرة الانجليز (١٧) .

ولما تشكل البرلمان المصري كان من أول الأمور التي أقلقته هو الجيش المصري في السودان ، فغداة عمله بدأ مناقشة هذا الموضوع فيطرح العضو اللواء موسى فؤاد في مجلس الشيوخ في ابريل ١٩٢٤ استجابا على وزير الحرية والبحرية يدور حول استنكار اشتغال الجنود المصريين في السودان في غير الأمور العسكرية كالسكة الحديد السودانية مثلا مع أن المادة الثالثة من قانون القرعة العسكرية آنذاك والصادر بالأمر العالي المؤرخ في ٤ نوفمبر ١٩٠٢ يقضى بأن الخدمة العسكرية الإلزامية تشتمل على خدمة خمس سنوات في الجيش العامل أو البحرية ، وخمس سنوات رديف في البوليس أو خفر السواحل .

(١٧) يونان لبيب : السودان في المفاوضات الحرية البريطانية القاهرة ١٩٧٤ ص ٢٠ .

ويرد وزير الحرية بشيء من الهروب لتغطية الموقف بأن قال « ان قانون الخدمة العسكرية لم ينص على بيان أنواع الأعمال العسكرية التي يجب استخدام الجنود فيها » ويبدأ في سرد الرد تاريخيا بأن أعمال الجنود في جيوش العالم لا تقتصر على التمرينات والقتال فقط بل تشمل لوازم الأعمال العسكرية كإقامة السدود والكبارى والامستحكات وحفر الخنادق ومد الأسلاك التليفونية والتلغرافية ، وتمهيد الطرق وإنشاء السكك الحديدية وقد مد الجيش خطوط السكك الحديدية عند القيام بعملية إعادة فتح السودان وأنشئت أورطة لذلك سميت أورطة السكة الحديد ، وعندما تشكلت الحكومة السودانية ١٨٩٩ تسلمت السكة الحديد التي لا تزال تحمل الطابع العسكرى لأهميتها في الدفاع عن السودان ومن ذلك الوقت وحكومة السودان تتحمل ثقات هذه الأورطة » .

وانتهى الوزير الى أسلوب المراوغة ويعلن أن وزارة الحرية عازمة على عدم استخدام الجنود المصرية في السكة الحديد السودانية الا أنها في الوقت نفسه ترى أن ذلك يحتاج الى دراسة دقيقة حتى لا يترتب عليه أى ضرر لأعمال السكة الحديد في السودان والتي يستعملها الجيش المصرى في تحركاته .

وأمام هذه المراوغة رده السائل بأن هذا لا يجرى في

مصر وأن الجندي المصري في مصر لا يعمل عاملا في السكة الحديد هنا ولم يحر الوزير اجابة (١٨) .

والحقيقة التي تنكر أن الجيش المصري في السودان قام بأعمال مدنية لا تقل نفعا عن العسكرية ، فنجد أنه عقب استعادة السودان اتخذت الخرطوم عاصمة للبلاد كما كانت قبل استرجاعه ، ونظر لخلو السودان من الأيدي العاملة ، فقد تصدى الجيش المصري هناك سواء وهو قوة عسكرية أو بعد احالة عدد من ضباطه وجنوده الى السلك المدني لمهمة اعادة الحياة اليها ، وكانت مصلحة الاشغال بالجيش آنذاك عبارة عن قسم يضم عددا قليلا من الصناع العسكريين لا يتجاوزون المائة ، بالاضافة الى اثنين من المهندسين فزيد عدده حتى أصبح الآيا وصل عدده الى ١٢٠٠ من هؤلاء الصناع منهم البناؤن والحدادون وغيرهم من الحرفيين المطلوبين ، وبدأ العمل منذ عام ١٨٩٩ .

لذلك رأت الحكومة السودانية ١٩١٤ ان تستبقى فرق الجيش لخدمة هذه الاغراض المدنية الانشائية .

وكان من أبرز الانجازات في هذا المجال أن شيد المصريون ثكنات الجيش في أم درمان وسراي الحاكم العام واستمر العمل

(١٨) مذبطة الشيوخ جلسة ٢١ ابريل سنة ١٩٢٤ .

فيه من ١٨٩٩ الى عام ١٩٠٦ وكان يشرف عليه الضابط المصرى محمد الشاهد كما شيدوا سراى دواوين الحكومة ضمت ادارات المالية والبحرية والسكريتير القضائى والبوليس والزراعة .

كما شيدوا أبنية مصالح البريد والتلغراف والتليفون ومساكن موظفيها وانشأوا خمسة قشلاقات خارج المدينة للجيش الانجليزى ومخازن الذخيرة وطايرة للدفاع عن المدينة وسجن للمدينة ، كما بنوا كلية غوردون بأشراف المهندس الصاغ أحمد أفندى زكى .

وشيدوا مسجد الخرطوم ومساكن لصف وجنود الانجليز وأخرى لصف وجنود الجيش المصرى (١٩) .

كان هذا أول الأمر بدافع خدمة وطن واحد السودان ومصر ، ولكن الانجليز استمروا هذا واستعملوا الجنود كعمال سخرة ، والغريب أن يظل هذا حتى عام ١٩٣٦ عندما تنبه اليه مجلس الشيوخ فى شخص عضوه وهيب دوس بك « تصوروا أن يكون أبنائنا تحت سيطرة وامرة حاكم السودان العام الذى

(١٩). محمد لبيب الشاهد وأحمد رفعت : مذكرتان عن أعمال الجيش المصرى فى السودان ومأساة خروجه منه ، الإسكندرية ١٩٣٦ ص ٦ - ١١ .

لنا عليه سلطان بأى وجه من الوجوه ، سيطلب فتبعث حكومتكم
بعدد من أبنائكم فعلة هناك ، ولا تفكروا أنهم من أبناء
فلاحيتكم .. يذهبون الى مجاهل السودان وسيكون لهم الفخر
فى الدفاع عن البلاد ولكن أين الفخر وهم اذا غادروا الحدود
المصرية انقطعت كل صلة بيننا وبينهم ، فلا نعرف عن مستقبل
أحد منهم أمرا » *

ثم يواصل مكرم عبيد باشا هذا الموقف « ان من حقنا ان
نبعث والا نبعث وأن مصر هى التى ترغب فى ارسال جنودها
الى السودان فلماذا كان الانجليز لغاية مفاوضات ١٩٣٠ مصممين
تصميما قاطعا على الا يعود جندى واحد الى السودان ؟ ثم لماذا
فى ١٩٣٦ كانوا شديدى العطف على رجوع المصريين الى
السودان » *

وارجع هذا الى اشتراك الجنود المصريين فى تأمين حدود
السودان الشرقى ابان الحرب الحبشية ، هذا من ناحية ومن
ناحية أخرى مدينة اقتصادية بحته هى :

أن طرد الجنود المصريين من السودان كان اشعارا
للقطيعة بين مصر والسودان ، ولكن من تابع الحركة الاقتصادية
فى السودان يعلم أن مشروع زراعة القطن فى الجزيرة قد فشل

تماما ووجد الانجليز أن السودافين لا يصلحون للتعمير وشعروا
بالحاجة الشديدة الى اليد المصرية ووجوب عودتها (٣٠) *

ونعود لتتابع كيف كانت نقطة البرلمان لتحركات الانجليز
في السودان بصدد الجيش المصرى هناك واجراءاتها في اخراجه
من هناك واستنكار موقف الحاكم العام الانجليزى الجنسية
المصرى الوظيفة *

فابتداء سأل العضو عبد العظيم الهادى رسلان وزير
الحربية عن عدد الجنود المصريين فى السودان سنة ١٩٢٤ وكيفية
توزيعهم ، وكانت الاجابة :

عدد

١ أورطة خيالة سودانية بها ٥ ضباط مصريين وضابط.
انجليزى ، ١٤٩ صف ضابط عسكرى *

٣ بلوكات بنادق راكبة من العرب بها ٥ ضباط مصريين
وضابط انجليزى ، ١٤٥ صف ضابط وعسكرى *

١ بلوكات مدفع ماكينة من العرب بها ٣ ضباط مصريين
وضابط انجليزى ، ٣٣٠ صف ضابط وعسكرى *

(٢٠) مضيطة الشيوخ ١٧ نوفمبر ١٩٣٦ دور الانمقاد غير الهادى *

٦ أورت مشاة سودانيين بكل منها ٢٤ خان مصريين
٥ ضباط انجليزى ، ٨٦٠ صف ضابط وعسكرى *

١ سلاح هجاة من العرب وبه ٣١ ضابط مصرى ،
٧ ضباط انجليز ، ٩٨ صف ضابط وعسكرى *

١ فرقة العرب الشرقية وبه ٣٧ ضابط مصرى ،
٨ ضابط انجليز ، ١٤٩٥ صف ضابط وعسكرى *

١ فرقة العرب الغربية وبه ٣٩ ضابط مصرى ،
٩ ضباط انجليز ، ١٣٧٦ صف ضابط وعسكرى *

١ أورتلة خط استواء وبه ٢٦ ضابط مصرى ،
١٣ ضباط انجليز ، ١١٥٤ صف ضابط وعسكرى *

١ بطارية ماكينة سودانيين وبه ٦ ضابط مصرى ،
١ ضباط انجليز ، ١٦٨ صف ضابط وعسكرى *

١ مدفع ماكينة وبه ٢ ضابط مصرى ، ١ ضابط
انجليز ، ٤٧ صف ضابط وعسكرى *

وهى موزعة على المواقع فى العظيرة والخرطوم والنيل
الأزرق وكردفان وأعالى النيل ومنجلا وبحر الغزال وكسلا
ودارفور *

وأن هذه القوات تقوم بأعمال الحامية والاشغال العسكرية المعتادة كما أن للانجليز جيش خاص بالسودان ولا تعرف مصر عنه شيئاً (٣١) *

وهذا يشير الى عدم اشتراك مصر فعلياً في ادارة السودان فهي تترك جنودها كما أوضح وهيب دوس ولا تعرف عنهم شيئاً كما لا تعرف شيئاً عن الجنود الانجليز الشركاء !! كما يتمتع السردار عن اعطاء المصريين أى بيانات عن الأعمال العسكرية هناك (٣٢) *

وكيف ينصاع لأمر مصر وهو لم يعين من قبلها أو لم يسأل أمامها أو يمثل أمام برلمانها ليعطى اجابة عن استجواب يوجه له ، مما كان محل تندر واستنكار من أعضاء النواب (٣٣) *

تابع البرلمان المصرى ما جرى لجيشه بعد أن طرد من السودان وكشف ألاعيب الانجليز فى هذا عندما طالبوا بنفس الميزانية التى كانوا يطالبون بها كل عام أثناء وجود الجنود المصريين هناك تحت دعوى « تمكين العلاقات بين مصر والسودان » (٣٤) *

-
- (٢١) مضبطة مجلس النواب جلسة ١١ مايو ١٩٢٤
 - (٢٢) مضبطة مجلس النواب جلسة ٧ يونية ١٩٢٤
 - (٢٣) مضبطة مجلس النواب جلسة ٢٠ يولية ١٩٢٦ ، ٢١ يونية ١٩٢٧
 - (٢٤) مضبطة مجلس النواب جلسة ٦ سبتمبر ١٩٢٦

كما تابعوا هؤلاء الضباط والجنود عندما طردوا من السودان ولاقوا الأمرين في الحصول على حقوقهم .
 فمن الغريب أن هؤلاء الضباط الذين عادوا بعد موقفهم المشرف في السودان والذي اثبتته رئيس الحكومة ١٩٢٤ (٢٥) ،
 لم يجدوا لهم عملاً يقتاتون منه وكأنما رقتوا عقاباً على وطنيتهم
 « فأغلقت أبواب المصالح دونهم ولا ذنب لهم الا أنهم أبوا أن
 يحثوا في اليمين الى اقساموها ولاء لمصر » (٢٦) وبدأوا
 يطالبون الحكومة بايجاد حل لمشكلتهم (٢٧) .

وإذا كان هذا أمر يتصف بالغرابة فهناك الاغرب منه وهو
 انه رغم ما اتخذته انجلترا من اجراءات لطرد الجيش المصرى من
 السودان عادت لتطلبه في منتصف الثلاثينات كما رأينا .

الاداريون في السودان :

لقد ضمت الادارة في السودان عددا من العاملين المصريين
 والانجليز والسودانيين والشوام ، وكأى عمل له نظمه وله اتجاhe
 وله مشاكله (٢٨) .

(٢٥) القلمة : مجلس الوزراء سودان ٣/ب حوادث ١٩٢٤ - مقتل
 السردار .

(٢٦) عيد العظيم رمضان : مرجع سابق ص ٢١٠ ومضبطة مجلس
 النواب جلسة ٤ يونية ١٩٢٨ .
 (٢٧) المرجع السابق .

(٢٨) من الاداريين في السودانين ارجع الى يوانيم بذك المرجع السابق
 فصل الاداريون في السودان .

ولكن موضوعنا هنا يقتصر على رد فعل مشكلات الادارين
المصريين في السودان في البرلمان المصرى *

كانت الوظائف الكبرى في السودان في يد الانجليز الذين
استعانوا بعدد كبير منهم من المستخدمين المصريين - دون منصب
المدير والمفتش - وعلى عاتق هؤلاء وحدهم وقع عبء تنفيذ
المشروعات التى كان معظم تمويلها مصرى ، خصوصا عندما
امتنعت بريطانيا عن بذل أى معونة للسودان بدعوى أن السودان
ليس مستعمرة ، وأن القوات البريطانية هناك للإدارة وليست
للاحتلال ، ومن ثم لم يكن هناك التزام قانونا يلزمها بالمساعدة
فكانت مصر هى التى تتحمل عبء الدعم المالى رغم ضعف
الاقتصاد المصرى آنذاك حتى عن تنفيذ المشروعات المصرية
نفسها (٢٩) *

وهذا ما دفع البرلمان المصرى الى الاحتجاج عندما وصلت
الأمر الى حد لا يمكن السكوت عليه عندما سأل فكرى أباطه
كيف عين الحاكم العام جوفرى آرثر وكيف قدم استقالته ، ومن
أصدر أمر تعيينه (٣٠) *

اذ المعروف أن الحاكم العام يعين باقتراح بريطانى

(٢٩) زاهر رياض : مرجع سابق ص ٢١٥

(٣٠) محضر جلسة النواب ٢٠ يولية ١٩٣٦

وموافقة مصرية طبقا لاتفاقية ١٨٩٩ (٣١) ، ولكن الذى حدث فيه اهمال لمصر تماما ، فالاجراءات التى اتخذت بشأنه كانت بريطانية فقط ، فبريطانيا هى التى عينته وهى التى قبلت استقالته فى ٦ يولية ١٩٢٦ وكل ما فى الأمر أن صدر المرسوم الملكى بتعيينه فى ٤ ديسمبر ١٩٢٤ أما فى استقالته فلم يصدر شيء ، ولم تعلم مصر عنه شيئا (٣٢) .

كما نرى موقف العضو حمد الباسل عضو النواب عندما سأل الحكومة عن اسمتهم مصلحة الرى فى السودان « بعمال الرى » ولم تكن مشروعات الرى هناك فى حاجة الى عمال لأنها كانت معطلة فى عام ١٩٢٧ ، وتبين ان الاعتماد المطلوب هو لبقية الموظفين الانجليز (٣٣) .

ويؤيده زميله العضو السعيد محمد سبع عندما يطرح ما وصله من أن الموظفين هناك ليس لديهم عمل وأنهم يقضون وقتهم فى بناء منازل لهم ومستعمرات واصطبلات لخيولهم للعب البولو ، فالمهندس الكبير الذى يتقاضى راتبا يصل الى ١٢٠٠ جنيه فى السنة كل عمله بناء اصطبلات لخيوله .

(٣١) يواقيم رزق : مرجع سابق ص ٣٢ .

(٣٢) محضر جلسة النواب ٢٠ يولية ١٩٢٦ .

(٣٣) محضر جلسة النواب ٢٤ مايو ١٩٢٧ .

وقد اعترضت وزارة المالية على هذا لكنها لم تصل الى نتيجة ، والموظفون مازالوا منهمكين في بناء ملاعب للتنس وغير ذلك علما بأن الملعب يتكلف ما يربو على الألف جنيه في حين أن ما بقى من الميزانية للصرف على الإداريين المصريين قدر ضئيل يثن منه هؤلاء الموظفون .

وقد ألقت النظر الى ضعف قبضة وزير الاشغال على ادارة الرى في السودان عندما قال « قد وجهت في العام الماضى سؤالى لمعالى وزير الاشغال بخصوص هؤلاء الموظفين (المؤقتين) وقلت لمعاليه أنه يصح أن يتخلص منهم لأن معظمهم مؤقتون فوعد معاليه بالبت وقال بأن وزارة الاشغال مختصة بذلك ، والآن وقد مضى على هذه الاجابة سنة ولم تقم الوزارة بعمل شيء ، فأرى أنه من الواجب الا نقر مثل هذا الاعتماد أو على الأقل نخفضه تخفيضاً تاماً الآنئى أجد ان مساعد مدير الأعمال الأجنبى في أعالى النيل يتقاضى ١٢٠٠ جنيه بخلاف بدل الاغتراب وبدل المناخ بينما المساعد المصرى يتقاضى من ٣٠٠ الى ٣٦٠ جنيه » .

وبدأ يبسط الشكوى من سوء معاملة المصريين في وطنهم الثانى السودان وهم يعاملون بالسوء بما لا يتعامل به أى أجنبى هناك « ولا يعاملون المعاملة التى يجب أن يعامل بها رجل يعرف

الكرامة » (٣٤) ومن ثم بدأ المجلس يتابع ويتبنى موقف الموظفين المصريين في السودان .

ومنذ عام ١٩٢٧ بدأ التدقيق في الباب الأول (ماهيات) في الميزانية ومتابعة صرفها ، كما بدأت تتابع من يحالون الى الاستيداع أو المعاش وتصرف لهم معاشات مناسبة بتوصية من البرلمان المصرى (٣٥) .

ومن هذه المتابعة كان البرلمان يستهدف ليس فقط تحسين أحوال الموظفين والاداريين المصريين في السودان وانما احكام القبضة من خلالهم على السودان ، واثبات وجودهم وسيادتهم على السودان وبسط السيادة المصرية بوجه عام هناك .

(٣٤) محضر جلسة النواب ٢٤ مايو ١٩٢٧ .

(٣٥) مضبطة النواب جلسة ٢٢ يونية ١٩٢٧ .

خاتمة

أوضحت هذه الدراسة التي تناولت رصد ما دار حول السودان في البرلمان المصرى منذ قيامه في مارس ١٩٢٤ عدة أمور :

أولا - استغرق السودان لوقت كبير وجهد متميز من الأعضاء ، خصوصا في بدايته ، حيث تزامنت أحداثه وظهور نية الاحتلال البريطانى تجاه سلخه من مصر ، والانفراد بإدارته كمستعمرة للتاج البريطانى ، مع ميلاد الحياة النيابية الحديثة في مصر .

فظهر السودان في مناقشات المجلسين - النواب والشيوخ - كجزء من مصر لا يتجزأ منها ، ولا تنقسم روابطه بها ، وأعلن الأعضاء هذا بشكل واضح وصريح في كل خطبهم ومناقشاتهم واستجواباتهم ، بل تعاملوا بشأنه تعاملهم مع احدى « مديريات القطر المصرى » .

فكان البرلمان الحضن الحنون لثوار السودان ، وملاذمهم
في احتجاجاتهم ومواقفهم ضد الانجليز المحتلين ، فوجهوا اليه
شكاواهم ، ومنه خرجت الاحتجاجات على ما يعانون ، فكان له
دوره الاعلامى والمواجه للاعتداء على حقوق السودان وحقوق
مصر فيه •

أعلن النواب فيه العلاقة بين الشعيين ، والتي اراد الاحتلال
تشويهها ، عندما أعلنوا أنها ادارة أخ أكبر للأمور شقيقه
الأصغر ، وليست علاقة محتل أو معتصب لحقوق أولئك الذين
اعترفوا بوحدة الأرض والتفوا حول العلم والتاج المصرى •

ثانياً - أن المعارضة في البرلمان - وجلها كانت من
الحزب الوطنى - هى التى تملك ناصية اثاره موضوعات
السودان والدفاع عنه ، والذود عن حقوق مصر فى ادارته ،
وكانوا موضوعين ، درسوا الأمور قبل تقديم الاستجابات ،
واندفعوا بوطنية قبل تقديم الاحتجاجات ، فحظيت فى معظم
الأحيان بالموافقة من الأغلبية •

ثالثاً - كانت أحوال السودان المتردية محل استنكار أعضاء
البرلمان بمجلسيه ، سواء أحوال السودانين أنفسهم
أو أحوال المصريين هناك ، فقام البرلمان - كممثل رسمى
لمصر - بإداتها ، مما كانت له أسداء فى كواليس الحكومة

البريطانية والرأى العام فيها ، وهذه نتيجة تحسب له وهو بعد
عود غض •

رابعا - كان السودان موجودا ، ليس فقط فى وجدان
الأعضاء وانما كانت السلييات فيه ، وما ارتكب بشأنه من أخطاء
واضحا على مائدة المناقشات وكان البرلمان شاهد عدل
فيما طرحه من قضايا فقد تحمل مسئوليته كاملة ، عندما حاسب
الحكومات على تقصيرها فى حقه ، وطالبها بتصحيح أوضاعه فى
أعمالها •

فكم أظهر الأعضاء جهل الحكومة بكثير مما كان يدور فيه،
وتقاعسهم حتى فى طلب حقهم المكفول بالمعاهدات فى ادارته ،
وكشفوا ضعف الوزراء ازاء ادارات السودان التابعة لهم
مما أضعف « سيادة » مصر على السودان كجزء مكمل لبلادهم
فى الجنوب ، وبينوا كيف كانت أموال مصر تذهب سدى فى
سودانها ، يستغلها الانجليز لمنافعهم التى كثيرا ما كانت تثبت
وجودهم وتخلخل وجود مصر هناك •

خامسا - أظهر البرلمان ضغط الاحتلال على الحكومات
المصرية عندما كانت تثور القضايا الحيوية : كميزانية السودان
واعتماد المنحة السنوية له ، فيطلبون الموافقة عليها تحت شعار
أنه جزء لا يتجزأ من مصر ، وأنها دليل على استمرار ادارتهم

له ، بينما اعتبرتها المعارضة بمثابة جزية على مصر تدفعها صاغرة
كما كانت تفعل مع تركيا من قبل •

سادسا - كانت قضايا السودان في البرلمان المصرى ،
والمناقشات التى أثبتت حولها أساسا لظهوره بوضوح فى
اتفاقية ١٩٣٦ ، وإعادة اثبات سيادة مصر على السودان •

وهكذا خرج السودان من مجرد شعور الى واقع ملموس
فى البرلمان المصرى كآى جزء من مصر ذاتها •

مكتبة البحث

أولا - وثائق غير منشورة :

F.O. 407

— 196 - - 195 - - 188 —

دار الوثائق بالقلعة - وثائق السودان - مجلس الوزراء -
مشروعات على النيل .

ثانيا - وثائق منشورة :

— مضابط مجلس الشيوخ ١٩٢٤ - ١٩٣٦ .

— مضابط مجلس النواب ١٩٢٤ - ١٩٣٦ .

Parliamentary Debates 1924

ثالثا - مراجع باللغة العربية :

- أحمد دياب (دكتور) : العلاقات المصرية السودانية
١٩١٩ - ١٩٢٤ . القاهرة ١٩٨٤ .
- أحمد شفيق (باشا) : حليات مصر السياسية ج ١ ،
ج ٢ القاهرة ١٩٢٥ .
- الباحث المطلع محزون : ضحايا مصر في السودان
وخفايا السياسة الانجليزية الاسكندرية ١٩٣٥ .
- زاهر رياض (دكتور) : السودان المعاصر منذ الفتح
المصرى حتى الاستقلال ١٨٢١ - ١٩٥٣ .
- سامى أبو النور : دور القصر في الحياة السياسية في
مصر ١٩٢٢ - ١٩٣٦ القاهرة ١٩٨٥ .
- طارق البشرى : سعد زغلول يفاوض الاستعمار
القاهرة ١٩٧٧ .
- الحركة السياسية في مصر القاهرة ١٩٧٢ .
- عباس محمود العقاد : سعد زغلول سير وتحية
القاهرة ١٩٣٦ .
- عبد الله حسين : السودان من التاريخ القديم الى رحلة
البعثة المصرية ١٩٣٥ القاهرة ١٩٣٥ .
- عبد العظيم رمضان (دكتور) : تطور الحركة الوطنية
في مصر القاهرة ١٩٦٨ .
- محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية ج ١
القاهرة ١٩٥٢ .

— محمد لبيب الشاهد وأحمد رفعت : مذكرتان من أعمال
الجيش المصرى فى السودان ومأساة خروجه منه ،
الاسكندرية ١٩٣٦ .

— محمد محمود الصياد ومحمد عبد الفتى سعودى :
السودان القاهرة ١٩٦٦ .

— محمد مصطفى صفوت (دكتور) : مصر الماصرة وقيام
الجمهورية العربية المتحدة ، القاهرة ١٩٥٩ .

— مكى شبيكة : السودان عبر القرون .

— يواقيم رزق مرقص (دكتور) : تطور نظام الادارة فى
السودان فى عهد الحكم الثانى الاول القاهرة ١٩٨٤ .

— يونان لبيب رزق (دكتور) : تاريخ الوزارات المصرية
القاهرة ١٩٧٥ .

قضية وحدة وادى النيل القاهرة ١٩٧٥ .

السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية
القاهرة ١٩٧٤ .

رابعا - مراجع باللغة الانجليزية :

— Sanderson, G.N. England and the Upper Nile 1955.

خامسا - الصحف والدراسات :

السياسة - الاهرام - الاخبار - الوطن لعام ١٩٢٤

ابراهيم امين غالى : السياسة الدولية العدد ٣٣ عام ١٩٧٣ .

دراسة بعنوان : مقتل السردار والمؤامرة البريطانية فى
السودان .

الفهرس

الصفحة

٥	تقديم
٧	المقدمة
١٥	الفصل الأول : البعد السياسى
٧٧	الفصل الثانى : البعد الاقتصادى والمالى
١٣١	الفصل الثالث : البعد الادارى
١٦٥	خاتمة
١٦٦	مكتبة البحث

صدر فى هذه السلسلة

- ١ - الأصول التاريخية لمسألة طابا - دراسة وثائقية
د . يونان لبيب رزق
- ٢ - مجمع اللغة العربية - دراسة تاريخية
د . عبد المنعم الدسوقي الجمعى
- ٣ - التيارات السياسية والاجتماعية بين المجددين والمحافظين
- دراسة فى فكر الشيخ محمد عبده ،
د . زكريا سليمان بيومى
- ٤ - الجذور التاريخية لتحرير المرأة المصرية فى العصر الحديث
د . محمد كمال يحيى
- ٥ - رؤية فى تحديث الفكر المصرى - « الشيخ حسن المرصفى
وكتابه رسالة الكلم الثمان مع النص الكامل للكتاب »
د . أحمد زكريا الشلق
- ٦ - صياغة التعليم المصرى الحديث - « دور القوى السياسية
والاجتماعية والفكرية ١٩٢٣ - ١٩٥٢ »
د . سليمان نسيم
- ٧ - دور مصر فى افريقيا فى العصر الحديث
د . شوقى عطا الله الجمل

٨ - التطورات الاجتماعية في الريف المصرى قبل ثورة ١٩١٩
د . فاطمة علم الدين عبد الواحد

٩ - المرأة المصرية والتغير الاجتماعي ١٩١٩ - ١٩٤٥
د . لطيفة محمد سالم

١٠ - الأسس التاريخية للتكامل الاقتصادي بين مصر والسودان
- « دراسة في العلاقات الاقتصادية المصرية السودانية
١٨٢١ - ١٨٤٨ »
د . نسيم مقار

١١ - حول الفكرة العربية في مصر - « دراسة في تاريخ الفكر
السياسى المصرى المعاصر
د . فؤاد المرسى خاطر

١٢ - صحافة الحزب الوطنى ١٩٠٧ - ١٩١٢ - « دراسة
تاريخية »
د . يواقيم رزق مرقص

١٣ - الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور
د . سامية حسن إبراهيم

١٤ - العلاقات المصرية السودانية ١٩١٩ - ١٩٢٤
د . أحمد ديان

١٥ - حركة الترجمة في عصر في القرن العشرين
أحمد علم الدين

١٦ - مصر وحركات التحرر الوطنى في شمال افريقيا
د . عبد الله عبد الرازق إبراهيم

- ١٧ - رؤية فى تحديث الفكر المصرى - « دراسة فى فكر أحمد فتحي زغلول »
د . أحمد زكريا الشلق
- ١٨ - صناعة تاريخ مصر الحديث - « دراسة فى فكر عبد الرحمن الراقى »
د . حمادة محمود اسماعيل
- ١٩ - الصحافة والحركة الوطنية المصرية ١٩٤٥ - ١٩٥٢ - من ملفات الخارجية البريطانية
د . لطيفة محمد سالم
- ٢٠ - الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين ١٩٤٧ ، ١٩٤٨
د . عادل حسن غنيم
- ٢١ - الجمعية الوطنية المصرية سنة ١٨٨٣ - « جمعية الانتقام »
د . زين العابدين شمس الدين نجم
- ٢٢ - قضية الفلاح فى البرلمان المصرى ١٩٢٤ - ١٩٣٦
د . زكريا سليمان بيومى
- ٢٣ - فصول فى تاريخ تحديث المدن فى مصر ١٨٢٠ - ١٩١٤
د . حلمى أحمد شلبى
- ٢٤ - الأزهر ودوره السياسى والحضارى فى أفريقيا
د . شوقى الجمل
- ٢٥ - تطور النقل والمواصلات الداخلية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ - ١٩١٤
د . فاطمة علم الدين

٢٦ - جمعية مصر الفتاة ١٨٧٩ دراسة وثيقية
د ٠ على شلش

وبين يديك

- السودان في البرلمان المصري - ١٩٢٤ - ١٩٣٦
د ٠ يواقيم رزق مرقص

والعدد القادم

عصر حككيان

د ٠ ١ / أحمد عبد الرحيم مصطفى



General Organization of the Alexandria Library (GOAL)
Bibliothèque Alexandrine

رقم الايداع ٨٩/٧٠٣٥
الترقيم الدولي ٢ - ٢٢٢٦ - ٠١ - ٩٧٧

الهيئة المصرية العامة للكتاب

○ ○ تظهر هذه الدراسة عدة أمور منها ان السودان لم
يغب عن وجدان المصريين في اى قطاع ، وخصوصا البرلمان
المصرى منذ نشأته عام ١٩٢٤ .

كما تظهر تضافر القوى داخل البرلمان على الدفاع عنه كجزء
من مصر لا يتجزأ عنها ، فهذه الاغلبية تضع يدها في يد
المعارضة من اجل الوصول بالسودان إلى حقوقه . وحقوق مصر
تجاهه .